

الاتجاهات السياسية للاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة في مفاوضات الحل النهائي

"دراسة ميدانية في المملكة الأردنية الهاشمية "

The Political Trends of the Palestinian Refugees To Right of Return in the Final Solution Negotiations.

"A Field Study in The Hashemite Kingdom Of Jordan"

إعداد الطالب

عبد الكريم سعيد السويلميين

إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

٢٠١١

تفويض

أنا الطالب عبد الكريم سعيد السويلميين أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات والمنظمات و الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم عبد الكريم سعيد السويلميين

التاريخ ٢٢/٦/٢٠١١

التوقيع

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة : الاتجاهات السياسية للاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة في مفاوضات الحل النهائي "دراسة ميدانية في المملكة الأردنية الهاشمية ".

وأجيزت بتاريخ: / / ٢٠١١م

أعضاء لجنة المناقشة :	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة / رئيساً وعضواً	....
الإستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة / ممتحن خارجي	....
الأستاذ الدكتور احمد سليم البرصان / مشرفاً	....

الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله الذي يسّر لي إنجاز هذه الرسالة والشكر الجزيل بخالص الامتنان إلى مشرفي
الأستاذ الدكتور
أحمد سليم البرصان
الذي لم يتوان عن تقديم النصح والإرشاد ، وكان لي العون طيلة إنجاز الرسالة.

والشكر إلى الهيئة التدريسية (والأستاذ الدكتور محمد الهزايمة ، الدكتور سعد السعد) كما ويشرفني أن أقدم خالص شكري وتقدري وعرفاني إلى أعضاء لجنة المناقشة التي أتشرف بأن يكونوا أعضاء في مناقشة هذه الرسالة
وإلى جامعة الشرق الأوسط كل العرفان والجميل.

الباحث

الإهداء

إلى من زرع في قلبي حب العلم والمعرفة وأبى إلا أن أكون مخلصاً شاكراً لهذا الوطن ... والدي الحبيب

إلى الأم الحنون لها مني كل الحب والوفاء والتقدير الذي لا يصل ولن يصل إلى مستوى ما قدمته وما تقدمه لي؛

إلى جميع الأهل والأصدقاء

أهدي لهم جميعاً هذا الجهد العلمي المتواضع

الباحث

فهرس المحتويات

الاتجاهات السياسية للاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة في مفاوضات الحل النهائي

"دراسة ميدانية في المملكة الأردنية الهاشمية "

إعداد

عبد الكريم سعيد السويلميين

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان

تبرز أهمية هذه الدراسة من منظور أنها تتناول بالتحليل أحد أهم الموضوعات التي لم تتم معالجتها بشكل كافٍ في الدراسات والأبحاث العربية والتي لم تحاول أن تتناول توجهات اللاجئين نحو حق العودة للاجئ الفلسطيني في ضوء التطورات المتلاحقة للقضية الفلسطينية والتي سيكون لها أثر مباشر على اللاجئ ، من هنا تسعى هذه الدراسة لتحليل وقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو حق العودة في إطار مفاوضات الحل النهائي تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية :أثرت المدركات والمقاربات المفاهيمية السياسية والقانونية لحل القضية الفلسطينية على الاتجاهات السياسية للاجئين الفلسطينيين في الأردن تجاه حق العودة ،

وقد اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على استبانه لجمع البيانات والمعلومات والتي قام الباحث بتصميمها لقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو حق العودة في مفاوضات الحل النهائي، تم اختيار عينة مكونة من (١٠٠٠) شخص بشكل عشوائي من سكان المخيمات.

بينت الدراسة أن اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة كأحد الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين كانت إيجابية حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للإجابات(٣.٧٥) ، وعلى ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي: على القيادة الفلسطينية التمسك بالقرار ١٩٤ ، والذي يمثل الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني بالعودة إلى وطنه والذي لا يمكن التنازل عنه تحت أي ظرف من الظروف، وعلى اللاجئين الفلسطينيين في الأردن التمسك بحق العودة كحق مشروع لهم ، وهذا لا يتنافى مع كونهم مواطنين يتمتعوا بالجنسية الأردنية ، وعليهم أن يزيدوا من مطالباتهم للسلطة الوطنية بالتمسك بهذا الحق .

The Political Trends of the Palestinian Refugees, To Right of Return In the Final Solution Negotiations.
"Field Study in The Hashemite Kingdom Of Jordan"

Prepared by: AbdAlKareem Sae'ed Aswaelmeen
Supervisor: Prof. Dr. Ahmad Saleem Al-Bursan

Abstract

The Importance of this study emerges from the perspective that it deals with analyzing one of the most important issues that was not dealt with sufficiently in the Arabic studies and researches, that did not attempt to tackle the refugees attitudes towards the Palestinian's refugees right of return in the light of the continuous developments in the Palestinian issue that will have the direct influence on the refugees.

From this point, this study seeks to analyze and to measure the attitudes of the Palestinian refugees in Jordan toward the return's right in the frame of the final resolution negotiations for the Palestinian issue.

This study evokes from the following basis assumption:

The political and legal perspectives and perceptions for the resolution o the Palestinian issued had affected the political attitudes of the Palestinian refugees in Jordan toward the return's right.

Basically, the study depended on a questionnaire to collect the data and the information.

That researcher has designed to measure the attitudes of the Palestinian refugees in Jordan towards the return's right in the final resolution negotiations.

Random sample was chosen that consisted of (١٠٠٠) individuals from the camps residents.

The study has showed that refugees attitude toward the return's right as one of the basic rights for the Palestinian refugees were positive.

The total arithmetic mean for the answers has reached (٣.٧٥).

Based on the study's results the researcher recommending the following:

The Palestinian leadership should adhere with the resolution No. (١٩٤), that represents the minimal limit of the Palestinian people to return to their Nation, that it is impossible to overlook under any circumstance, and the Palestinian refugees in Jordan should adhere with the return's right as a pegmatite right for them. This is not in contradiction with being citizens enjoying the Jordanian citizenship, and they should increase their demands from the Palestinian Authority to adhere with this right.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين واحدة من أبرز قضايا اللجوء على المستوى الدولي، بل لعلها الفصل الأكثر مأساوية في قضايا اللاجئين في العالم ، ففيها تختلط العوامل الدينية بالقومية والإنسانية بالقانونية والوجودية، مما يحوّلها إلى قضية مزمنة تجاوزت فصولها القضية الفلسطينية لتشكل هاجساً قومياً وإقليمياً ودولياً، بقدر ما هو هاجس يطال الشعب الفلسطيني برمته.

وقد أصدرت الأمم المتحدة قرارات عديدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين، فقد صدر القرار (١٩٤) في ١١ ديسمبر/كانون الثاني ١٩٤٨ في الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يؤكد على حق العودة أو التعويض، ويعتبر حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم "حقاً ثابتاً" في القانون الدولي بموجب أكثر من نص حيث دعا القرار رقم ٢٤٢ المؤرخ في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧، إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وقد تتابعت قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على حق اللاجئين في العودة، ومنها قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٧) المؤرخ في ١٤ حزيران عام ١٩٦٧ ، الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٢٥٢ المؤرخ في ٤ تموز/١٩٦٧، وتضمن ما يلي: إن حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف واجبة الاحترام حتى أثناء تقلبات الحرب ويدعو حكومة إسرائيل إلى تسهيل عودة السكان الذين فروا من هذه المناطق منذ بدء الأعمال العدوانية.

فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من (١١٠) قرار ، أعادت التأكيد فيها على تطبيق القرار (١٩٤)، وأقرت بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هُجِروا منها، ودعمت موقفها بالربط بين الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني "غير القابلة للتصرف"، وبين حق العودة والحق في تقرير المصير. وهذا يفيد أن الأمم

المتحدة قد ربطت حق الفلسطينيين بالعودة بمصيرهم كشعب له الحق في تقرير مصيره وليس فقط كأفراد ضمن إطار جمع الشمل فقط، وتبنت في أكثر من قرار التأكيد على " حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في فلسطين ولا سيما الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية".(نوفل، ١٩٩٨)

شكلت قضية اللاجئين والنازحين منذ بداية مراحل التفاوض اختباراً أساسياً لعملية السلام، ومقياساً لمدى التزام إسرائيل وجدية المجتمع الدولي في إيصال هذه القضية إلى غايتها المرجوة، على أساس من العدل والاعتراف بحقوقهم، ومن ضمنها حق العودة للاجئين الذين شردوا عن أرض وطنهم في العام ١٩٤٨م، والنازحين الذين شردوا من ديارهم أيضاً في العام ١٩٦٧م، ومع العلم بأن موضوع حق العودة الذي يطرح في ظل الظروف الصعبة والمعطيات الراهنة بات يتضمن تعقيدات قانونية وديموغرافية، وسياسية هائلة.

نتيجة للتطورات الدولية والإقليمية والتصورات المختلفة لإيجاد حلول عملية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار مفاوضات الحل النهائي فقد طرحت العديد من المبادرات والمشاريع ، إلا أن هذه الطروحات لم تحاول الوقوف على اتجاهات اللاجئين أنفسهم حول طبيعة هذه القضية لأنهم الأكثر معاناة في هذه القضية من هنا فإن هذه الدراسة تحاول قياس وتحليل آراء واتجاهات عينة من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن للتعرف على آرائهم واتجاهاتهم نحو حق العودة ضمن قضايا الحل النهائي التي يتم التفاوض حولها بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ضوء ما تشهده عملية التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية من تراجع وعدم وجود أطر محدده تعالج قضايا الحل النهائي ، مما يتطلب معرفة الاتجاهات السياسية للاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة كإحدى قضايا الحل النهائي في ضوء المبادرات السياسية المطروحة في هذه المرحلة التي تجري حولها المفاوضات للوصول إلى حل القضية الفلسطينية ومنها مشكلة اللاجئين.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. دراسة وتحليل واقع وأبعاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من منظور تاريخي وقانوني وسياسي.
٢. دراسة وتحليل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في التسوية السلمية في المنطقة منذ مؤتمر مدريد وحتى هذه المرحلة .
٣. التحليل السياسي والقانوني لحق العودة كأحد الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين .
٤. تحليل وقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن تجاه طروحات ومبادرات حل مشكلة اللاجئين وحق العودة.

أهمية الدراسة:

تكتسب قضية اللاجئين الفلسطينيين أهمية إضافية في الوقت الراهن نتيجة ارتباطها الوثيق بمستقبل عملية السلام في المنطقة. فلا زالت قضية اللاجئين، رغم مرور أكثر من ستين عاماً على وجودها، ورغم تأخر ترتيبها في سلم المفاوضات تمتلك قوة تأثير هائلة على مجال العملية التفاوضية وعلى مستقبل السلام في المنطقة.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة من منظور أنها تتناول بالتحليل أحد أهم الموضوعات التي لم تتم معالجتها بشكل كافٍ في الدراسات والأبحاث العربية والتي لم تحاول أن تتناول توجهات اللاجئين نحو حق العودة للاجىء الفلسطيني في ضوء التطورات المتلاحقة للقضية الفلسطينية والتي سيكون لها أثر مباشر على اللاجىء وكذلك لسد النقص في الدراسات التي تُعنى بتحليل اتجاهات اللاجئين تجاه الطروحات السياسية والمبادرات المرتبطة بحل قضيتهم في إطار قضايا الحل النهائي أما بالنسبة للأهمية العلمية فتتبع من محاولتها رفد الأدبيات العلمية والسياسية بدراسة علمية عن التوجهات السياسية لقضايا اللاجئين حيث تفتقر المكتبة العربية إلى دراسات مهمة في هذا المجال، وخاصة أن هذه الدراسة تحاول تحليل الاتجاهات السياسية لمسألة اللاجئين ضمن قضايا الحل النهائي .

أسئلة الدراسة:

لقد أثارت مشكلة الدراسة العديد من التساؤلات :

- ما واقع وأبعاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من منظور تاريخي وقانوني وسياسي؟
- كيف تم التعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في إطار التسوية السلمية في المنطقة منذ مؤتمر مدريد وحتى هذه المرحلة؟
- ما هي اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن تجاه طروحات ومبادرات حل مشكلة اللاجئين وحق العودة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية :

- أثرت المدركات والمقاربات المفاهيمية السياسية والقانونية لحل القضية الفلسطينية على الاتجاهات السياسية للاجئين الفلسطينيين في الأردن تجاه حق العودة ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** توجد اتجاهات سلبية لدى اللاجئين الفلسطينيين نحو قضية اللاجئين كأحد قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .

- **الفرضية الفرعية الثانية:** إن إسرائيل تتحمل المسؤولية القانونية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين .

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** أن طروحات الحل النهائي لا تلبي توقعات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن .

حدود الدراسة:

حدود زمانية: تقتصر الدراسة على فترة إعداد الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١.

حدود مكانية: اللاجئون الفلسطينيين داخل المخيمات في المملكة الأردنية الهاشمية وهي مخيم الحسين، مخيم الوحدات، مخيم أربد، مخيم الزرقاء.

التعريف بالمصطلحات:

تتناول الدراسة عدداً من المصطلحات الأساسية التي لابد من الوقوف على مدلالوتها وهي:

الاتجاه: يعرف الاتجاه بأنه "ميل لدى الفرد يدل على أفكار ومشاعر وأفعال" (مشاقبة، ١٩٩٣: ١٣)، ولغايات هذه الدراسة فأن الباحث يعرف الاتجاه على أنه مواقف وآراء اللاجئين الفلسطينيين عن قضيتهم ضمن قضايا الحل النهائي في إطار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .

٢. **اللاجئ:** هو "الذي أجبر على الخروج من وطنه وفقد أرضه وأملاكه وعمله وارتباطه العضوي ببلده" .(نجم، ٢٠٠٣ : ٥٨٨)

٣. **اللاجئ الفلسطيني:** هو "الشخص الذي كان مسكنه الطبيعي فلسطين لمدة عامين على الأقل بين ١ /حزيران ١٩٤٦ إلى ١٥ مايو/أيار ١٩٤٨، والذي فَقَد نتيجة الحرب في العام ١٩٤٨ مسكنه ووسائل معيشته ولجأ إلى إحدى الدول حيث تقدم الوكالة مساعدتها، وينسحب هذا التعريف وأهلية تقديم المساعدة إلى الأولاد والأحفاد" . (أبو ظهير، ٢٠٠٢: ٦٥٦)

ويعرف الباحث ولغايات الدراسة اللاجىء الفلسطيني على أنه الذي أجبر على ترك مكان سكنه للعيش في المملكة الأردنية الهاشمية، وستقتصر الدراسة على اللاجئين في المخيمات التي تم تحديدها في الدراسة.

٤. **حق العودة:** حق الفلسطيني الذي طرد أو أخرج من موطنه لأي سبب عام ١٩٤٨ أو في أي وقت بعد ذلك، في العودة إلى الديار أو الأرض أو البيت الذي كان يعيش فيه حياة اعتيادية قبل ١٩٤٨، وهذا الحق ينطبق على كل فلسطيني سواء كان رجلاً أو امرأة، وينطبق كذلك على ذرية أي منهما مهما بلغ عددها وأماكن تواجدها ومكان ولادتها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية (الحساوي ، ٢٠٠٨: ١٥٨).

٥. **حق تقرير المصير**: يقصد بحق تقرير المصير توفير الحرية الكاملة لكل قومية في تقرير مصيرها السياسي وإدارة شؤونها الذاتية بعيداً عن الوصاية التي يمكن أن تمارس عليها من قبل أطراف دولية خارجية، كما ينصرف معنى حق تقرير المصير من ناحية أخرى، إلى تطلع كل دولة إلى تجميع من ينتسبون إلى قوميتها داخل حدودها السياسية. (ربيع ومقلد،١٩٩٤: ٩٦٠)

٦.**قضايا الحل النهائي**: وهي القضايا التي تم تأجيل مناقشتها بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي إلى المرحلة النهائية من مفاوضات أوسلو وتتضمن قضايا الحدود والقدس واللاجئين والدولة وغيرها من القضايا، ويشار إلى الحل النهائي إجرائياً (لقضية اللاجئين) بالمتغيرات التالية: (جرار، ١٩٩٧: ١٢٣).

* العودة * التعويض * الاندماج * البقاء في المخيمات.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع اللاجئين الفلسطينيين ما يلي:

أولاً: الدراسات العربية

* دراسة حداد (١٩٩٣) الموسومة بـ: "**اللاجئون والأردن: بقاؤهم وعودتهم ورؤية مستقبلية**" عالجت هذه الدراسة حالة اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية عامة والأردن خاصة، حيث حاولت الدراسة أن تكشف عن المشكلات التي ستنجم عن عملية السلام بعد تطبيق اتفاقية السلام الموقعة ين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما عالجت الدراسة أيضاً الآثار المحتملة لعودة اللاجئين الفلسطينيين على الاقتصاد الأردني، وتبين كيفية تعامل الأردن مع حق العودة والذي هو حق لمواطنين أردنيين ولا تملك الدولة إرغام أيًّ كان لتّخلي عن جنسية. وتوصل الباحث في نتائجه إلى أن احتمالات العودة أو البقاء ينتابها بعض المحاذير، ومن ثم اقترح إنشاء مركز أبحاث يختص بتطور عملية السلام وآثارها على المنطقة بما يساعد الحكومات على العمل في ظل تطورات عملية السلام.

* دراسة غازيت (١٩٩٥) الموسومة بـ: "**قضية اللاجئين الفلسطينيين**" **الحل الدائم من منظور إسرائيلي**" قدم الباحث صورة عامة عن مشكلة اللاجئين وأعدادهم، كما بين موقف الأطراف المعنية بهذه القضية واستعراض الموقف الفلسطيني طول فترة الصراع ويتطرق الباحث للموقف الأمريكي الذي يتجنب اتخاذ مواقف محددة من مشكلة اللاجئين. ويصل الباحث في نهاية بحثه إلى أنه لا يمكن الوصول إلى حل حقيقي للصراع العربي الإسرائيلي دون إنهاء مشكلة اللاجئين من جميع جوانبها، ويقدم مجموعة اقتراحات منها: نقل مسؤولية اللاجئين إلى الدول المضيفة، واعتراف إسرائيل بالمعاناة الفلسطينية، وضرورة المساهمة في تعويض اللاجئين، ومقايضة ممتلكات اللاجئين اليهود القادمين من الدول العربية بممتلكات الفلسطينيين في إسرائيل.

* دراسة الحسن (١٩٩٦) الموسومة بـ: "**اللاجئون الفلسطينييون: المتاهة الخطرة**" تناولت هذه الدراسة السياق التاريخي لتطور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبيان مواقف الأطراف المختلفة من هذه المشكلة، وقدم الباحث أيضاً وضع قضية اللاجئين في المفاوضات العربية – الإسرائيلية في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، كما بين وضع اللاجئين في اتفاق أوسلو الموقع بين الفلسطينيين وإسرائيل عام ١٩٩٣، والمفاوضات التي جرت بين الأطراف العربية – الإسرائيلية، في مجال عودة النازحين.

* دراسة مخادمة (١٩٩٨) الموسومة بـ: "**قضية اللاجئين الفلسطينيين في الرؤى الإسرائيلية**" قدمت هذه الدراسة صورة عن الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين القائم على أساس أن العرب تركوا البلاد دون قتال على الرغم من دعوات اليهود لهم بالبقاء. كما يبين الباحث تعامل الإسرائيليين مع القضية برفضهم للقرارات الدولية الداعية لعودة اللاجئين إلى الأماكن التي خرجوا منها، واعتبار الإسرائيليين بأن حل مشكلة اللاجئين يجب أن يكون بتوطينهم في الدول التي يعيشون فيها الآن. ويقدم الباحث لإستراتيجية إسرائيل في التعامل مع قضية اللاجئين منذ انطلاق المسيرة السلمية في الشرق الأوسط بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ويخلص الباحث إلى أن الدولة الفلسطينية في حال قيامها ستكون ملتزمة بوضع خطط وبرامج لاستيعاب اللاجئين.

* دراسة الخزاعلة (١٩٩٨) الموسومة بـ: "**اللاجئون الفلسطينيون والاندماج الاجتماعي في المجتمع الأردني**" يوضح الباحث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاجئين في الأردن الذين يتمتعون بكافة الحقوق المدنية والسياسية التي يتمع بها الأردنيون الأصليون الأمر الذي سرع اندماجهم في المجتمع الأردني، ويختم الباحث بقضية ولاء اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، هذا الولاء إلى اتجاهين الأول نحو الأردن والثاني نحو منظمة التحرير الفلسطينية.

* دراسة عدنان (١٩٩٨) الموسومة بـ: "**اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية نحو التوجهات السياسية بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١، واتفاقية أوسلو ١٩٩٣**" ركز الباحث في هذه الدراسة على معرفة اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية نحو التوجهات السياسية بعد مؤتمر مدرير واتفاقية أوسلو، وقد اختار الباحث خمسة من مخيمات الضفة الغربية كمجتمع لدراسته وهي (نور شمس، الفارعة، عكسر، الجلزون، العروب)، واختار عينة مكونة من (٣٧٤)، تم اختيارهم على أساس الأسر، تم توزيع استمارات الدراسة عليهم وذلك خلال شهر آيار من عام ١٩٩٦.

وقد دلت نتائج الدراسة على أن النسبة الأكبر من المبحوثين معارضين لاتفاق أوسلو، كما أن معظم اللاجئين ينظرون إلى قضيتهم بوصفها قضية سياسية، ودلت نتائج الدراسة أن (٥٧.٢) من المبحوثين اختاروا حل (العودة والتعويض)، واختار (٢٩.١%) منهم حل العودة لوحده، بينما لم يبد (٤٠.٣%) من المبحوثين آراءهم نحو الحلول الممكنة لقضيتهم. وخلص الباحث إلى أن رفض اللاجئين للمشاركة في الحلول المطروحة نابع من قناعتهم بأنها ستقضي على استعادتهم لحقوقهم، كما رفض المبحوثون التوطين كوسيلة لحل قضيتهم.

* دراسة علاونة (٢٠٠٠) الموسومة بـ: "**أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على توجهات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو الحل النهائي**" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على توجهات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو الحل النهائي وذلك من خلال التساؤل التالي: ما مدى تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على توجهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الحل النهائي؟

وتنطلق مشكلة الدراسة من دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في التأثير على رغبات الأفراد واتجاهاتهم نحو مجمل القضايا التي تهمهم، وقد تم التعرف على هذه التأثيرات من خلال اختبار فرضية الدراسة التالية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية

للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على توجهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الحل النهائي". وقد استخدمت متغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد أفراد الأسرة مستوى الدخل، والوظيفة باعتبارها المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فيما أشير أن الحل النهائي هو أحد المتغيرات التالية: العودة، التعويض، الاندماج، والبقاء في المخيمات، ومن أجل التعرف على أثر المتغيرات السابقة على توجهات اللاجئين نحو الحل النهائي، تم تصميم استبانه لتكون أداة جمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي تشكل من مجموع أرباب أسر اللاجئين الفلسطينيين في مخيم إربد حيث شملت عينة الدراسة (٤٥٧) فرداً يشكلون ما نسبته (١١%) من مجتمع الدراسة تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية المنتظمة، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج مثل، تمسّك اللاجئين بحقهم في العودة وتأكيدهم على ضرورة تطبيق هذا الحق بينما أبدوا تردداً نحو الحلول الأخرى (التعويض، الاندماج، البقاء في المخيمات). وجود علاقة عكسية بين توجهات اللاجئين نحو العودة والتعويض، وكذلك وجود هذه العلاقة في توجهاتهم نحو العودة والاندماج. وأوصت الدراسة بتحسين أوضاع المخيمات في الأردن وبما يتناسب مع حقوق اللاجئين بوصفهم مواطنين أردنيين.

* دراسة يوسف (٢٠٠٧) الموسومة بـ: " **اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية**": تبين هذه الدراسة مختلف المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عموماً، وقضية اللاجئين الفلسطينيين على وجهة الخصوص وتحليلها. تناولت الدراسة المحددات والمنطلقات للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الفلسطينيين المؤثرة على السياسة ويشمل البحث لمحة تاريخية تعالج أسباب الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وأهداف أمريكا ومصالحها، وإستراتيجيتها في التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة والمتناقضة، ويحاول تحليل مبادرات السلام الأمريكية، والوقوف عند مكانة اللاجئين الفلسطينيين في هذه المبادرات ابتداء من إدارة هاري ترومان بعد الحرب العالمية الثانية، انتهاءاً بمقترحات كلينتون في سنة ٢٠٠٠. ما يميز هذا البحث هو الاستعراض التاريخي والنقدي للمواقف الأمريكية التي جسدتها الإدارة الأمريكية

بشقيها البيت الأبيض والكونغرس، إضافة إلى الأطروحات البحثية والأكاديمية التي صدرت عن مراكز الأبحاث والدراسات المقربة من صانع القرار الأمريكي. وتوصلت الدراسة إلى أن الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين يتراوح بين ثلاث إمكانيات: التوطين والتعويض وإعادة التأهيل.

* دراسة صالح (٢٠٠٨) الموسومة بـ: " **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**" بينت هذه الدراسة أن الفلسطينيين في لبنان يعانون من الحرمان من عدة حقوق مدنية ومن حق العمل في الكثير من المهن، ومن حق التملك. حيث إن البيئة السياسية والقانونية اللبنانية تشكل بيئة طاردة للفلسطينيين بحجة منع توطينهم، إلا أنه يرى أن الحقيقة هي أن الفلسطينيين لا يرغبون أصلاً في التوطين، وإنما يرغبون في معاملة إنسانية عادلة غير مرتبطة بإعطائهم الجنسية أو الحقوق السياسية الخاصة بأقرانهم اللبنانيين. إذ إن استمرار المعاناة يدفع الفلسطينيين للهجرة إلى دول أوروبا الغربية وأميركا وكندا وأستراليا وأميركا الجنوبية، حيث توجد مخاطر أكبر في توطينهم وذوبانهم وابتعادهم عن مركز الاهتمام بقضيتهم .وتؤكد الدراسة أن الفلسطينيين الذين حصلوا على حقوقهم المدنية في البلاد العربية لم ينسوا قضيتهم ولم يتوقفوا عن العمل على تحرير أرضهم، ومثال ذلك الفلسطينيون في سوريا وكذلك في الكويت التي شهدت نشأة حركتي فتح وحماس في الخارج .

* دراسة عيتاني ومناع (٢٠١٠) الموسومة بـ: "**معاناة اللاجئ الفلسطيني**" وضّحت هذه الدراسة حكاية اللجوء والمعاناة منذ الخروج الأول إثر نكبة ١٩٤٨، الصبر والأمل بالعودة رغم طول الانتظار، مستعرضاً معاناة اللاجئين بمختلف جوانبها: القانونية والأمنية والقضائية، والسياسية، والاجتماعية والمعيشية، والصحية، والاقتصادية والتعليمية، كما يوضح توزّع اللاجئين في داخل فلسطين التاريخية ودول الشتات ويتناول موقف القانون الدولي من اللاجئين الفلسطينيين، ومسألة حق العودة ومحاولات التوطين. وتلفت الدراسة الانتباه إلى أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي أقدم وأكبر قضية لاجئين

في العالم، فمن أصل (١٠.٩) مليون فلسطيني هم تقديرات مجموع أبناء الشعب الفلسطيني في العالم في بداية سنة ٢٠١٠، هناك حوالي (٧.٥) مليون لاجئ أي ما يقارب ٧٠% من الشعب الفلسطيني، يعيشون معاناة يومية في انتظار تحقيق حلمهم وحقهم في العودة إلى أرضهم ومدنهم وقراهم؛ وهو الحق الذي يحرمون منه منذ أكثر من ستين سنة، والذي أثبتوا على مر السنين، ورغم قساوة الظروف تمسّكهم الدائم به وإصرارهم عليه، في ظل صمت العالم إزاء الرفض الإسرائيلي لهذا الحق، بينما يجلب الاحتلال إلى أرض فلسطين عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود سنوياً تحت مسمى "حقهم في العودة."كما بينت هذه الدراسة صورة شاملة عن معاناة اللاجئين في مختلف مناطق اللجوء والشتات، ويتميز بأنه يجمع ما بين شهادات اللاجئين من مختلف الأجيال، والقصص التي تُبرز الجوانب الإنسانية لمعاناتهم، إلى جانب الإحصاءات والمعلومات الموثّقة والمحدّثة، في إطار جذّاب لناحية الأسلوب اللغوي، والتصميم الفني .

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

* دراسة كوسافي، جورج (George،Kossaifi ، ١٩٩٦) الموسومة بـ: **"The Palestinian Refugees and the Right of Return, ١٩٩٦"**، يتحدث الباحث في دراسته عن بداية تشكيل قضية اللاجئين عام ١٩٤٨، وعن أعداد اللاجئين وأماكن توزيعهم وخدمات الأنروا لهم. ثم يوضح الباحث حق العودة للفلسطينيين في الأمم المتحدة الذي يتمثل في الأساس بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤). ويقدم الباحث لمكان حق العودة في الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل حيث يوضح أن هذه الاتفاقيات لم تقدم أي جديد يسهم في حل مشكلة اللاجئين أو يبعث على الأمل بإمكانية الوصول إلى حل قريب لهذه المشكلة. ويختم الباحث أن حق العودة لا يتعدى سوى أنه حل للسماع فقط وبحيث لا يمكن تطبيقه الآن على أرض الواقع، ومع ذلك يجب أن توجد صيغة لحل هذه القضية حتى يمكن حل الصراع العربي الإسرائيلي ككل.

* دراسة بيترز، جويل (Joel،Peters ، ١٩٩٧) الموسومة بـ: **"The Multilateral Arab – Israel Peace Talks And the Refugees Working Group".**، قدمت هذه الدراسة مجموعة اللاجئين العاملة المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام والتي تأسست عام ١٩٩٢، وتترأسها كندا منذ عام ١٩٩٥ وتأثير نتائج المسارات الثنائية على أعمال المجموعة. وتوصل الباحث في نتائج دراسته إلى أنه بالرغم من وجود بعض الصعوبات، فإن "مجموعة اللاجئين" وخلال سنواتها الخمس في العمل من أجل اللاجئين، قد حققت أثراً طيباً على الظروف الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، كما أنها قد حققت بعض المكتسبات البسيطة في مجال إعادة توحيد العائلات، واختتم الباحث دراسته بالقول بأنه لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط ما لم يتضمن حلاً لمشكلة اللاجئين، وهذا الحل يعتبر حقاً مشروعاً من قبل جميع الدول الداعمة لعملية السلام.

* دراسة أرنيبرغ، ماري (Marie،Arneberg ، ١٩٩٧) الموسومة بـ: **"Living Conditions Among Palestinian Refugees And Displaced in Jordan".**، تقدم الباحثة في هذه الدراسة تحليلاً شاملاً عن الأوضاع التي يعيشها اللاجئون والنازحون الفلسطينيون في الأردن، وتوضح بداية الدراسة مستوى الخدمات المقدمة للفلسطينيين من الحكومة الأردنية ومن وكالة الغوث. وتوضح الباحثة مستوى الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للاجئين في الأردن، والمستوى الاقتصادي الذي يعيشه الفلسطينيون في الأردن. ثم تقدم الباحثة للمشاركة السياسية للفلسطينيين في الأردن حيث تشير أنه لا يوجد أي عوائق أمامهم حيث أنهم مواطنون يتمتعون بكافة حقوق المواطن الأصلي السياسية.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها تسليط الضوء على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن نحو حق العودة كأحد قضايا الحل النهائي في المباحثات الفلسطينية الإسرائيلية الهادفة لايجاد تسوية نهائية للصراع العربي الإسرائيلي،

وذلك لتوضيح وعرض ما لهم من حقوق سياسية وقانونية قد كفلها لهم القانون الدولي فاللاجئون هم من يجب أخذ أرائهم واتجاهاتهم حول مصيرهم في مفاوضات الوضع النهائي. كذلك تتميز هذه الدراسة بمحاولتها استطلاع اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو حق العودة كأحد الحقوق السياسية والقانونية التي يجب أن تصل اليها مفاوضات الحل النهائي الفلسطينية الإسرائيلية،في هذه المرحلة التي تشهد تحولات سياسية مهمة سواء على الصعيد الفلسطيني او العربي في ٢٠١٠-٢٠١١.

الفصل الثاني

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبيعتها وأطر التسوية والمواقف الاقليمية والدولية

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهم قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وهي قضية نشأت نتيجة اغتصاب فلسطين وقيام دولة إسرائيل وما صاحبها من فكر متطرف والذي يتصف بالطابع الاستيطاني (العنصري– التوطيني) للحركة الصهيونية المدعومة من القوى الكبرى.

شكل قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨، نكبة كبيرة بالنسبة للشعب الفلسطيني، نتج عنها اغتصاب معظم أرضه وتشريده وحرمانه من قيام دولته المستقلة التي تضمن له حقوقه وفق الأعراف والمواثيق الدولية، فقد تم تشريد الشعب الفلسطيني في دول متعددة وأصبح اللاجئون الفلسطينيون يعيشون في ظروف صعبة نتيجة لعدم اكتسابهم حقوق المواطنة التي تتمتع بها شعوب العالم.

احتلت قضية اللاجئين الفلسطينيين مكانة مركزية في الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ وحتى هذه المرحلة، كونها تختصر في جوانبها جذور هذا الصراع ورموزه وامتداداته في الزمان والمكان والأرض والإنسان، واللافت أن قضية اللاجئين احتلت لدى إسرائيل مكانة مركزية ورفضها أن تحمل أي مسؤولية في حل هذه القضية بما يتجاوب ولو مع الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية ومتطلبات العدل والكرامة والتسوية السياسية المتوازنة.

يتناول هذا الفصل مشكلة اللاجئين من حيث طبيعتها والأيديولوجية الصهيونية تجاه اللاجئين الفلسطينيين والتي استطاعت بما تمتلكه من نفوذ قوي على مستوى الولايات المتحدة الغربية والدول الغربية التأثير على هذه الدول لتبني المواقف الإسرائيلية من قضية اللاجئين والتي تحولت الى قضية انسانية ، ولتناول هذا الموضوع تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: واقع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأسبابها .

المبحث الثاني : مشكلة اللاجئين في الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف.

المبحث الثالث : المواقف الاقليمية والدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين .

المبحث الأول: واقع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأسبابها

بعد الحرب العالمية الأولى وضع عهد عصبة الأمم المتحدة نظام الانتدابات الذي يقطع العلاقة مع المنطق الاستعماري. وتهدف هذه المؤسسة المستوحاة من إعلان ويلسون ولاسيّما في نقطته المتعلقة بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها إلى التوفيق بين متطلبات الاستعمار من جهة وضرورة الاعتراف بحقوق الشعوب المستعمرة، وخصوصاً حق استشارتها، وقد تم وضع الانتدابات بطريقة تميز بين البلدان بحسب درجة تقدمها، والانتدابات من الفئة (أ) هي تلك التي يكون نظامها هو الأقرب إلى الاستقلال(بابادجي وآخرون، ١٩٩٦)، وذلك يعني أن الأقاليم التي كانت تنتمي إلى الإمبراطورية العثمانية وأصبحت على درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتاً بوجودها كأمم مستقلة رهناً بتقديم المشورة والمساعدة الإدارية من قبل الدولة المنتدبة حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة على النهوض وحدها.

ويجب أن يكون لرغبات هذه الأقوام اعتبار رئيس في اختيار الدولة المنتدبة وهذه الأقاليم التي وُضعت تحت الانتداب وصنّفت بالفئة (أ) تشمل فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق، والتي أعتُرِف مؤقتاً باستقلالها، أصبحت جميعاً ما عدا فلسطين دولاً مستقلة. إلا أن الأمر يختلف سياسياً بالنسبة لفلسطين، فقد استهدف الانتداب عليها تنفيذ تصريح بلفور الصادر عن وزير الخارجية البريطاني سنة (١٩١٧) والمتضمن إنشاء وطن قومي لليهود فيها، فلقد كان لقرار عصبة الأمم في عام ١٩٢٢ وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني أن مهّد الطريق لتنفيذ تصريح بلفور فالانتداب البريطاني جاء ليخدم اليهود ويحقق آمالهم، على العكس ما يجب أن يكون عليه الانتداب.(قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ، ١٩٧٨)

فالانتداب في فلسطين لم يكن في يوم من الأيام عاملاً مساعداً يهتم بتقديم المشورة الإدارية لأهل فلسطين بل كان الوسيلة التي حققت لليهود حلمهم في اغتصاب الأرض، وهذا ما يؤكد قول الرئيس وايزمن سنة ١٩٤٨م : "لا بأس من إزاحة الستار عن هذه الحقيقة، وهي أنه كان بيننا نحن اليهود الصهاينة وبين كبار المسؤولين الإنجليز – أمثال بلفور– اتفاق سري يقضي بتسليمنا فلسطين خالية من السكان عام ١٩٤٣"، وقال أيضاً: "نحن اليهود الصهاينة كنّا نسعى لإقامة دولة لنا في فلسطين وقد انتدبنا الإنجليز لحكمها، واستعنّا في هذا بعصبة الأمم فنحن الذين سلّمنا فلسطين للإنجليز مؤقتاً وليس الإنجليز هم الذين وهبوها لنا بعد ذلك".(السيد، ١٩٧٥)

يتناول هذا الفصل عرض لما شهدته فلسطين من مؤامرة سياسية دولية أدت إلى قيام دولة إسرائيل ، فالانتداب البريطاني ، وصدور قرار التقسيم ، ساهم بشكل رئيسي في بروز القضية الفلسطينية كقضية شعب حرم من أرضه وقيام دولته ، حيث أدت السياسية الإسرائيلية الى تهجير الشعب الفلسطيني وجعله يعيش في دول الشتات ولتسليط الضوء على هذه المحاور فسوف يتم تقسيم الفصل الى المبحث للمطالب التالية:

المطلب الأول: قرار تقسيم فلسطين وإنهاء الانتداب البريطاني.

المطلب الثاني: الأيديولوجية الصهيونية تجاه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

المطلب الأول: قرار تقسيم فلسطين وإنهاء الانتداب البريطاني

أعلنت بريطانيا في نيسان ١٩٤٧ إنهاء انتدابها على فلسطين وبصفتها الدولة المنتدبة حولت "مشكلة فلسطين" إلى الأمم المتحدة لتقدم الجمعية العامة للأمم المتحدة توصياتها بشأن الحكومة التي ستحكم فلسطين، بعد إنتهاء الانتداب البريطاني، وعلى أثر الطلب البريطاني أدرجت القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية رقم (١) بتاريخ ١٥ أيار ١٩٤٧ . (نوفل، ١٩٩٧)

قررت الأمم المتحدة في هذه الدورة الاستثنائية تأليف لجنة خاصة للفلسطينيين (UNSCOP) لجنة حسب نص قرار الجمعية العامة رقم (١٠٦) من ممثلي كل من أستراليا وكندا، على أن تقوم اللجنة بالتأكد من الحقائق وتسجيلها وتحري جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وبناءً على توصية لجنة فلسطين أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (١٨١) والذي يتضمن التوصية بخطة لتقسيم فلسطين وقد طلبت من مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تنفيذ هذه الخطة وقد صدر القرار بالفعل في ١٩٤٧/١١/٢٩م، واشتملت خطة التقسيم على تأكيد إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في مدة لا تتجاوز ١/آب/١٩٤٨ وعلى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين: دولة عربية والأخرى يهودية، وإنشاء حكم دولي خاص بمدينة القدس وذلك بعد إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة لسلطات الانتداب وفي فترة لا تتجاوز ١٩٤٨/١٠/١م.

تبنت الجمعية العامة قرار خطة تقسيم في جلستها رقم (١٢٨) بـ (٣٣) صوتاً مقابل (١٣) وامتناع (١٠) دول عن التصويت. (قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي . الإسرائيلي ، ١٩٩٣، ٣-٤)، وبموجب قرار التقسيم منح مليون وعشرون ألف عربي يشكلون (٦٦.٤%) من سكان فلسطين في ذلك الوقت (٤٣%) من مجموع مساحة فلسطين بينما منح اليهود الذين يشكلون (٣٣.٥%) من سكان فلسطين (٥٦%) من مجموع مساحة فلسطين. (نوفل،١٩٩٧: ١٩٧-١٩٨) وقد قابلت

الدول العربية قرار التقسيم بالرفض الكامل وأكدت العزم على مقاومته بشتى الوسائل كما رفضت الهيئة العربية قرار التقسيم ودعت لإضراب عام لمدة ثلاثة أيام من الأول من كانون أول ١٩٤٧. (الناطور، ١٩٩٦)

أوقع هذا القرار ظلماً فادحاً على سكان فلسطين العرب، حيث تم منحهم مساحة لا تتناسب ونسبتهم من إجمالي عدد السكان، وكذلك توزيع عدد كبير منهم في المناطق التي تخضع لسلطة الدولة اليهودية الأمر الذي لا يتناسب والمواثيق الدولية وعلى رأسها حق الشعوب في تقرير مصيرها حيث يعتبر قرار التقسيم إجباراً لممارسة حق أعطي لشعب دون الأخذ برأيه في هذا الموضوع، الأمر الذي يؤكد ما ذهب إليه الكثير من الباحثين من أن الضغوطات التي مارستها وتمارسها الدول العظمى كانت سبباً في تبني قرار التقسيم لأنه لو ترك الأمر للإرادة الشعبية فانه من المحتم أن تنتصر إرادة (٦٦%) من السكان الذين أجبروا على تحمل تبعات قرار يعتبر نقطة تحول في حياة الشعب أجهض حقه وفقد شرعيته ليصبح في حالة من التشرد بدلاً من الاستقرار.

على أثر إعلان قرار التقسيم بدأت قوات الانتداب البريطانية بالتحضير لسحب قواتها وإنهاء انتدابها على فلسطين، وخلال هذه المرحلة شرعت قوات العصابات الصهيونية بشن هجمات على القرى العربية، وقامت بارتكاب مجموعة من المجازر بهدف إخافة السكان العرب ودفعهم إلى مغادرة المناطق التي تخضع لسيطرة اليهود ومن أشهر هذه المجازر مجزرة دير ياسين التي راح ضحيتها قرابة (٢٥٠) شخص من السكان العرب معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ. وقد ارتكب هذه المجزرة مجموعتان مسلحتان من منظمتي استل وليمي في ٨ نيسان ١٩٤٨، بينما أجبر بقية سكان (دير ياسين) وعددهم يقارب الألف نسمة على ترك البلدة إلى المناطق المجاورة. وقد أدت مجزرة دير ياسين إلى إشاعة جو من الخوف في أوساط الفلسطينيين في القرى المجاورة، الأمر الذي دفع مجموعات منهم تعيش بالقرب من مستوطنات يهودية إلى ترك قراهم والإلتجاء لقرى أكثر أمناً.(السعدي، ١٩٨٥)

وفي هذه الأثناء أعلنت الدول العربية أنها ستدخل قواتها إلى فلسطين مع إنهاء الانتداب البريطاني، ولمنع تطبيق قرار التقسيم الذي عارضته باعتباره تجاوزاً على الحقوق الثابتة والشرعية للشعب الفلسطيني، وفي تطور مفاجئ قررت بريطانيا إنهاء الإنتداب على فلسطين في ١٤ أيار ١٩٤٨م، مع أنها كانت قد حددت قبل ذلك ١ آب ١٩٤٨ كموعد أخير لإنهاء انتدابها على فلسطين، وقد ساعدت القوات البريطانية اليهود في السيطرة على الأماكن التي كانت تنسحب منها، وفي منتصف ليلة ١٤-١٥ أيار ١٩٤٨م غادر المندوب السامي البريطاني ميناء حيفا معلناً إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. (Fraser ١٩٩٥).

ونتيجة لانتهاء الانتداب البريطاني فقد تم إعلان قيام دولة إسرائيل، وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً والسويد الاعتراف بدولة إسرائيل، التي بدأت ببناء دولة تقوم على أرض فلسطين حيث أصبحت منظمة الهاجانا نواة للجيش الإسرائيلي، وتم وضع أطر محددة للدولة، ونتيجة لذلك فقد بدأت الجيوش العربية في ١٥ أيار ١٩٤٨ بدخول فلسطين بالإضافة إلى وجود جيش الجهاد المقدس الذي أنشأته الهيئة العربية العليا بمساعدة الدول العربية وجيش الإنقاذ المكوّن من متطوعين من الدول العربية بقيادة فوزي القاوقجي.

ووسط عدم تكافؤ في القوة بين الأطراف العربية واليهودية مع وجود حالة من عدم التنسيق بين القوات العربية التي اشتركت في الحرب بدأت قوات المنظمات اليهودية – التي حظيت بدعم قوات الانتداب المنسحبة – بالاستيلاء على أجزاء واسعة من فلسطين خاصة في المناطق اليهودية طبقاً لقرار التقسيم مع التوسع في استيلائها على الأجزاء العربية، وشهدت الحرب صدامات واسعة بين جيوش القوات العربية من جهة وقوات المنظمات اليهودية من جهة أخرى، وقد بدت معالم التفوق اليهودي في المعارك العسكرية واضحة، نظراً للتسليح والتدريب المتفوق مقارنةً مع الجيوش العربية التي كانت تعاني من نقص في التسلح وقلة في التدريب ومحدوديته.

وفي هذه الفترة قامت قوات المنظمات اليهودية بحملة واسعة ومنظمة بهدف إخراج السكان العرب من المناطق التي تسيطر عليها وعُرفت هذه الحملة بسياسة "الترانسفير"، والتي خطط لها قادة المنظمات اليهودية بهدف إقامة دولة يهودية خالية من السكان العرب، وقد استعملت المنظمات اليهودية شتى الوسائل لإخراج السكان العرب من مدنهم وقراهم وتنوعت هذه الوسائل بين ارتكاب المجازر بهدف إخافة السكان، وبين إرغام السكان على ترك منازلهم تحت تهديد السلاح، وكذلك استخدام الحرب النفسية بهدف ترويع السكان، وكذلك توزيع المنشورات الداعية إلى ترك السكان لمنازلهم قبل قدوم قوات المنظمات اليهودية وإلا فمصيرهم القتل.

المطلب الثاني: الأيديولوجية الصهيونية تجاه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

جاءت الصهيونية تحاول بمبادئها الثلاث القومية اليهودية، والحقوق التاريخية، وأرض الميعاد – أن تجعل من اليهودية شعباً وقومية وأمّة، بل جنساً مستقلاً، وليس مجرد طائفة دينية تقطعت عبر دول مختلفة من العالم، وجمعت بين عشرات الشعوب والقوميات والأمم والأجناس، وهي بذلك لا تزيف حقائق التاريخ الواقع فقط، ولكنها تقاوم وتحارب حتمية حركة التاريخ. (زكريا،٢٠٠٤)

إن مزاعم الصهيونية بالقومية اليهودية وأرض الميعاد، وغيرها تخرج بها من مرحلة الانحراف إلى مرحلة الشذوذ الفكري، لأن تلك المزاعم تحطمت في مواجهة حقائق التاريخ وركائز العقيدة وقوانين العلم. وبالتالي لا علاقة ليهود اليوم بفلسطين عرقياً أو انثروبولجياً، وهم أجانب غرباء عنها دخلاء عليها، واستعمارهم لها لا يمكن اعتباره إلا غزو الأجنبي الغريب بالإثم والعدوان.

يقوم الفكر السياسي الإسرائيلي على أسس ومرتكزات دينية وسياسية تقوم على أساس إعطائها الحق في اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية، فقد أدى قيام دولة إسرائيل إلى تشريد الشعب الفلسطيني وحرمانه من قيام دولته المستقلة

، ويرفض الفكر السياسي الإسرائيلي مبدأ التعامل وفق القرارات الدولية وإنما تقوم بتفسيرها وفق الايديولوجية الصهيوينة ،

ساهم قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ في حدوث تحولات في الفكر السياسي الصهيوني وتطوير"الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة المهودة"، وهي الصيغة الصهيونية الشاملة بعد تهويدها عن طريق إضافة ديباجات يهودية (دينية وأثنية) لها دون الإخلال بثوابتها وبنيتها، فالشعب اليهودي المنبوذ يصبح "الشعب المقدس" (أو الشعب المختار أو الشعب الهامشي في المصطلح الاشتراكي دائماً شعب ذو حقوق مطلقة في أرض فلسطين) وتصبح أوروبا "المنفى" (طبيعتهم الخاصة أو وضعهم الطبقي المتميز أو المتدني) والحل الوحيد هو "خروج" اليهود وعملية النقل إلى فلسطين تصبح "العودة تنفيذاً للوعد الإلهي" (أو محاولة لإنقاذ اليهود لتصحيح وضعهم الطبقي) وفلسطين نفسها تصبح "أرض الميعاد" (أو واحة الديمقراطية الغربية أو ساحة يتم تخليص اليهود فيها من هامشيتهم)، أما الدولة الوظيفية فتصبح "دولة الخلاص" التي يحقق الشعب من خلالها هويته ورسالته للعالم، كما أن النتيجة النهائية واحدة وهي تحويل اليهود إلى مستوطنين صهاينة وطرد الفلسطينيين من وطنهم وتحويلهم إلى مهاجرين، لأن عملية نقل اليهود من المنفى إلى فلسطين (سواء بسبب الوعد الإلهي أم بسبب وعد بلفور) تؤدي إلى نقل الفلسطينيين خارج وطنهم (إلى المنفى).

هدف الايديولوجية الصهيونية هو طرد السكان العرب من فلسطين والاستيلاء على الأرض، وقد ظهر هذا الهدف الاستراتيجي للحركة الصهيونية بوضوح في قول رولي: "بأن الأيديولوجية الصهيونية تؤمن بأرض إسرائيل"، وهو إقامة دولة في الأرض المقدسة وأشار رولي إلى أن هناك خطة إسرائيلية كبرى للسيطرة على الضفة الغربية تم وضعها ما بين أعوام (١٩٧٩-١٩٨٣) وسيتم تنفيذها على مدى ثلاثين عاماً لاحقة وتظهر الأيديولوجية الصهيونية على الواقع من خلال كثرة المستوطنات في الضفة الغربية حيث

يؤمن قاطنوها بأن هذه الأرض بأكملها أرض صهيونية عليهم أن يسكنوها. (حزبون،١٩٨٨)

كما ظهر تطبيق هذه الأيدلوجية أثناء حرب (١٩٤٧-١٩٤٩) حيث يقول كابيلوك أن منظمة الأرغون بزعامة بيغن وعصابة شتيرين كانتا تخوضان الحرب من أجل هزيمة الفلسطينيين وطردهم من وطنهم ،كما يشير الكاتب إلى أن وصية بن غوريون لجيشه كانت:"عليكم أن تضربوا بقوة، وبهدف تحطيم المدن العربية، أو طرد سكانها منها، حتى يتمكن شعبنا القادم أن يحل محلهم".(تماري، ١٩٩٦)

المبحث الثاني : مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الإطراف

إن المستعرض لاتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية يجد عدم اهتمام واضح بمشكلة اللاجئين سواء في الاتفاقيات الثنائية التي وقعت بين الأطراف العربية من جهة والطرف الإسرائيلي من جهة أخرى، أو المبادرات الدولية والإقليمية التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين، حيث رفضت إسرائيل البحث في قضية اللاجئين وإنما أجلتها إلى المفاوضات النهاية، ولتسليط الضوء على موضوع اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات الثنائية والتفاهمات الإسرائيلية- الفلسطينية غير الرسمية والمباحثات متعددة الأطراف سوف يتم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول : مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الاتفاقيات الثنائية.

المطلب الثاني: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في التفاهمات الإسرائيلية-الفلسطينية غير الرسمية.

المطلب الثالث : مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المحادثات متعددة الأطراف.

المطلب الأول : مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الاتفاقيات الثنائية

كان إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، أول الاتفاقيات التي تم التوصل إليها ضمن إطار العملية السلمية، حيث عالج هذا الإعلان مختلف القضايا التي سيتم التفاوض عليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وفيما يخص موضوع اللاجئين يلاحظ أنه جاء ضمن الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من هذا الإعلان، حيث جاءت هذه المادة حول الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي ونصت على "من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تعطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك، ويلاحظ أن مشكلة اللاجئين لم ترد في الإعلان إلا بذكر عابر الأمر الذي اعتبره البعض "تنازلاً مهماً من قبل الجانب الفلسطيني عن قضية اللاجئين، ومن الممكن أن يعرّض هذه القضية إلى فقدانها الزخم والأهمية التي كانت تتمتع بها من قبل". (نوفل، ١٩٩٨).

كما يعتبر أن عدم الإشارة إلى قرار رقم (١٩٤) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يعتبر بمثابة المرجعية الأساسية لحل مشكلة اللاجئين، سوف يؤدي إلى تعامل إسرائيل مع هذه المشكلة على أساس قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) والذي جاء بصورة مبهمة بخصوص إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين بدون تحديد لمن هم اللاجئون المقصودون بالقرار، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضياع حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالمطالبة بحقهم في العودة إلى الأراضي الفلسطينية التي هجروا منها(زريق،٢٠٠٠)، بالإضافة إلى التأكيد على أن إسرائيل لن تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

أما على الجانب الأردني، فقد نصت المادة الثامنة من اتفاقية السلام الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل والمعنونة بموضوع اللاجئين والنازحين على:

١ – اعترافاً بالمشكلة الإنسانية الكبيرة التي تسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما سيسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

٢ – إعترافاً من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه، التي تسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بشكل كامل، على الصعيد الثنائي حيث يسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يلي:

أ . فيما يتعلق بالنازحين، ضمن لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب . فيما يتعلق باللاجئين:

١ . ضمن إطار المجموعة متعددة الأطراف حول اللاجئين.

٢ . في مفاوضات تتم في إطار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم المشار إليها في المادة (٣) من هذه المعاهدة.

ج . من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة على توطينهم". (معاهدة السلام بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٤، على الرابط التالي: http://www.jordan.gov.jo/).

والملاحظ من نص المادة (٨) من المعاهدة الأردنية الإسرائيلية أنه تم الإشارة إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الأساس على أنها مشكلة إنسانية يمكن حلّها من خلال تطبيق البرامج الاقتصادية المتعلقة باللاجئين، هذا الأمر الذي أدى إلى اعتبار البعض أن المعاهدة أكدت صراحة على مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وهو أمر يتفق مع الأهداف الإسرائيلية بأن يكون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من

خلال الوطن البديل الذي يعد الأردن المرشح الأول له،(الأسري، ١٩٩٦) وهذا ما يرفضه الاردن لأنه يتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني في حمايته لهوية ابنائه كما أن المعاهدة لم تعط دوراً واضحاً للأردن في موضوع حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالرغم من أن الأردن يشكل الدولة الأكثر استضافة للاجئين (حوالي ٤٠% من مجموع اللاجئين)، وهم مواطنون أردنيون وعلى الدولة الأردنية أن تساهم في إيجاد حل مناسب ومقبول لقضيتهم. (الليثي، ٢٠٠٩)

إن القيادة الفلسطينية كانت قد أظهرت الاستعداد للتعامل بمرونة سياسية اتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين قبل رضوخها للشروط الأمريكية الإسرائيلية للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في إطار سياسة التكيف التي اعتمدتها القيادة الفلسطينية مبكراً استجابةً للضغوط الأمريكية، وقد أكد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على أن حق العودة حق ثابت ومقدس ولا يمكن التنازل عنه ولكن يمكن التفاوض لإيجاد حلول واقعية تقبل بها الأطراف بما يساعد على الوصول إلى حل نهائي لهذه القضية.(الزرو، ٢٠٠٠)

وقد شكّل مؤتمر مدريد مرحلة مهمة وأساسية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية حيث يمكن اعتبار المؤتمر بداية الاعتراف الإسرائيلي بالجانب الفلسطيني كممثل وكطرف في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، ولتناول أهم الاتفاقيات والمؤتمرات التي تناولت قضية اللاجئين في إطار التسوية السلمية نستعرضها كما يلي:

١ - مؤتمر مدريد

عقد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣١ على أساس الخطة الأمريكية التي اعتمدت مسارين للتفاوض. الأول: مسار المفاوضات الثنائية والثاني: مسار المفاوضات متعددة الأطراف. ومنذ البداية حاول الوفد الفلسطيني في المسار التفاوضي المشتق من المسار الأردني الإسرائيلي اعتماد القرار (١٩٤) كمرجعية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن الوفد الإسرائيلي رفض هذا الأمر رفضاً مطلقاً، فاضطر الوفد الفلسطيني للتحدث

بدلاً عن ذلك في العموميات، مركزاً على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير. وهكذا فقد ترتبت على المشاركة الفلسطينية في المؤتمر، على أساس الشروط الأمريكية الإسرائيلية استبعاد قضية اللاجئين الفلسطينيين عن جدول أعمال المفاوضات الثنائية فضلاً عن إضعاف مكانة منظمة التحرير التمثيلية وضرب ثوابت وطنية ارتكزت تاريخياً إلى مبادئ التمسك بحق العودة والحفاظ على وحدة القضية ووحدة التمثيل. (الحسن، ١٩٩٦)

٢ - إتفاق أوسلو ١٩٩٣

كانت المفاوضات في عام ١٩٩٠ بين الفريق الفلسطيني برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي في واشنطن قائمة مع الطرف الإسرائيلي وإذ بالنقاب يكشف عن مفاوضات سرية في أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، ويبدو أن إسرائيل أرادت أن تلتف حول المطالب التي وضعها الوفد الفلسطيني أمامها، وتمخضت المفاوضات عن اتفاق وضع في واشنطن برعاية أمريكية، وميز هذا الاتفاق في قضية اللاجئين بين موضوعين هما: اللاجئون والنازحون، فبينما أجل البحث في قضية اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي، لكون إسرائيل تنظر إليها بأنها بالغة الصعوبة والتعقيد، تشكلت لجنة رباعية للبت في قضية النازحين وهم الذين خرجوا من الأراضي الفلسطينية على إثر اعتداء إسرائيل في العام ١٩٦٧.

ونصت المادة (٥) من اتفاق المبادئ في بنديها الثاني والثالث على ما يلي:

١. تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، وبما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٢. من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات اللاحقة، والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى. (شامل، ٢٠٠٨، نقلاً عن الرابط التالي: (http://www.muslm.net).

أما المادة الثانية عشرة من الاتفاق فقد نصت على قيام الطرفين بترتيبات من ضمنها: إنشاء لجنة مكونة من مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل كي "تقرر الاتفاق على أشكال السماح بدخول الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، وبالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام". (شامل، ٢٠٠٨، نقلاً عن الرابط التالي: (http://www.muslm.net).

وبدأت اللجنة أعمالها متأخرة سنة ونصف عن موعد اجتماعاتها المقررة، إذ اتفق وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل مع ممثل الجانب الفلسطيني على الشروع في العمل في بداية أذار (مارس) من العام ١٩٩٥، وتوقع أن يكون الموقف الإسرائيلي في أعمال هذه اللجنة أكثر ليونة كونها تمس شريحة لا تطالب بالعودة إلى الأراضي الإسرائيلية أو ما سمي بالخط الأخضر، ولكن إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أنه بعد أربعة اجتماعات عقدت في العام ١٩٩٥ الأول في يونيو ١٩٩٥ في بئر السبع والثاني في يوليو ٩٥ في القاهرة، والثالث والرابع في أغسطس وسبتمبر في غزة من نفس العام، تأكد أن الجانب الإسرائيلي يراوغ ويماطل كعادته، وكأنه يسير وفق منهج محدد في التحايل على القضية، فقد أغرق الإسرائيليون الأطراف العربية بتفاصيل كبيرة أدت إلى اختلاط في المفاهيم والألفاظ ولم يتفق الأطراف، بناء على هذه المعلومات الكثيرة حول تحديد من هو اللاجئ ومن هو النازح . (عطايا، ١٩٩٦)

إن تعدد الأطر التفاوضية الخاصة باللاجئين، وتعدد أطرافها وغياب المرجعية الدولية التي تصر إسرائيل على تغييبها، سواء من خلال إبعاد الأمم المتحدة عن مفاوضات اللاجئين، أو من خلال عدم الاعتراف بالقرار رقم (١٩٤) وغياب القوة لصالح إسرائيل والافتقاد إلى رؤية عربية موحدة واختلال موازين القوة، يجعل الطرف الإسرائيلي أقوى من الأطراف العربية في هذه القضية. (رباح، ١٩٩٦) .

٣ - اتفاق القاهرة (أوسلو٢)

تؤكد المادة (١٦) من اتفاق القاهرة الذي وقع عليه في ١٩٩٤/٥/٤ على أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي سيقومان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إنشاء لجنة مستمرة تقرر بالاتفاق السماح للأشخاص المرحلين من الضفة وغزة في العام ١٩٦٧ بالعودة، ويلاحظ هنا أن بعض نازحي ١٩٦٧ الذين يرغبون في العودة إلى مناطق الحكم الذاتي سيخضعون للتفاوض حيث نصت المادة على أن يكون ذلك بالاتفاق أي يجب أن توافق الأطراف الأربعة جميعها بما فيها إسرائيل على السماح بدخول جزء من النازحين، ثم إن السماح بالدخول سيشمل فقط الذين أجبروا على الرحيل من نازحي ١٩٦٧، وليس كل النازحين كما هو واضح من نص المادة وعودة هذا الجزء الضئيل من النازحين لن يتم للمعنيين جميعهم، ويتضمن (اتفاق أوسلو ٢) عدداً من الموضوعات الجديدة فيما يتعلق بوضع الإقامة ولم شمل العائلات التي ستقود إلى تعديلات مهمة في وضع الفلسطينيين العائدين وحجمهم حالما تقوم السلطة الفلسطينية في باقي الضفة الغربية.

٤ - اتفاق "واي ريفر" (١٩٩٨/١١/٢٣)

المتعلق بتنفيذ قضايا المرحلة الانتقالية: لم يتطرق هذا الاتفاق إلى قضايا الوضع النهائي وإنما كان متعلقاً فقط بقضايا المرحلة الانتقالية .

٥ - اتفاق شرم الشيخ (Wye ٢)

الذي وقع عليه في (١٩٩٩/٩/١٣) تناول هذا الاتفاق قضية اللاجئين باعتبارها إحدى قضايا الحل النهائي التي أفتتحت المفاوضات بشأنها بعد التوقيع على هذا الاتفاق الذي عقد ليعالج أساساً قضايا المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وإعادة الانتشار الثالثة، لكن الاتفاق لم يكن أكثر من مذكرة تفسيرية تنفيذية لبروتوكول تنفيذ سابق وهو مذكرة (واي ريفر)،وفي (١٩٩٩/١١/١٢) بدأت أعمال قمة أوسلو الثلاثية، وكان هدفها تنشيط عملية السلام من خلال الاتفاق على جدول زمني للانتهاء

من مفاوضات الوضع النهائي ومن ضمنها اللاجئين، وبدأت في (١٩٩٩/١١/١٨) في مدينة رام الله، وانتهت في أيلول ٢٠٠٠، لكن هذه القمة لم يتمخض عنها أي اتفاق سياسي.

٦ - مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠

تناول الفلسطينيون في هذه المفاوضات المسائل المتعلقة بالمستوطنات، والحدود، واللاجئين من منظور القانون الدولي، فيما نظر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات إلى النهج الإسرائيلي على أنه يمثل "عقلية المُحتل"، التي تعتقد بوجوب الضغط الكافي على الفلسطينيين كي يقبلوا بأي اتفاق مهما كانت شروطه.

إلا أن العروض الإسرائيلية رغم عدم تحقيقها الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية فإنها تجد معارضة قوية في الداخل، إذ سن الكنيست الإسرائيلي عدداً من القوانين تشكل عوائق جديدة أمام حق العودة، فقد أقر الكنيست أن عودة اللاجئين تتطلب موافقة ثلثي أعضاء الكنيست وهذا يتحقق في أية دورة برلمانية. (هويدي، ٢٠٠٠) ، وأخطر ما في هذا القانون هو النقطة الرابعة التي تنص على أن إسرائيل يجب ألا تلتزم أو تبرم أي اتفاق يمس بهذا القانون وقد لاقى هذا المشروع تأييد (٦١%) من أعضاء الكنيست. (جريدة صوت الخليل ، ٢٠٠٠)

ولعل النقاش الذي دار حول اللاجئين كان من أكبر الأسباب التي وقفت عقبة في وجه المفاوضات، وقد وردت تقارير تشير إلى أن اللجنة التي تم تشكيلها لمناقشة قضية اللاجئين دخلت في جدال حول الحق التاريخي، حيث أصر الفلسطينيون على أن القانون الدولي يضمن حق العودة لجميع اللاجئين، ويعتقدون بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) ينص على هذا الحق بشكل خاص، ومع أن عدد اللاجئين يتراوح بين خمسة وستة ملايين نسمة، إلا أن الفلسطينيين لم يُطالبوا بالحصول على حق العودة للاجئين كافة، بل إن الأرقام التي تمت مناقشتها بلغت ٨٠٠ ألف فقط، وقد اعتبر الفلسطينيون ذلك تنازلاً كبيراً جداً، لكن إسرائيل لم تبد أي مسؤولية تجاه تلك

المشكلة سوى التعبير عن حزنها وتعاطفها مع المشكلة، وطرحت قضية التعويضات بديلاً، يتم تنفيذها من خلال جهود مشتركة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك قيام الصندوق الدولي بصرف تعويضات لليهود الذين هاجروا من البلدان العربية، ووافقت إسرائيل على السماح لبضعة آلاف من اللاجئين بالعودة خلال عشر سنوات عبر عملية يطلق عليها اسم "لم الشمل". (هنية، ٢٠٠٠)

٧ - مفاوضات طابا ٢٠٠١م

في الثلث الأخير من كانون الثاني ٢٠٠١م، وفي ذروة الحملة الانتخابية الإسرائيلية، عقد وفدان فلسطيني وإسرائيلي جولة جديدة من المفاوضات بمنتجع طابا في مصر، على أمل التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا التسوية الدائمة. وقد تبادل الطرفان خلال آخر جولة من المفاوضات الأوراق ووجهات النظر، بشأن قضايا القدس والحدود واللاجئين والأمن والمستوطنات وتبادل الأراضي...الخ. وقد أكد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي، في ختام المحادثات، على أنهما أحرزا تقدماً في هذه الجولة من المفاوضات، "الأمر الذي أثار شعوراً بالارتياح" غير أن جميع المراقبين ربطوا تلك الجولة من المفاوضات وصدور المواقف والتصريحات المتفائلة، بالمعركة الانتخابية الدائرة بين العمل والليكود والمقررة في السادس من شباط ٢٠٠١م.

وقد تطرقت ورقة الإتحاد الأوروبي، التي أعدها السفير موراتينوس، إلى القضايا التي اتفق علهيا الجانبان، وتلك التي اختلفا حولها أثناء المفاوضات. فهي تشير إلى أن الجانبين اتفقا على أساس حل قضية اللاجئين، لكنهما اختلفا حول فهم حق العودة ارتباطاً بهذا الأساس. "فبينما اقترح الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، بأن التسوية العادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين... يجب أن تؤدي إلى تنفيذ القرار ١٩٤، لم يكن الموقف الإسرائيلي في طابا – كما وصفته ورقة الإتحاد الأوروبي ... متناغماً أو متجانساً مع جوهر ومعنى قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤".

أعلن كلا الطرفين أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي القضية المركزية في العلاقات الفلسطينية والإسرائيلية. وأن الحل الشامل والعادل ضروري، لإحلال السلام الدائم القائم على أساس أخلاقي. واتفق الطرفان على تبني مبادئ وتوجهات، تسهل تبني الاتفاق. واقترح كلا الطرفين كأساس: أن الحل العادل لقضية اللاجئين حسب قرار مجلس الأمن ٢٤٢، يجب أن يقود إلى تطبيق القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

إتفق الجانبان على دفع مبلغ شامل من قبل إسرائيل، أو مبلغ يتم الاتفاق عليه ويسلم للصندوق الدولي، في تفاصيل حل قضية اللاجئين، تُمنح الأولوية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وقد اختلف الجانبان في المنطلقات، ففيما انطلق الحل الإسرائيلي لقضية اللاجئين من الوضعية الديمغرافية لإسرائيل، كدولة للشعب اليهودي، استندت نقطة الانطلاق بالنسبة للوفد الفلسطيني إلى القانون الدولي ومبدأ خيار اللاجئين الحر وهو أساس جميع الحلول الدائمة التي طُبّقت على قضايا اللاجئين الآخرين حول العالم. (نجم، ٢٠٠٣)

ويرى الباحث أن مفاوضات طابا، التي تناولت مبادئ وآليات الحل الدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين أظهرت مجدداً حجم التباعد الكبير بين وجهات النظر الفلسطينية القائمة على أساس قرارات الشرعية الدولية وإفراغها من كل مضامينها. ولا يغير من هذه الحقيقة، أن الوفد الإسرائيلي إلى طابا قدم مواقف وآراء وأفكاراً، هي الأولى من نوعها في تاريخ المواقف الرسمية الإسرائيلية، بشأن هذه القضية الشائكة والمعقدة جداً، التي يتفق الجميع على اعتبارها القضية الأساسية والجوهرية في الصراع.

المطلب الثاني: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في التفاهمات الإسرائيلية–الفلسطينية غير الرسمية

أولاً: وثيقة بيلين – عباس

تعد الوثيقة التي حملت اسم يوسي بيلين ومحمود عباس أول محاولة مهمة في البحث عن حل لمشكلة اللاجئين خلال المرحلة التي أعقبت اتفاق أوسلو. وقد أنجزت هذه الوثيقة بمشاركة ٨ شخصيات إسرائيلية و٧ شخصيات فلسطينية ورعاية شخصيات دولية مشهورة، وتم إنجاز الوثيقة نهائياً في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول ١٩٩٥. (عبد الكريم، ٢٠٠٨)

تتكون الوثيقة من عشر مواد، هي بالترتيب: إقامة الدولة الفلسطينية وعلاقتها بدولة إسرائيل – ترسيم الحدود الآمنة المعترف بها – إقامة علاقات عادية مستقرة بين الدولتين – جدول الانسحاب العسكري الإسرائيلي وترتيبات الأمن – المستوطنات الإسرائيلية – القدس – اللاجئون الفلسطينيون – اللجنة الإسرائيلية الفلسطينية الدائمة– الموارد المائية – الإطار الزمني والتنفيذ. وقد وردت تفاصيل التفاهمات حول مشكلة اللاجئين وحلّها في الوثيقة على النحو التالي:المادة / اللاجئون الفلسطينيون:

فقرة (أ): في الوقت الذي يرى فيه الطرف الفلسطيني أن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم مكفول في القانون الدولي والعدالة الطبيعية، فإنه يدرك بأن مستلزمات العهد الجديد من السلام والتعايش، بالإضافة إلى الحقائق التي خلقت على الأرض منذ ١٩٤٨، جعلت تنفيذ هذا الحق غير عملي. لذا يعلن الطرف الفلسطيني استعداده لقبول وتنفيذ إجراءات ستضمن، إلى الحد الذي يكون فيه ذلك ممكناً، مصلحة هؤلاء اللاجئين وخيرهم. (صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٠/٩/٢٠)

لقد حسمت الوثيقة (في الفقرة الأولى من بند اللاجئين) موضوع حق العودة، بالتلخي عنه، بذريعة أن تنفيذه غير عملي، أي كان هناك تسليم بالموقف الإسرائيلي وبالأمر الواقع الذي بلغته عملية تهويد البلاد باستقدام الملايين من اليهود من شتى بقاع

العالم ليقيموا في الأراضي التي تم تهجير أصحابها منها منذ عام ١٩٤٨. وعندئذ تبدو كم هي ساذجة عبارة "مستلزمات العهد الجديد من السلام والتعايش" التي لا تتضمن سوى تنازل اللاجئين عن حق العودة.

ثانياً: اللاجئون في وثيقة – مبادرة جنيف

تعود بدايات هذه المبادرة إلى أوائل عام ٢٠٠١م، بعد نحو ستة أشهر من إخفاق محادثات كامب ديفيد (في تموز ٢٠٠٠) بين وفد إسرائيلي برئاسة أيهود باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية ووفد فلسطيني برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات ، وبحضور الرئيس الأمريكي حينذاك بيل كلينتون وإشرافه. (الأزعر، ٢٠٠٢)

وقد أشارت المادة (٧) من قضية اللاجئين:

- يقر الطرفان أنه في سياق دولتين مستقلتين هما فلسطين وإسرائيل تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، فإن حلاً متفقاً عليه لمشكلة اللاجئين ضروري لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم بينهما.
- يقر الطرفان بأن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقرار – مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ومبادرة السلام العربية (المادة ٢) فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين تشكل الأساس لحل قضية اللاجئين، ويتفقان على تحقيق هذه الحقوق بموجب المادة ٧ من هذه الاتفاقية.
- يتم إنهاء وضعية اللاجئين الفلسطينيين كلاجئين فور تحقيق مكان الإقامة الدائم للاجئ حسبما تحدده المفوضية الدولية.

تتنكر وثيقة جنيف للبُعد القانوني الدولي لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال تجاهل استخدام مصطلح "حق اللاجئين" الذي غاب من الوثيقة وتكمن خطورة ذلك في إسقاط الوثيقة لصفة الحق عن قضية اللاجئين، ومن ثم الإقرار بالتعاطي مع قضية اللاجئين كموضوع خاضع لإرادة كل من الطرفين. كما أن

إسقاط صفة الحق يعني صراحة إسقاط الطرفين لجميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن قضية اللاجئين. ليس هذا فحسب، بل بمقتضى هذا النص يتم إعفاء إسرائيل صراحة من مسؤولياتها القانونية تجاه اللاجئين ومن تعهداتها الرسمية والصريحة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإحترام وتطبيق قرار الجميعة العامة ١٩٤. ورغم اعتماد طرفي الوثيقة لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، كأساس لحل موضوع اللاجئين. (صحيفة الحياة اللندية،٢٠٠٠/٩/٢٠)

ثالثاً: اللاجئون في وثيقة ايالون – نسيبة

جرى وضع هذه الوثيقة بالاشتراك بين عامي أيالون (لواء احتياط قائد سلاح البحرية ورئيس جهاز الأمن العام الشاباك) وسري نسيبة (المسؤول عن ملف القدس في السلطة الفلسطينية ورئيس جامعة القدس الفلسطينية). أنجزت المسودة النهائية للوثيقة في ٢٠٠٢/٨/٦م، وكشف النقاب عنها لأول مرة في (٢٠٠٣/٧/٢٢) من قبل موقع الإنترنت / عرب ٤٨ (www.arabs٤٨.com) . ووقّعت في وزارة الخارجية اليونانية.

جاء نص البند الرابع في الوثيقة تحت عنوان "حق العودة" بثلاث فقرات كما يلي:

- انطلاقاً من الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين، فإن الأسرة الدولية وإسرائيل والدولة الفلسطينية تبادر وتتبرع بالأموال لصندوق دولي لتعويض اللاجئين.
- لا يعود اللاجئون الفلسطينيون إلا إلى دولة فلسطين، ولا يعود اليهود إلا لدولة إسرائيل.
- الأسرة الدولية تقترح منح التعويض لتحسين وضع اللاجئين الساعين إلى البقاء في دولة إقامتهم الحالية أو الساعين إلى الهجرة إلى دولة ثالثة.

ويلاحظ أن الوثيقة لا تنص على مسؤولية إسرائيل عن مشكلة اللاجئين، وحتى يكون هناك مبرر لبحث الطرفين عن حل لهذه المشكلة، فقد انطلقا من الاعتراف بمعاناة ضحايا هذه المشكلة وأزمتهم، وما يترتب على إسرائيل في ذلك لا يختلف عما يترتب على الدولة الفلسطينية والمجتمع الدولي في موضوع "التبرع" لصندوق دولي لتعويض اللاجئين، الذي أُدرج قصداً في الفقرة الأولى.

وقد جرى في الفقرة الثانية إلغاء حق الفلسطينيين بالعودة إلى الأماكن التي هجّروا منها، ليس هذا فقط، بل ساوت الفقرة بطريقة تعسفية بين "عودتين"، الأولى للفلسطينيين إلى دولة فلسطين حصراً، والثانية "عودة اليهود" إلى دولة إسرائيل، وهو ما يعني التسليم بالمقولات الصهيونية حول العلاقة بين يهود العالم وما يسمى بـ"أرض إسرائيل".

المطلب الثالث: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المحادثات متعددة الأطراف

كان من نتائج مؤتمر مدريد للسلام تشكيل لجان من أجل عقد محادثات متعددة الأطراف لبحث طرق تسهيل إرساء السلام في منطقة الشرق الأوسط، وقد عقدت المحادثات متعددة الأطراف جولتها الأولى في موسكو في (١٩٩٢/١/٢٨)، حيث تم تشكيل خمس لجان من أجل بحث المواضيع التي تهم عملية السلام، ومن ضمن هذه اللجان لجنة اللاجئين واختيرت كندا منسقاً لها. (تماري، ١٩٩٦)، وقامت اللجنة بعقد تسعة اجتماعات لها بالإضافة إلى عقد اجتماعات دورية قبل الاجتماعات الرئيسية للجنة، وقد نوقش في هذه الاجتماعات ستة مواضيع وهي: لم شمل العائلات، وقواعد تنمية المعلومات عن اللاجئين، وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل، والصحة العامة، والأطفال والبنية التحتية.(تماري، ١٩٩٦)

وقد ركّزت الأطراف العربية في هذه اللجنة على إبراز وجهات نظرها من موضوع اللاجئين، مع أن الوفد الإسرائيلي قد قاطع في البداية أعمال اللجنة بسبب المشاركة الفلسطينية، وبسبب طبيعة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، إلا أنه عاد وحضر

الاجتماعات بعد حصوله على تطمينات أمريكية بخصوص عدم الاعتراف بحق العودة للفلسطينيين. (كيالي،١٩٩٦)، وقد ركّز الوفد الفلسطيني على ضرورة الاعتراف بحق العودة للاجئين وحقهم في تقرير المصير، كما ركّز على ضرورة تحسين أوضاع اللاجئين، وحاول الوفد الإسرائيلي إدخال موضوع لاجئين يهود إلى أعمال اللجنة الفنية بهدف تحقيق صيغة تبادل بين اللاجئين، وقد رفض الوفد الفلسطيني هذا الاقتراح على أساس أن اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إلى إسرائيل جاءوا طوعاً، في حين أن الفلسطينيين أُجبروا على ترك ديارهم، وكذلك أن الفلسطينيين لجئوا إلى دول غير تلك التي هاجر منها اليهود إلى إسرائيل.

كما قدم الوفد الأردني إلى اللجنة شرحاً لأبعاد مشكلة اللاجئين، والتأثيرات التي أحدثتها على الأردن، والمعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي تعرّض لها نتيجة تدفق اللاجئين الفلسطينيين إليه (عطوي، ١٩٩٤).

ويخلص الباحث إلى أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد أدت إلى عقد ست اتفاقيات رئيسية بين الفلسطينيين والدولة العبرية بدءاً باتفاقية أوسلو (١) الموقعة في واشنطن أيلول /سبتمبر ١٩٩٣، ومروراً باتفاق غزة- أريحا الموقع في القاهرة في أيار ١٩٩٤، والاتفاق المرحلي المعروف بـ(أوسلو٢) الموقع في أيلول ١٩٩٥ وبروتوكول الخليل في كانون الثاني ١٩٩٧، واتفاقية (واي بلانتيشن)(Wye Plantation) الموقعة في ١٩٩٨/١١/٢٣، وانتهاءً باتفاقية شرم الشيخ في ١٩٩٩/٩/١٣، لقد تبلورت قضية اللاجئين على مدى السنوات الماضية إلى أحد عشر محوراً تفاوضياً الثلاثة الأولى منها إجرائية، وكذلك الحال بالنسبة للمحورين الآخرين، أما فيما يتعلق بالمحاور الستة الأخرى فتتعلق بالمضامين التفاوضية.

وبالنسبة لهذه المحاور يظهر الوضوح في اختلاف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حول المرجعية المشتركة لعملية التفاوض حول اللاجئين، ففي حين يتمسك

الطرف الفلسطيني بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (١٩٤) الصادر عام ١٩٤٩ لحل المشكلة يرفض الطرف الإسرائيلي القبول بهذا القرار أساساً للمفاوضات.

أن إسرائيل التي قامت على أساس إجلاء الفلسطينيين وتغييبهم وتصفية قضيتهم، والتي تميز بين مواطنيها بسبب الدين والقومية (إلى درجة بروز دعوات الترانسفير ضد فلسطينيي ٤٨) لا يمكن أن تقبل عن طواعية أو عن قناعة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شرّدوا منها، حتى لو كانت هذه العودة إلى إسرائيل وفي إطار القبول بالسيادة الإسرائيلية، لأن هذه العودة من وجهة النظر الصهيونية تعني تهديد الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية وربما تقويض وجودها كدولة لليهود، فضلاً عن أن الاعتراف بحق العودة يعني وضع علامة استفهام على المبررات الأخلاقية والسياسية والتاريخية التي قام على أساسها الكيان الصهيوني.

وما يسهل الأمر على إسرائيل ويصعبه ويعقده على الفلسطينيين أن قضية "حق العودة" لا تطرح، في هذه المرحلة، في سياق صراعي (أي في سياق عملية "التحرير") أو في إطار مصالحة تاريخية طبيعة تفرضها التطورات السياسية والاجتماعية للطرفين بعد مرور أكثر من ستين عاماً على ولادة مشكلة اللاجئين بما يعنيه ذلك من مستجدات على الفلسطينيين والإسرائيليين، فهذه القضية تُطرح في الإطار التفاوضي وفي إطار موازين القوى المختلة لصالح إسرائيل، والتي يزيد من اختلالها العلاقة المميزة التي تربط الدولة العبرية بالولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على العلاقات الدولية وعلى الترتيبات الإقليمية في المنطقة ومن ضمنها الترتيبات المتعلقة بعملية التسوية.

ومن الطبيعي إزاء ذلك أن أية مقاربة إسرائيلية لحل القضية الفلسطينية، ولاسيّما لحل قضية اللاجئين، في إطار موازين القوى والمعطيات الراهنة لن تلبي "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين، ومن الصعب تصور وجود مقاربة إسرائيلية تأخذ في اعتبارها العدل والإنصاف أساساً، في ضوء المعطيات التفاوضية الراهنة.(سلامه، ٢٠٠٣)

ولا شك أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس العدل المطلق لا يمكن أن يتم إلا عبر تقويض المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية لإسرائيل، إنْ في سياق عملية صراعية (التحرير) أو عبر تحفيز مجموعة من التحولات الداخلية في إطار المجتمع الإسرائيلي، المتضافرة مع الضغوط الخارجية والمقاومة الداخلية (من قبل الفلسطينيين)، فمسارات مثل هذه هي التي تؤدي إلى إجبار هذه الدولة (بنخبها وبمجتمعها) إلى إطلاق مسار يحول هذه الدولة المصطنعة إلى دولة عادية لمواطنيها (وليس ليهود العالم) وإلى تخليها عن نظامها العنصري، وعن دورها السياسي الوظيفي بتحولها من دولة بذاتها إلى دولة لذاتها، وهذا المسار ربما يفتح الباب لاحقاً أمام إيجاد حل للقضية الفلسطينية والمسألة اليهودية، ولوجود إسرائيل ذاتها.

وعلى ضوء التعقيدات الناشئة يمكن الاستنتاج مما تقدم بأن الحل الأمثل لقضية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ربما يكمن في خلق ممهدات إحدى الصيغتين التاليتين: دولة ديمقراطية علمانية أو دولة ثنائية القومية، في فلسطين/ إسرائيل، فهاتان الصيغتان تتكفلان بإيجاد أجوبة عن مختلف جوانب القضية الفلسطينية، ومن ضمنها حق العودة للاجئين، وبإيجاد أجوبة على المسألة الإسرائيلية ومن ضمنها وجود اليهود في فلسطين، كما أنهما تتيحان المجال لتعبيرات الهوية والخصوصية القومية.(الناطور،١٩٩٦)

ولكن لمّا كان من المتعذر إقناع الطرفين بمثل هاتين الصيغتين (لاسيّما الطرف الإسرائيلي)، في ظل الصراع الدامي على الوجود بينهما وخصوصاً بسبب شعور إسرائيل بالتفوق، فإنه لا بدّ من إيجاد صيغة انتقالية، تقود مستقبلاً إليهما، تتمثل بالفصل بين الطرفين المتصارعين عبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع المحتلين، خصوصاً أن مثل هذا الحل يحظى بقابلية دولية وإقليمية وحتى إسرائيلية أكثر من غيره من الحلول الأخرى، في هذه المرحلة، من دون أن يلغي ذلك حق الفلسطينيين

في العمل والكفاح من أجل حل ديمقراطي لمختلف جوانب القضية الفلسطينية ومن ضمن ذلك الكفاح من أجل حل عادل لقضية "حق العودة".

وطبيعي أن حل الدولتين، الذي يفترض قيام دولة فلسطينية، لا يمكن أن يكون حلاً متساوياً ومتوازناً وعادلاً بدون اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها الأخلاقية والسياسية والقانونية عن ولادة مشكلة اللاجئين، وبغض النظر عن إمكان اعترافها بضرورة تطبيق حق العودة للاجئين من عدم ذلك، في ضوء المعطيات السائدة حالياً، لأن مثل هذا الاعتراف قد يفتح الباب أمام استمرار كفاح الفلسطينيين، ولو بالوسائل السلمية السياسية والقانونية، من أجل حق العودة، عبر النضال من أجل المساواة والتعايش المشترك في إطار دولة ديمقراطية أو ثنائية القومية.

المبحث الثالث : المواقف الإقليمية والدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين

نظراً لأهمية وأبعاد قضية اللاجئين وتأثيراتها على حل الصراع العربي الإسرائيلي وإدراك الأطراف ذات العلاقة سواء الدولية أو الإقليمية لأهمية حل قضية اللاجئين كأحد أهم القضايا التي ستبحث في المفاوضات النهائية الفلسطينية الإسرائيلية ، ولذلك ولتناول المواقف الإقليمية والدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين.

لذلك يتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول : مواقف أطراف النزاع .

المطلب الثاني: موقف المنظمات الإقليمية والدولية .

المطلب الثالث : الموقف الأمريكي .

المطلب الأول : مواقف أطراف النزاع

أولاً : الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين

تغير الموقف الفلسطيني من مسألة اللاجئين بشكل عام، ومن العودة بشكل خاص من رفض لما هو دون تنفيذ القرار رقم (١٩٤) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ تنفيذاً كاملاً، إلى تكيّف كامل إزاء وجود إسرائيل كدولة في المنطقة قائمة على جزء من فلسطين الإنتدابية. قد برزت نقطة التحول هذه في الفكر السياسي الفلسطيني من خلال البرنامج السياسي المرحلي المكوّن من عشرة نقاط للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤. (موريس،١٩٨٢)

١. نادى البرنامج المرحلي بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين، وأصبح معه حق العودة يقع ضمن أولويات المطالب والآمال الفلسطينية. وشكل البرنامج، وهو أول وثيقة سياسية مرحلية، منعطفاً جدياً في التاريخ السياسي الفلسطيني الحديث، تمثل في التعاطي البراغماتي مع المستجدات الإقليمية والدولية. لقد كان من شأن هذه السياسة العقلانية الواقعية التي أقرها برنامج العشر نقاط أثره الإيجابي في الإرتقاء بمستوى الحدث وخدمة سياسات منظمة التحرير العملية، وكسب المزيد من الأصدقاء الإقليميين والدوليين(أبو ستة ١٩٩٨)

تأثر الموقف الفلسطيني السياسي من عدة متغيرات إقليمية ودولية جعلته يجنح نحو الواقعية السياسية بشكل كبير مغادراً مواقع الرومانسية الثورية وبشكل قاطع. من جملة هذه المتغيرات وأولها نتائج الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وعلى رأسها خروج منظمة التحرير الفلسطينية من أهم قاعدة ارتكاز سياسية وعسكرية لها. ثم جاء انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام السياسي الدولي، الذي اتضحت تجلياته في الحرب الخليجية الثانية بين العراق والتحالف الغربي – العربي الثلاثيني. (D.peretz,١٩٩٤)

ويكفي الإشارة هنا إلى أن أكاديميين وسياسيين فلسطينيين في الداخل والخارج عقدوا في أوروبا وشمال أمريكا ندوات ومناظرات مع إسرائيليين رسميين وغير رسميين. ومع أن هذه اللقاءات كانت غير رسمية إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية شجعت حدوثها إن لم تكن قد أقرتها. ولقد لعبت هذه اللقاءات دوراً مهماً في دفع الموقف الفلسطيني في اتجاه التنازلات والاعتراف المتبادل. وشكلت نوعاً من التدريب لبعض الذين ساهموا في المفاوضات الفعلية مع إسرائيل فيما بعد (E. Said, ١٩٩٥) ، كان من النتائج الملموسة لتلك اللقاءات، تلك اللقاءات السرية في بداية التسعينات بين إسرائيليين وفلسطينيين شملت أكاديميين من الطرفين، كانت مقدمة لاتفاق أوسلو ورسائل الاعتراف المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣م. ,R.Khalidi) ١٩٩٤).

لقد أدى هذا التغير في الفكر السياسي الفلسطيني، لقبول قراري مجلس الأمن: (٢٤٢)، (٣٣٨) كقاعدة للمفاوضات المستقبلية مع إسرائيل. فقد دعا القرار (٢٤٢) الصادر عن مجلس الأمن في أعقاب حرب ١٩٦٧، إلى تسوية عادلة لمسألة اللاجئين.

ثانياً : الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين

لقد دأبت إسرائيل ولمدة نصف قرن تقريباً على رفض التعامل مع القضية إلا في إطار تسوية عامة للنزاع العربي الإسرائيلي. ففي أكتوبر ١٩٩٤، نشرت الحكومة الإسرائيلية وثيقة عن مسألة اللاجئين كررت فيها مواقفها المعروفة منذ عام ١٩٤٨، وشدت الوثيقة على أنه "... وفقاً لهذه الوثائق الدولية، فإن حق العودة ملك للمواطنين، أو على الأقل ملك للمقيمين إقامة دائمة بالدولة. ولم يكن اللاجئون الفلسطينيون قط مواطنين أو مقيمين إقامة دائمة بإسرائيل، فقد هربوا إما قبل إنشاء الدولة عام ١٩٤٨، وإما قبل أن تصبح المناطق التي أقاموا بها تحت السيطرة الإسرائيلية عام ١٩٤٨، أو عام ١٩٦٧.

كرر رئيس الوفد الإسرائيلي لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في خطابه أمامها في نوفمبر ١٩٩٢، الموقف الإسرائيلي الذي يعتبر أن الموقف القائل بأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين كانت نتيجة لعملية طرد جماعية، محض إفتراء. (الحسن، ١٩٩٦).

وتلقي إسرائيل بالمسؤولية في قضية اللاجئين على الدول العربية لأن اللاجئين غادروا بمحض إرادتهم وبناءً على مطالبة الدول العربية لهم بالخروج. (سمحا ، ١٩٩٦)

ولم يطبق اليهود إتفاقية لوزان بحجة أن العرب ما زالوا يستعدون للحرب، ويخفون نواياهم في إزالة إسرائيل وراء موافقتهم على قرارات الأمم المتحدة. كما يقول الإسرائيليون إن قرارات الأمم المتحدة القائلة بإعادة اللاجئين لم تكن في الواقع – تنص على عودتهم، بل تنص على عودة من يرغب من اللاجئين في العيش بسلام مع جيرانهم، وهذا يصعب على الفلسطينيين تنفيذها، كما أن القرارات كانت تهدف إلى دمج اللاجئين بالمجتمع العربي، وهذا يدل عليه إنشاء وكالة غوث وتأهيل اللاجئين التي تعمل في الوطن العربي.

وترفض إسرائيل فكرة إعادة اللاجئين إلى بلادهم، بحجة أن بيوتهم وقراهم أصبحت مأهولة بالإسرائيليين، لأن العرب ما زالو يستعدون للحرب، وأن وجود أقلية عربية داخل إسرائيل يهدد أمنها.(Adleman , ١٩٩٣)

ويرى الإسرائيليون أن مشكلة اللاجئ الفلسطيني كمشكلة (١٥) مليون لاجئ في العالم يتم حلها من خلال تأهيلهم وإقامة المشاريع الاقتصادية الضخمة التي توفر لهؤلاء اللاجئين العمل بالمنطقة التي يقيمون فيها خارج وطنهم. (جرار، ١٩٩٤)

خلص الباحثون الإسرائيليون الذين عالجوا مسألة اللاجئين، ومن دون إستثناء، إلى أن حق العودة الوارد في قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤) (د–٣) لا مسوغ له في القانون الدولي، ولا يحتمل التفسير الفلسطيني له، وغير قابل للتنفيذ عملياً، ويجب رفضه لأنه يعني تحولاً جذرياً في إسرائيل كدولة يهودية، إن لم يؤدي إلى القضاء عليها.

أن إسرائيل اتخذت مواقف سياسية واضحة ومحددة تجاه عودة اللاجئين الفلسطينيين من خلال رفضها لفكرة العودة وإنما تطالب بالتوطين لهم في أماكن تواجدهم ، لان عودتهم تشكل تحدٍ مصيري للوجود الإسرائيلي برمته، لذا فانه يتم استنفار القوى الصهيونية وذلك بهدف تيئيس اللاجئين أنفسهم من إمكانية تصحيح الخطأ التاريخي، بعودتهم إلى المناطق التي هجّروا منها، وهو ما يبدو واضحاً من خلال الاهتمام بالاتصالات غير الرسمية مع شخصيات فلسطينية معينة.

المطلب الثاني: مواقف المنظمات الإقليمية والدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين

أولاً : موقف جامعة الدول العربية

خصصت الأمانة العامة للجامعة العربية جهازاً متخصصاً يسمى مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة للاجئين لتدارس أحوال هؤلاء اللاجئين، ومشاكلهم، وتنسيق مواقف تلك الدول مع وكالة الغوث الدولية، وبدأت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في النظر في المساعدات التي تقدمها الدول والمنظمات غير الحكومية للاجئين، والنازحين خاصة في الفترة بعد حرب ١٩٦٧م حيث إن الوضع أصبح يحتاج المزيد من المساعدات بسبب نزوح الألوف من اللاجئين والنازحين بعيداً عن أرضهم ووطنهم، ومن التوصيات التي صدرت عن مجلس الجامعة في تلك الفترة أن تعمل وكالة الغوث على الحصول على مزيد من التبرعات وفاءً لالتزاماتها حيال اللاجئين الفلسطينيين. (الليثي، ٢٠٠٩)

أقر وزراء الخارجية العرب في ١٠/٩/١٩٦٥م "بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية"، وكان ذلك في مدينة الرباط بالمغرب، وقد مثلت مشكلة جوازات السفر، والإقامة جانباً مهماً من جهود جامعة الدول العربية، وخاصة في الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧م، فأوصى مجلس الجامعة بمنح الفلسطينيين جوازات سفر أردنية مؤقتة، وتحديد جوازات سفر النازحين من قطاع غزة أينما وجدوا، وقد أوصت اللجنة السياسية

بتعيين حارس لأملاك اللاجئين العرب، واستمرت تأكيدات مؤتمر المشرفين تطالب بإقامة حراسة دولية على أملاك اللاجئين ريثما يعود أصحابها إليها.

واهتمت الجامعة بتنفيذ خطة إعلامية عالمية تستهدف التأييد الدولي والمعنوي وخاصة في الدول التي تضللها الدعايات الإسرائيلية الكاذبة، وبحيث تتناول الحملة الإعلامية عرض قضية اللاجئين والنازحين، وإيضاح حقوقهم وكشف المخططات الإسرائيلية الإرهابية التوسعية التي أدت إلى خلق مأساة اللاجئين والنازحين، وقررت توصيات المؤتمر الرابع للمشرفين على شئون اللاجئين في الدول العربية تخصيص أسبوع عالمي للاجئين، على أن تحتسب الأمانة العامة للجامعة العربية إمكانياتها خدمة للقضية الفلسطينية، من ذلك تنويع وسائل تمويل هذا الأسبوع، مثل إصدار طوابع بريدية في الدول العربية بحيث تخصص حصيلتها لهذا الغرض.

ولقد حاولت جامعة الدول العربية إيجاد جسر من التعاون بينها، وبين وكالة الغوث ففي مؤتمر للمشرفين على أحوال اللاجئين طالبت الجامعة بأن يتضمن الإطار العام للتعامل مع الوكالة عدة أمور: (الليثي، ٢٠٠٩)

١- تعريف كل من اللاجئ والنازح.

٢- زيادة حجم الخدمات الأساسية للاجئين.

٣- ضرورة اعتراف الوكالة بالمخيمات غير الرسمية للاجئين، وتأمين الخدمات لها.

٤- توفير التعليم للاجئين.

٥- تعميم الخدمات الصحية على كافة اللاجئين بالمستوى اللائق الذي تحدده اللوائح الدولية، وخاصة لائحة منظمة الصحة العالمية.

تم تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات غير الحكومية الأوروبية والدولية لجعل عام ١٩٩٩م عام تفعيل حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتم ذلك في قرار مجلس الجامعة الصادر بتاريخ

١٩٩٨/٩/١٧م، ، بالإضافة على التأكيد على دور الدول العربية في ضمان استمرار الموقف الدولي في التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين. وقد طرح مؤتمر المشرفين فكرة أن تسعى الدول العربية لجعل موازنة وكالة الغوث جزءاً من موازنة الأمم المتحدة لضمان التمويل الثابت والسعي لدى السكرتير العام للأمم المتحدة للقيام بجهود استثنائية في سبيل تأمين الأموال اللازمة لتمويل ميزانية الوكالة. (R.Khalidi, ١٩٩٤)، كما ألقت الجامعة الضوء على حجم التبرعات التي يقدمها المجتمع الدولي كتمويل لوكالة الغوث، ومدى ضآلة هذه التبرعات بجانب ما تتلقاه إسرائيل من مساعدات وتبرعات من دول عديدة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ودعت الجامعة المفوض العام للوكالة والسكرتير العام للأمم المتحدة والحكومات العربية المنتجة للبترول للإتصال بشركات البترول العالمية، للتبرع لوكالة الغوث إما مباشرة أو عن طريق حكوماتها. (الليثي، ٢٠٠٩)

وفى القرار رقم(٦٠٥٣ /د)، المتخذ من طرف مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادية الخامسة عشرة بعد المائة المنعقد بالقاهرة في ٢٠٠١/٣/١٢م، أكد مجدداً على ضمان حقوق الشعب الفلسطيني، ولاسيما حق عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتمسك بتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤)، وقد أكد قرار رقم (٦٠٥٣/ د) الصادر في ٢٠٠١/١/١٢م على حق التعويض، وطالب مجلس الجامعة المجتمع الدولي ضمان حقوق الشعب الفلسطيني لاسيما حق تعويض جميع اللاجئين الفلسطينيين.

وقد أوصى مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته السادسة والستين والتي عقدت في دمشق في الفترة من ٧ إلى ١٣ /٢٠٠١/٧، بالتوصيات التالية الخاصة بشؤون اللاجئين الفلسطينيين: (حركة التحرير الفلسطيني فتح، نقلاً عن الرابط التالي: http://yosi.jeeran.com)

١- التأكيد مجدداً على مسؤولية إسرائيل الكاملة عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بكافة جوانبها دون حل عادل بسبب رفضها تنفيذ القرارات الدولية وعلى رأسها القرار (١٩٤) لعام ١٩٤٨ .

٢- مطالبة المجتمع الدولي بضمان حقوق الشعب الفلسطيني ولاسيما حق عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية وقرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤) وفق نص الفقرة (١١) من القرار .

٣- مناشدة الدول والقيادات المانحة استمرار التزامها بدعم اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم .

٤- التمسك بتنفيذ القرار (١٩٤) لعام ١٩٤٨ ورفض التوطين بأي شكل من الأشكال ودعوة الدول المضيفة إلى التنسيق فيما بينها دعماً لحقوق اللاجئين المشروعة بحيث ينسجم الحل لهذه المشكلة مع حقوق اللاجئين الثابتة مع المصالح الأساسية وسيادة الدول المضيفة .

تؤكد جامعة الدول العربية أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين لن يكون إلا من خلال تمتعهم بكافة حقوقهم وفى مقدمتها حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وجميع المواثيق الدولية أو دفع التعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وهو حق ثابت لا يسقط بالتقادم.

ثانياً: موقف الأمم المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين

تعتبر الأمم المتحدة الهيئة التي تعبر عن إرادة المجتمع الدولي بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، ويجب عليها إلزام إسرائيل بإتاحة العودة للاجئين الفلسطينيين لبيوتهم وممتلكاتهم، لا كما تريد تحديده، بل كعودة قانونية للوطن المنشأ وللبيوت والممتلكات دون شروط، ومنع هذه العودة هو عرقلة للقانون وخروج عن شرعيته.

أعلن وسيط الأمم المتّحدة في فلسطين، (الكونت بيرنادوت)، في تقريره الذي قدّمه إلى الجمعيّة العموميّة في ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٤٨، أعلن "أنه على أية حال، يستحيل إنكار أنه لن يكون هناك تسوية يمكن أن تكون كاملة ونهائية إلا إذا تم الاعتراف بحقوق اللاجئين العرب بالعودة إلى بيوتهم التي طردوا منها خلال النزاع المسلّح بين العرب واليهود في فلسطين. وغير ذلك سيكون مخالفة لمبدأ العدالة إذ إن هؤلاء الضحايا الأبرياء للصراع أنكر حقهم بالعودة إلى بيوتهم، بينما المهاجرون اليهود يصلون إلى فلسطين." هذا البيان كلف بيرنادوت كثيراً في اليوم التالي أغتيل هو ومساعده الفرنسي كانت في القطاع الإسرائيلي للقدس من قبل جماعة يهودية(تماري، ١٩٩٦: ١٨).

ومع تزايد أعداد اللاجئين وتمركز أغلبهم في أماكن محددة وخاصة على حدود وطنهم وأرضهم، ووقوف السلطات الصهيونية بحزم أمام عودتهم، فأنشأت" وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في شرق الأردن "UNRWA" في ٨ كانون أول عام ١٩٤٩ وباشرت الوكالة عملها في أوائل أيار ١٩٥٠(قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٩٣)

وكانت مهمتها تقديم مساعدة طارئة لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم عام ١٩٤٨، وذلك بناءً على قرار تأسيسها الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة برقم (٣٠٢) لسنة ١٩٤٩، والذي ينص على: "إن الجمعية العامة إذ تذكر قراريها رقم (٢١٢) الصادر في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٨، ورقم (١٩٤) الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨، اللذان يؤكدان بصورة خاصة أحكام الفقرة (١١) من القرار الأخير، تعترف بأنه من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين، بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم، ودعم السلام والاستقرار، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (١١) من قرار الجمعية العامة رقم (١٩٤)، تؤسس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم (قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٩٣).

وبذلك فإن الوكالة مسؤولة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً، وهي تعد تعبيراً عن مسؤولية المجتمع الدولي في إيجاد حل لقضية اللاجئين وفقاً للقرار (١٩٤)، ويتم تجديد دور الوكالة وإنتدابها مجدداً كل ثلاث سنوات، ويقوم بتمويل ميزانيتها الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة، وبهذا تتحكم تلك الدول في وضع سياستها وتشكيلها الإداري، إعتمدت الأونوروا في عملها بين اللاجئين الفلسطينيين على أرضية تعريف صاغته للاجئ الفلسطيني، وينص على" : أن اللاجئ الفلسطيني هو الشخص الذي كان مكان إقامته العادية في فلسطين لمدة لا تقل عن عامين سابقين لنشوب النزاع العربي–الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وهو الشخص الذي فقد جراء ذلك النزاع بيته وسبل معيشته، وأصبح لاجئاً ومسجلاً لديها في أحد الأقطار التي تمارس فيها الوكالة عملياتها"، وقد تم توسيع هذا التعريف لاحقاً ليشمل أبناء وأحفاد اللاجئين، حيث يستفيدون من خدمات الوكالة المقدمة شريطة أن يكونوا مسجلين لديها، ويقطنون في منطقة عملياتها وبحاجة إلى المساعدة " (وكالة الغوث الدولية، ١٩٩٥).

أسست الأمم المتحدة نظاماً منفصلاً لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين الفلسطينيين، أما مجموعات اللاجئين الآخرين من العالم فيحصلون على الحماية والمساعدة من مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. ويتكون النظام الخاص باللاجئين الفلسطينيين من لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي المعاهدة الدولية الخاصة بوضعية اللاجئين الفلسطينيين التي أشترطت في المادة (١د) أنه إذا توقفت الحماية والمساعدة، لأي سبب من الأسباب، فيجب أن يتلقى اللاجئون الفلسطينيون هذه الحماية والمساعدة مباشرة من مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (بلفر وجاسنر، ١٩٩٧)

وكان السبب وراء تأسيس نظام منفصل وخاص باللاجئين الفلسطينيين يعود بشكل كبير إلى مسؤولية الأمم المتحدة نفسها عن مشاركتها في خلق الظروف التي أدت إلى التهجير الجماعي للفلسطينيين العرب في الأعوام ١٩٤٧، ١٩٤٨، وذلك من خلال توصياتها الصادرة في تشرين ثاني لتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية والأخرى يهودية. وذلك بالرغم من أن أغلبية السكان في فلسطين التاريخية كانوا فلسطينيين. (جرار،١٩٩٧)

وقد اكتفى مجلس الأمن والجمعيّة العامة للأمم المتحدة إسرائيل في ١٤ حزيران ١٩٦٧ و١٤ تموز ١٩٦٧الى تسهيل عودة اللاجئين . وأعلنت إسرائيل قبولها لهذه الدعوة إلا أنها لم تقم باتخاذ خطوات فعلية في هذا المجال ، وأصدرت الأمم المتّحدة العديد من القرارات لكن لم تفرضها على إسرائيل، أما الرأي العام العالمي فلم يستمع إلى صيحات الفلسطينيين بينما كانت الدعاية الصهيونية تطالب برجوع ثلاثة ملايين يهودي روسي. (جرار، ١٩٩٧)

ثالثاً : موقف الاتحاد الأوروبي

إن الموقف الأوروبي متفقاً تمام الاتفاق حول استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الاتفاقية (تعريف اللاجئين)، نتيجة للظروف والأوضاع السياسية المتشابكة حول قضية فلسطين، مما جعل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أكثر تعقيداً، لذا نأى المجتمع الأوروبي بنفسه عن الإلتزام بهذه المشكلة، كما أنه خضع لضغوط الإدارة الأمريكية التي طرحت بصراحة عدم إدراج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ضمن هذه الاتفاقية، وكانت حجتها أن إدراج مثل هذه القضية غير واضحة المعالم في الاتفاقية سيؤدي إلى عزوف بعض الدول عن التوقيع على هذه الاتفاقية خوفاً من إلتزام مستقبلي قد يرهقهم. وحتى لا يفهم الموقف الأوروبي بأنه يتخلى إنسانياً عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، حاول إشمالهم في نص الاتفاقية بطريقة إلتفافية تعبر عن موقف سياسي مستقبلي، إذ تم إدراج فقرة في نفس مادة الاستثناء، تنص على: "فإذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب دون

أن يكون مصير هؤلاء الأشخاص قد سوي نهائياً، طبقاً لما يتصل بالأمر من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، يصبح هؤلاء الأشخاص جراء ذلك مؤهلين للتمتع بهذه الاتفاقية". إن المعنى الواضح للنص هو إلغاء دور وكالة الغوث (الأونروا) بالنسبة للاجئين الفلسطينيين حتى تشملهم الاتفاقية (شبلاق، ١٩٩٧).

فقد أخذ موقف أوروبا السياسي زخماً جديداً في ظل حكومة بنيامين نتنياهو بسب عرقلة هذا الأخير لعملية السلام. وقد أدى ذلك إلى تعيين ميغيل أنخل موراتينوس ممثلاً للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مقترحات سياسية عدة لإعطاء مختلف الأطراف ضمانات، وإلى عدد من الأفكار السياسية (غريش ٢٠٠٨، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.j١r١.com)، ومن جهة أخرى، شارك الاتحاد الأوروبي في مجموعة عمل اللاجئين المتعددة الأطراف التي أنشأها مؤتمر مدريد، والتي بدأت عملها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وكندا هي رئيسة جلسات المجموعة والولايات المتحدة واليابان والإتحاد الأوروبي مشاركة في التنظيم. وقد عقدت المجموعة سبع جلسات بين أيار/مايو ١٩٩٢ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. ومع أن نتائج قليلة نجمت عن المفاوضات، فإنها أرغمت الاتحاد الأوروبي على مواجهة المشكلة. إلا أن نهاية الفترة الانتقالية، في أيار/مايو ١٩٩٩، وبداية المفاوضات بشأن الوضع النهائي هما اللتان جعلتا كل شخص يدرك مدى أهمية إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

لقد صوّتت معظم دول الاتحاد الأوروبي لصالح القرار (١٩٤) الخاص بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وبهذا الصدد، فقد تميز الموقف الفرنسي عن غيره من موقف الدول الأوروبية، ذلك الموقف الذي عبّر عنه بجلاء الرئيس جاك شيراك خلال زيارته لفلسطين. حيث قال في خطابه الشهير أمام المجلس التشريعي الفلسطيني، "لقد أصبح الفلسطينيون – وهم ضحايا تاريخ لم يكن تاريخهم – شعباً بلا أرض، وعاشوا المحن والهجرة الجماعية".

حاول الأوروبيون مراراً السعي في إبراز دورهم المميز في منطقة الشرق الأوسط وقد كانت زيارات كل من الرئيس الفرنسي جاك شيراك، ووزير الخارجية البريطاني "كوك"، ثم رئيس الوزراء البريطاني توني بلير تصب في هذا المضمار. إلا أن هذه الجهود السياسية اصطدمت بالرفض الإسرائيلي المستمر في إعطاء أوروبا دوراً في حل مشكلة الشرق الأوسط، كما بقي الرفض الأمريكي لهذا الدور مستتراً خلف الرفض الإسرائيلي، وقد سعى الأوروبيون لتعزيز دورهم وإبرازه، بإجراء الدراسات والأبحاث وعقد مؤتمرات وحلقات دراسية، الرسمي منها وغير الرسمي، بصدد قضية السلام في الشرق الأوسط وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

كان منها حلقة دراسية عُقدت في جامعة "وارك" ببريطانيا في ١٩٩٨/٣/٢٢ بتمويل من بريطانيا وفرنسا واللجنة الأوروبية بعنوان "دور المجتمع الدولي في تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين". حضرها مندوبو عشرين دولة، وقاطعتها إسرائيل بسبب ما وصفته بحساسية الموضوع. كان الهدف من هذه الحلقة الدراسية، البحث في مضاعفات المشكلة على الأصعدة المختلفة واستشراف الحلول الممكنة. وقد نادى وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط "ديريك فاتشت" أمام المؤتمر بضرورة حل مشكلة اللاجئين بشكل عادل ودائم كضمانة للاستقرار في المنطقة. وقال ميغيل موراتينوس في نفس المؤتمر بأن القرار رقم (١٩٤) هو الأساس لمن يريد الحل. وأوضح أن هناك توجه أوروبي قوي لتبني هذا القرار. (سيف، ١٩٩٨).

لا شك أن الموقف الأوروبي من مشكلة اللاجئين بشكل خاص والعملية السلمية بشكل عام، يوفر لتلك الدول الأوروبية ميزات كثيرة منها: عدم التصادم مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي، والتقدم من الموقف الفلسطيني والعربي، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يزجها في خصومات حادة ناجمة عن حساسية وشدّة تعقّد المشكلة، إن هذا الموقف من المنظور الفلسطيني والعربي لا يمكن اعتباره كافياً لإسناد حق اللاجئين، ولا يساعد على دفع مشكلتهم باتجاه الحل.

المطلب الثالث : الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين

في مرحلة ما قبل قيام إسرائيل عارضت الولايات المتحدة الأمريكية قرار التقسيم (١٨١) الصادر عن الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧ م واعتبرت أن القرار سوف يساهم في خلق أوضاع جديدة وبؤر يصعب السيطرة عليها في المستقبل (أحمد ، ٢٠٠٨، نقلا من الرابط الإلكتروني:http://www.snawd.org)

وبعد قيام إسرائيل طالبت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بالحفاظ على أموال اللاجئين المنقولة وغير المنقولة وطالبت إسرائيل بالسماح بعودة اللاجئين، بعد صدور قرار الكنيست في ١٢ كانون أول عام ١٩٤٨ الذي أعطى الحكومة الإسرائيلية الحق في التصرف بأموال اللاجئين، بعد ذلك تحول الموقف الأمريكي نحو تأهيل اللاجئين الفلسطينيين في أماكن لجوئهم وبذلك ظهرت الكثير من المشروعات الصادرة عن الإدارات الأمريكية المتعاقبة .

أيدت الولايات المتحدة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) (د–٣) لعام ١٩٤٨، ومنذ ذلك الوقت، لم تقم باتخاذ قرار غير عادي أو علني يلغي ذلك التأييد. إلا أن موقفها الرئيسي يتمثل في أن ما يتوصل إليه الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني من اتفاقات يكون مقبولاً لدى الإدارة الأمريكية. المبرر الأمريكي لذلك النهج الجديد، هو أن الأطراف المتنازعة في حالة مفاوضات، وعليها أن تحل مشاكلها وفق آليات تختارها هي دون تدخل من أحد. إن هذا التغيّر في الموقف الأمريكي، معناه ترك المتفاوضين دون أساس دولي يلتزمون به. وهذا يشكل إضعافاً للقرارات الدولية وعلى رأسها القرار رقم (١٩٤) الخاص بحق العودة أو التعويض لمن لا يرغبون في العودة إلى قراهم ومدنهم التي طُردوا منها بالقوة عام ١٩٤٨م.

خلال عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب استطاعت الإدارة الأميركية عقد مؤتمر مدريد في نهاية عام ١٩٩١ بحضور "إسرائيل" وأطراف عربية من بينها الطرف الفلسطيني كجزء من الوفد الأردني، سرعان ما تحول إلى وفد مستقل، وفي

١٣ أيلول ١٩٩٣ وقعت اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وأجل المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون قضايا جوهرية، كاللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والسيادة إلى مفاوضات الوضع النهائي (الأزعر، ٢٠٠٢).

بعد بدء مؤتمر مدريد استطاعت إسرائيل أن توصل وجهة نظرها إلى عدد من النواب الأمريكيين حول أهمية السيطرة الأمنية على مناطق في الضفة الغربية من خلال تعزيز الاستيطان، والتهديد الأمني للتجمعات السكانية العربية القريبة من حدود إسرائيلإضافة إلى التهديد البنيوي (إسرائيل) في حال تنفيذ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفق توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ لعام ١٩٤٩ (الحروب، ٢٠٠٥)، بناءً على ذلك قام عدد من النواب الأمريكيين بزيارة عدد من الدول الخليجية وعرضوا عليهم استقبال كل دولة لعدد (٣٥) ألف لاجئ فلسطيني سنوياً على مدى عشر سنوات، وهذا يعني في حال تنفيذه نقل (٢) مليون لاجئ فلسطيني للعيش في دول الخليج العربي، وبالطبع هذا سوف يخفف كثيراً عن كاهل الأنوروا التي يعتبر وجودها تعبيراً عن مسئولية المجتمع الدولي تجاه قضية اللاجئين، لتتحول مهامها الإغاثية فيما بعد إلى مؤسسة أخرى من مؤسسات الأمم المتحدة وبالتالي يتنصل الجميع من قضية اللاجئين وترتاح إسرائيل من أهم ورقة في القضية الفلسطينية .

وخلال الفترة التي تلت تلك الاتفاقيات حاولت الولايات المتحدة إيهام العالم بأنها وسيط نزيه، على رغم دعمها لإسرائيل عند ارتكابها المزيد من المجازر، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حين أسقطت العديد من مشاريع القرارات الدولية التي تدين ممارسات إسرائيل التعسفية، لقد أبدت الولايات المتحدة، وفي إطار المحادثات المتعددة الأطراف اهتماماً بإيجاد تعريف واسع لكلمة "لاجئ"، وذلك على أنه "كل من تم اقتلاعه من مكانه نتيجة الصراع". والهدف من ذلك، هو أن يشمل هذا التعريف اليهود المصنفين على أنهم لاجئون، مما يمكن إسرائيل من المطالبة بتعويضهم عن أملاكهم التي تركوها خلفهم في البلدان العربية، موازاة بالمطالب الفلسطينية بالتعويض عن ممتلكاتهم.

كما أن الولايات المتحدة، وتحديداً بعد اتفاق أوسلو، كانت في كل الاجتماعات الخاصة بنقاش مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، تسجل تحفظها على القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاص بهم والذي يحمل رقم (١٩٤). ولعدم القدرة على فصل مشكلة "اللاجئين عن مجمل القضايا الأساسية العالقة والمؤجلة للمفاوضات النهائية كالمستوطنات، والقدس والحدود، والأمن المشترك. لا يخفى على الأمريكيين في هذا المجال، أن أي تنازل في هذه المسألة هو أمر صعب. ولكن في حالة إصرار إسرائيل على عدم السماح بعودة اللاجئين إليها، سيطلب منها التنازل في مواضيع أخرى.

في عام ٢٠٠٠ طرح الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون موقف الإدارة الأمريكية من قضية اللاجئين وتحدث عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى (المنطقة) وليس (الديار) وطالب إسرائيل بالقبول بحقهم في العودة واقترح خمسة أماكن لعودة اللاجئين وهي:

١- فلسطين الجديدة (نتاج مشروع التسوية) .

٢- مناطق في(إسرائيل) ستنتقل السيادة عليها إلى السلطة الفلسطينية وفق اتفاق تبادل الأراضي.

٣- تأهيل اللاجئين في أماكن اللجوء.

٤- توطين اللاجئين في دولة ثالثة (السويد-كندا-استراليا).

٥- العودة إلى (إسرائيل) على قاعدة جمع شمل العائلات.

لقد كانت بداية عام ٢٠٠٢ نقطة تحول في مسار القضية الفلسطينية وخصوصاً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى والتي على أثرها انهارت عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي جراء تصاعد وتيرة العنف بينهما، كما أن هذا الانهيار وعودة الأوضاع بين الجانبين إلى أسوا ما كانت عليه قبل اتفاق أوسلو كان له بالغ

الأثر في التداعيات على الساحة الدولية، (فبعد وصول الإدارة الأمريكية السابقة وجورج بوش الإبن إلى البيت الأبيض بدأت الأصوات تعلو بضرورة أن تغير الإدارة الأمريكية من سياستها تجاه السلطة الفلسطينية بوصف قيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات المسؤولة عن أحداث العنف الدائرة في المنطقة وسبب فشل العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين) وهو ما أدى بالولايات المتحدة إلى طرح فكرة أن يكون هناك مبادرة دولية جديدة قادرة على إحياء العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من جديد، ففي ٢٤ حزيران ٢٠٠٢ أعلن الرئيس الأمريكي عن رؤيته للتسوية في منطقة الشرق الأوسط والمتضمنة إقامة دولة فلسطينية مؤقتة إلى جانب إسرائيل. (ظاهر، ٢٠٠٨: http://blog.amin.org/faresdahaher) .

أن هذا الطرح كان بمثابة سابقة في السياسة الأمريكية إذ إنه لم تنص أي خطة أمريكية حول الشرق الأوسط من قبل أي إشارة إلى إقامة دولة فلسطينية، كما جاءت خارطة الطريق التي أعلن عنها الرئيس بوش عام ٢٠٠٣ والتي تبنتها المجموعة الرباعية التي تضم كل من (الولايات المتحدة–الاتحاد الأوروبي– الأمم المتحدة– روسيا) والتي تتضمن جدولاً زمنياً ورؤية استراتيجية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، والتي قوبلت بتحفظ إسرائيلي على هذه المبادرة مقابل ما لقيته من ترحيب ودعم من أطراف الرباعية الدولية والجانب الفلسطيني (الجرباوي، ٢٠٠٣).

وكان المقصود من خارطة الطريق أن تمثل آلية تنفيذية للرؤية التي عبر عنها الرئيس بوش بأن تقوم التسوية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على مبدأ دولتين بحلول عام ٢٠٠٥، لكن هذه الآلية لم تكن محكمة بالأصل لأنها اشتملت على ثلاث مراحل غير مضمونة الانسياب تلقائياً، مكررةً وضعية اتفاق أوسلو، ولكونها تركت القضايا الأساسية اللازمة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى المرحلة الثالثة الأمر الذي يعني تأجيل المواجهة التفاوضية الحاسمة إلى مرحلة متأخرة، وبذلك تكون إسرائيل

قد خلقت واقعاً جديداً على الأرض (ظاهر،٢٠٠٨، نقلاً عن الرابط التالي: http://blog.amin.org).

كان عام ٢٠٠٥ نقطة تحول في السياسة الفلسطينية والتي توجت بفوز الرئيس محمود عباس بانتخابات الرئاسة الفلسطينية والتي على إثرها (تلقى الرئيس محمود عباس وعود من الرئيس الأمريكي بمواصلة الجهود الأمريكية من أجل تحريك عملية السلام في المنطقة إلى الأمام)، في الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي يحاول إقناع الإدارة الأمريكية بأن الرئيس عباس لا يختلف كثيراً عن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وأن كليهما يدعم الإرهاب ويحاول القضاء على وجود الدولة العبرية، إلا أن هذه الادعاءات لم تلق إذن صاغية لدى الإدارة الأمريكية التي طلبت من الجانب الإسرائيلي بأن يكف عن التحريض ضد الفلسطينيين والتداعي بأنه طرف غير كفيل بأن يكون شريك حقيقي وفعلي في عملية السلام، في وقت كانت تسعى القيادة الفلسطينية إلى إقناع الإدارة الأمريكية بأنها تسعى إلى التسوية السلمية بين الطرفين عن طريق المباحثات التي تستند إلى خارطة الطريق (الحروب، ٢٠٠٥).

يلاحظ المتابع لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وموقفها من القضية الفلسطينية بشكل عام، ومن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص أنها اتسمت بسمات أساسية على مدار أكثر من ستة عقود (١٩٤٨-٢٠١١)، يمكن إجمالها بالتالي: قلة المتغيرات وقوة الثوابت، وقد ارتبط ذلك بمجموعة من الإعتبارات والمصالح الإقليمية والدولية للولايات المتحدة الأميركية، وليس بوجهة النظر التي يحملها رؤساء الولايات المتحدة الذين توالوا على قيادة الإدارات الأميركية، وقد اضطر بعضهم كالرئيس كارتر أن يتراجع عن تعهداته وقناعته بصدد القضية الفلسطينية التي تحدث عنها أثناء حملته الإنتخابية، لكن لا بد من الإشارة إلى أن ثمة دوراً للرئيس الأميركي في رسم صياغة السياسة الأميركية. وقد عملت الولايات المتحدة على احتواء الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي جوهره المتمثل بالقضية الفلسطينية، وذلك لتحقيق الأهداف

المختلفة، وفي مقدمها الحفاظ على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط (السهلي، ٢٠٠٩، نقلاً عن الرابط التالي:http://thawra.alwehda.gov) .

يمثل موقف الإدارات الأميركية المتعاقبة من قضية اللاجئين بشكل خاص انعكاساً لمدى العلاقة مع إسرائيل، فكلما توطدت علاقة الإدارة معها، تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، ويمكن القول إنه منذ إدارة الرئيس الأميركي هاري ترومان، بقيت القضية الفلسطينية ومن ضمنها قضية اللاجئين، أسيرة الصراع الدائر بين قوى الضغط المؤيدة لإسرائيل والإدارات الأميركية المتعاقبة لجهة دعم المواقف الإسرائيلية على مستويات مختلفة اقتصادية وسياسية ودبلوماسية(السهلي، ٢٠٠٩، نقلاً عن الرابط التالي:http://thawra.alwehda.gov) .

وبالعودة إلى مواقف بعض رؤساء الولايات المتحدة إزاء القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، يمكن معرفة الاتجاه العام لمواقف الإدارات الأميركية إزاءها، فقد طالب الرئيس ترومان في ١٩٤٩/٥/٩ بضرورة عودة ما بين (٢٠٠-٣٠٠) ألف لاجئ فلسطيني إلى ديارهم، وذلك عبر رسالة وجهها إلى ديفيد بن غوريون، وهدد بأن تعيد الولايات المتحدة النظر في موقفها من "إسرائيل"، لكن في مقابل ذلك ركزت الولايات المتحدة على ضرورة توطين اللاجئين الفلسطينيين عبر نفوذها الكبير في لجنة التوفيق الدولية، وظهرت مشاريع وخطط أميركية لتوطين اللاجئين في الدول العربية المضيفة، ومن بين تلك الخطط، كان هناك مشروع يقضي بتوطين نصف مليون لاجئ في الدول العربية وبكلفة إجمالية تصل إلى (٢٥٠) مليون دولار تساهم الولايات المتحدة بنصفها. ومن المشاريع الأخرى الهادفة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين مشروع (غوردون كلاب)، ومشروع جونستون (١٩٥٣-١٩٥٥)، ومشرع دالاس لعام ١٩٥٥ القاضي بإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر استئناف حياة جديدة عن طريق إعادة استقرارهم، من خلال عودتهم إلى وطنهم ضمن الحد الذي يكون ممكناً، أو بتوطينهم في البلدان العربية. (غريش، ٢٠٠٨، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.j١r١.com).

وبعد جمود سياسي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مع إصرار "إسرائيل" على فرض الشروط من خلال قوتها العسكرية، والبدء ببناء الجدار العازل الذي ابتلع أجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية، حدث التحول السياسي الكبير في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، حين أعلن الرئيس جورج بوش الابن في ١٤/٤/٢٠٠٤، التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل والحفاظ على طابعها كدولة يهودية. (السهلي، ٢٠٠٩،نقلاً عن الرابط التالي: http://thawra.alwehda.gov) .

ثم جاءت إدارة أوباما لتؤكد من جديد على الثوابت الرئيسية في السياسة الأميركية الشرق أوسطية من خلال التأكيد على ضمان أمن إسرائيل وانسياب المساعدات الأميركية لها، وذلك على رغم التباين اللفظي بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو حول حل الدولتين والاستيطان. ويبدو أن هناك انحيازاً من جانب الإدارة الحالية لمصلحة المواقف الإسرائيلية.

الفصل الثالث

حق العودة للاجئين الفلسطينيون في الأردن

يعرف حق العودة على أنه حق الفلسطيني الذي طرد أو خرج من موطنه لأي سبب عام ١٩٤٨ أو في أي وقت بعد ذلك في العودة إلى الديار أو الأرض أو البيت الذي كان يعيش فيه حياة اعتيادية قبل ١٩٤٨، وهذا الحق ينطبق على كل فلسطيني سواء كان رجلاً أو امرأة، وينطبق كذلك على ذرية أي منهما مهما بلغ عددها وأماكن تواجدها ومكان ولادتها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ورغم أكثر من نصف قرن من الحروب والغارات والاضطهاد والشتات والتجويع والحصار، تمسك الفلسطينيون بحقهم في العودة إلى الوطن، لأن كيان الإنسان وهويته مرتبطان بوطنه مسقط رأسه ومدفن أجداده ومستودع تاريخه ومصدر رزقه ومنبع كرامته، ولذلك فإن حق العودة مقدس لكل فلسطيني، حتى الطفل الذي ولد في المنفى يقول إن موطني بلدة كذا في فلسطين.(الشولي، نقلاً عن الرابط التالي:http://www.alzaytouna.net٦)

يعد الأردن من أكثر الدول استيعاباً للاجئين والنازحين الفلسطينيين، هذا يعود إلى الموقع الجغرافي المميز لكلا البلدين وحدودهم المشتركة، علاوة على توحيد الضفتين (الشرقية والغربية) منذ بداية الخمسينات وما ترتب عليه من علاقات حميمة قبل وبعد هذا التوحيد، علاقات متشعبة ومتنوعة وفي كافة مجالات ومناحي الحياة يصعب فصل عراها .

ولدراسة حق العودة اللاجئين الفلسطينيين يجب التركيز على حق العودة في القانون الدولي هذا من جانب والجانب الآخر هو واقع حياة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال المباحث التالية وهي:

المبحث الأول: حق العودة للاجئين الفلسطينيون في الأردن في أطار القانون الدولي.

المبحث الثاني : اللاجئون الفلسطينيين في الأردن.

المبحث الأول: حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الأردن في أطار القانون الدولي

هناك إجماع دولي وعربي وفلسطيني على كون حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم عام ١٩٤٨ حقاً قانونياً مقدساً نصّت عليه قوانين الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن إضافة إلى الأعراف الدولية الخاصة بإقرار حق العودة للاجئين في العالم.

ويعتبر حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم حق ثابت في القانون الدولي بموجب أكثر من نص، و ربطت الأمم المتحدة حق الفلسطينيين بالعودة بمصيرهم كشعب له الحق في تقرير مصيره، وليس فقط كأفراد ضمن إطار جمع الشمل فقط، وتبنت في أكثر من قرار التأكيد على "حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في فلسطين ولا سيما الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين". (علاونة ،٢٠٠٠) .

وفي هذا المبحث سنتناول أهم الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية التي نصت وأكدت على حق العودة وسنتناول خطر تحول حق العودة إلى مجرد حق اقتصادي كما تروج له إسرائيل ، وقد قسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الاتفاقيات والمعاهدات التي نصت على حق العودة للاجئين .

المطلب الثاني: القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي أكدت حق العودة.

المطلب الأول: الاتفاقيات والمعاهدات التي نصت على حق العودة للاجئين

أ – اللاجئون الفلسطينيون ومعاهدة ١٩٥١:

الفلسطينيون هم الفئة الوحيدة الموضوعة خارج نظام ومعاهدة ١٩٥١. فالطابع السياسي للقضية الفلسطينية اعتبر خارج صلاحيات المفوضية العليا للاجئين التي تصف فعالياتها ونشاطها بغير السياسي.

ليس ثمة شك في أن الفلسطينيين في المنفى هم حقيقة لاجئين، إلا أنهم وحيدين في إبداء رغبتهم بالعودة إلى وطنهم رغم أن الظروف السياسية العامة التي أدّت إلى رحيلهم ما زالت قائمة. حيث يختلف اللاجئون الفلسطينيون عن كل اللاجئين بكونهم أصبحوا لاجئين كنتيجة لأعمال تتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة، ووجود اللاجئين من جهة ثانية، هو النتيجة المباشرة لقرار اتخذته الأمم المتحدة نفسها عن سابق معرفة بالنتائج التي يمكن أن تنجم عن هكذا قرار. من هنا فإن اللاجئين الفلسطينيين هم المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ولا يمكن وضعهم في التصنيف مع باقي اللاجئين للتضليل بشأن هذه المسؤولية.(Bassiouni, ١٩٧٠)

إن الاستبعاد من الاتفاقية لا يشمل فقط الأفراد الذين كانوا يحصلون على الإعانة والحماية من الأونروا في ٢٨ يوليو/ تموز ١٩٥١، ولكن أيضاً الأشخاص الذين يصبحون تحت سقف هذه الحماية بعد هذا التاريخ. بما فيه الأشخاص الذين وُلدوا بعد تاريخ توقيع المعاهدة لأن طبيعة تصنيف الأونروا تعتمد على الفئة والطبقة ولا تعتمد على الشخص الفرد. (تماري، ١٩٩٦)

ب – اتفاقية جنيف الرابعة:

تعطي اتفاقية جنيف الرابعة سلطة قانونية أقوى لحالة اللاجئين الفلسطينيين، وقد وقعت إسرائيل وصدّقت على هذه الاتفاقية، من هنا يمكن اعتبار ملزماتها قابلة للتطبيق. حتى بالنسبة لما سبق أحداث ١٩٤٧–١٩٤٨. وتنص المادة على: "يحظر الترحيل الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى

أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أية دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، مهما كانت الدوافع". ويقول المعلقون على اتفاقية جنيف بأن هذا الحظر "هو مطلق ولا يسمح بأي استثناء..".

إن كل ما قامت به إسرائيل من نقل بواسطة القوة والضغوط النفسية على اللاجئين الفلسطينيين يشكل انتهاكاً لاتفاقية جينف الرابعة. والتذرع بسهولة بأن هذه الاتفاقية ليست ذات مفعول رجعي يشكل ضربة لغاية الاتفاقية نفسها.

وهناك أقسام خاصة بحماية حق العودة، سميت "الإعادة" في الصراعات المسلحة وظروف الاحتلال، في اتفاقيات جنيف الأربع المبرمة بتاريخ ١٢ أغسطس/آب ١٩٤٩ يجري التطرق لها ولعدة مرات لحماية ضحايا الحرب والتأكيد على وجوب عودة أو إعادة كل ضحية. الاتفاقية الأولى، المادة ٣٦ [٣]، الاتفاقية الثانية، المادة ٦٣ [٣]، الاتفاقية الثالثة، المادة ١٤٢ [٣]، الاتفاقية الرابعة، المادة ١٥٨ [٣] كلها تقر بحق العودة والإعادة. وأكثر من ذلك، فهي تنطبق على حماية المدنيين كما هي حالة الفلسطينيين. (Tessler, ١٩٩٤)

هناك حجج قانونية قوية في القانون الدولي لدعم حق اللاجئين في العودة والتعويض عن الخسائر التي لحقتهم في حربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . لقد وضعت قواعد الحرب ذات الطابع الإنساني لحماية "حقوق الإنسان" الواجب تطبيقها بالفعل في زمن النزاعات، ويشكل رفض الإعادة والتعويض خرقاً للقوانين الإنسانية في زمن الحرب.

ج. حق العودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تؤيد المادة (١٣) الفقرة (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق العودة بالنص على: "يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه". وتؤكد تقارير الأونروا بشكل متكرر بأن رغبة اللاجئين في العودة إلى ديارهم لم تتناقص بل على العكس "تعززت" بقرارات الجمعية العامة حول الإعادة. ووفقاً للإعلان العام لحقوق وواجبات الإنسان "لكل شخص الحق في حرية الحركة والعيش داخل حدود

أية دولة" و "لكل شخص الحق في العودة إلى بلده" (المادة ١٣). وقد تأكد هذا الحق في المادة (١٢) للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في اللحظة التي غادر فيها اللاجئون الفلسطينيون فلسطين كانت "أرضهم" ضمن كل احتمالات الشروط المذكورة أعلاه.

يجد الموقف الإسرائيلي بعض الدعم في أخذ جانب من المواثيق الدولية ليرد على حق العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمكن أن يفسر في الفقه القانوني، وكأنه يحتوي ما يتفهم لرفض إسرائيل العودة على نطاق واسع للفلسطينيين، وتعتمد إسرائيل في حجتها على أنها إذا سمحت للفلسطينيين بالعودة إلى المناطق التي سيطرت عليها في عام ١٩٤٨ فعلى هذا يترتب تدفق عنصر عدائي بحجم يقوض أمنها الوطني الخاص. ومثل هذا التهديد للأمن الوطني يُعلّق تطبيق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد لاحظ أحد المعلقين على هذا الاستنتاج بأنه ليس ثمة ما يلزم الأمم المتحدة الحرص على ضمان وبقاء الصهيونية في إسرائيل أكثر من بقاء التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.(Lee, ١٩٩٢)

إن وجود قوانين وطنية إسرائيلية كـ "قانون العودة" الصادر في الخامس من يوليو/ تموز ١٩٥١ الذي يكفل لكل يهودي في العالم العودة للمطالبة بالجنسية الإسرائيلية والإقامة، يجعل من الصعب الفهم كيف حرم شعب كامل من حقه في وطن وحرم من حقه في العودة، في حين أن أشخاصاً لم يضعوا قدمهم يوماً في هذه الأرض يحصلون على حق الجنسية الكامل وإبعاد أهل البلد منه.

د- حق العودة كعرف أساسي في القانون الدولي:

الأغلبية العظمى من شعوب العالم تمارس عرفاً حق العودة في قوانين دولها وأعرافها، ومع ذلك، فإن الفلسطينيين في وضع غير عادي بسبب التنكر المنهجي لحقهم في العودة منذ أحداث ١٩٤٧-١٩٤٨، لقد كان حق العودة معترف به ومطبق على الصعيد العالمي بشكل لا يحتاج معه لأن يسجل في قانون أو ينظّم في اتفاق، ويقر

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وهو اتفاقية دولة دخلت حير التطبيق. (Lapidoth, ١٩٨٦)

المطلب الثاني: القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي أكدت حق العودة

١. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤)، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/١١م قرارها رقم ١٩٤، والذي جاءت الفقرة (١١) منه للتأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، حيث نصت الفقرة(١١) على: "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة".(قرارات الأمم المتحدة، ١٩٧٨)، ويلاحظ أن القرار قد دعا صراحة إلى وجوب السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم، إلا أن إسرائيل تجاهلت القرار، ولم توافق عليه، على اعتبار أن موافقتها عليه، يترتب عليها إقرارها بمسئولياته عن حدوث مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهذا يتنافى مع تصريحات قادة إسرائيل بأن الدول العربية هي المسئولة عن حدوث هذه المشكلة، وبالتالي هي المسئولة عن إيجاد حل لها.(عبد الهادي، ١٩٧٥)

يشير القرار رقم (١٩٤)، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ والذي يعتبر القرار المركزي الذي يكفل للفلسطيني حق العودة، والذي تحيط به مجموعة من المعايير السياسية والقانونية التي تجعله يتضمن أهمية استثنائية وفق ما يلي:

- إقرار إسرائيل بقبولها تطبيق قرارات الأمم المتحدة - ومنها القرار ١٩٤- كشرط لقبولها عضواً في المنظمة، وفي هذا الإقرار تأكيد لحق الفلسطيينين في العودة، ووثيقة

يمكن للفلسطينيين التمسك بها لمطالبة إسرائيل بتطبيق تعهداتها الدولية.(قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٧٥)

- صدور القرار بناءً على تقرير رفعه المندوب ألاممي "الكونت برنادوت" قبل اغتياله من قبل الإسرائيليين، أكد فيه أحقية الشعب الفلسطيني " المضطهد" في العودة إلى بلاده والتعويض عن الأضرار التي لحقت به، الفقرة الهامة رقم (١١) من القرار ١٩٤ الصادر في الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ تنص على الآتي: (قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٧٥)

- تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

يدعو القرار إلى تطبيق حق العودة كجزء أساسي وأصيل من القانون الدولي ويؤكد على وجوب السماح للراغبين من اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية والخيار هنا يعود إلى صاحب الحق في أن يعود وليس لغيره أن يقرر نيابة عنه أو يمنعه، وإذا منع من العودة بالقوة، فهذا يعتبر عملاً عدوانياً. (نوفل ،١٩٩٨) ، كذلك يدعو القرار إلى عودة اللاجئين في أول فرصة ممكنة، والمقصود عند توقف القتال عام ١٩٤٨، أي عند توقيع اتفاقيات الهدنة، أولاً مع مصر في شباط/فبراير ١٩٤٩ ثم مع لبنان والأردن.

وأخيراً مع سورية في تموز ١٩٤٩، ومنع إسرائيل عودة اللاجئين من هذا التاريخ إلى يومنا هذا يعتبر خرقاً مستمراً للقانون الدولي يترتب عليه تعويض اللاجئين عن معاناتهم النفسية وخسائرهم المادية، وعن حقهم في دخل ممتلكاتهم طوال الفترة

السابقة. وتصدر الأمم المتحدة قرارات سنوية تطالب إسرائيل بحق اللاجئين في استغلال ممتلكاتهم عن طريق الإيجار أو الزراعة أو الاستفادة بأي شكل.(دليل حق العودة، ٢٠٠٧، نقلاً عن الرابط:http://www.palestineremembered)

وتكمن أهمية هذا القرار في الأسباب التالية :

أولاً: لأنه اعتبر الفلسطينيين شعباً طرد من أرضه، وله الحق في العودة كشعب وليس كمجموعة أفراد متضررين من الحروب مثل حالات كثيرة أخرى. وهذا الاعتبار فريد من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة، ولا يوجد له نظير في أي حالة أخرى، ولذلك يجب التمسك به.

ثانياً: أنه وضع آلية متكاملة لعودة اللاجئين من عدة عناصر:(R.Khalidi, ١٩٩٤)

العنصر الأول: أكد على حقهم في العودة إذا اختاروا ذلك، في أول فرصة ممكنة، وكذلك تعويضهم عن جميع خسائرهم، كل حسب مقدار خسائره، سواء عاد أم لم يعد.

العنصر الثاني: إنشاء مؤسسة دولية لإغاثتهم من حيث الطعام والصحة والتعليم والمسكن إلى أن تتم عودتهم، وهذه المؤسسة أصبح اسمها فيما بعد وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين(الأونروا).

العنصر الثالث: إنشاء لجنة التوفيق الدولية، لتقوم بمهمة تسهيل عودتهم وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي.

لهذه الأسباب تعمل إسرائيل كل جهدها لإلغاء القرار (١٩٤) واستبداله بقرار آخر وحل وكالة الغوث، لأن القرار (١٩٤) وما نتج عنه مثل وكالة الغوث التي تمثل الدليل القانوني والمادي لحقوق اللاجئين وهنا لابد من الوقوف في مواجهة تلك الجهود والمحاولات من قبل التحالف الأمريكي – الصهيوني. (الزهار ، ٢٠٠٠، نقلاً عن الرابط التالي: .http://www.palestine-info)

٢. قرار إنشاء وكالة الغوث، إذ صدر هذا القرار في (١٩٤٩/٢/٨) ويحمل الرقم (٣٠٢) لقد جاء تأسيس الأنوروا بالاعتماد الكامل على القرار رقم (١٤٩). (رباح، ١٩٩٦)

٣. القرارات (٣٩٣) و (٣٩٤) لعام ١٩٥٠م، حيث تابعت الجمعية العامة مناقشتها في القضية الفلسطينية فأصدرت قرارات بشأن اللاجئين، وجاء القرار الأول ورقمه (٣٩٣) في ١٩٥٠/١٢/١٢، ونص على تأسيس صندوق لإعادة دمج اللاجئين، والقرار (٣٩٤) في ١٤ ديسمبر من عام ١٩٥٠، الذي طالب بتنفيذ العودة والتعويض .

٤. القرار(٢٤٢) الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي على إثر حرب ١٩٦٧ في ١٩٦٧/١١/٢٢ ، ونص القرار في فقرته الثانية بند (ب) على ضرورة إيجاد تسوية لمشكلة اللاجئين .

٥. القرار رقم (٢٥٣٥) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر من عام ١٩٦٩ الذي ذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة "إذ تقر بأن مشكلة اللاجئين قد نشأت عن إنكار حقوقهم السابقة ...تعود فتؤكد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني". (موقع منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٨، نقلاً عن الرابط: http://www.palestine.org)

٦. القرار رقم (٣٢٣٦) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أعادت فيه التأكيد على "حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها، وطالب بإعادتهم.

المبحث الثاني: اللاجئون الفلسطينيين في الأردن

نتيجة لحرب عام ١٩٤٨ وإجبار اليهود للفلسطينيين على الخروج من فلسطين ونتيجة للتقارب الجغرافي بين الدولتين فقد كان الأردن من أكثر الدول العربية التي استقبلت اللاجئين الفلسطينيين وقد تم في عام ١٩٤٨ إنشاء (٤) مخيمات وفي حرب عام ١٩٦٧ تم إنشاء (٦) مخيمات للفلسطينيين على الأراضي الأردنية، إضافة إلى ثلاثة مخيمات غير رسمية تقع في عمان والزرقاء ومادبا، وتشرف عليها الحكومة الأردنية. ويعيش سكان المخيمات الثلاثة غير الرسمية في ظروف اجتماعية واقتصادية مشابهة لباقي المخيمات التي تشرف عليها الأنروا. يقطن في هذه المخيمات الثلاث عشرة ما نسبته (٦٥%) من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

وقدر عدد اللاجئين إلى الأردن عام ١٩٤٨ بحوالي (١٠٠) ألف لاجئ عبروا نهر الأردن وأقاموا في مخيمات مؤقتة وفي المساجد والمدارس المنتشرة في المدن والبلدات الأردنية. وقدمت اللجنة الدولية للهلال الأحمر مساعدات طارئة للاجئين حتى أيار ١٩٥٠ حينما بدأت الأنروا عملها. (الصمادي، ٢٠١٠، نقلاً عن الرابط التالي: (http://www.prc.org

ويتكون هذا المبحث من مطلبين هما:

المطلب الأول : مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

المطلب الثاني : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

المطلب الأول : مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

هنالك عشرة مخيمات في المملكة الأردنية الهاشمية، وهذه مخيمات هي: الزرقاء، إربد، جرش، البلقاء، الطالبية، حطين، الحصن، غزة، سوف، والبقعة. ويعود تاريخ تأسيس أربعة من هذه المخيمات إلى ما قبل حرب ١٩٦٧، فيما ضمت المخيمات الباقية الأخرى نازحين.(اللاجئين الفلسطينيين، ٢٠٠٨، نقلاً الرابط التالي:http://palestineonly.net/vb)

١- **الزرقاء:** هو المخيم الأول والأقدم في المخيمات في الأردن، ويقع جنوب شرق مدينة الزرقاء، على بعد حوالي ٢٠ كم شمال شرق عمان. وقد أُنشئ عام ١٩٤٩، على مساحة (١٨٠) دونماً، بنسبة (٣.١%) من مساحة المخيمات في الأردن. وبلغ عدد السكان، عند الإنشاء، (٨) آلاف نسمة، والمسجلون داخل المخيمات حسب إحصاءات ١٩٩٥ حوالي (١٧٨٧٦) نسمة.

٢- **إربد:** يقع شمال مدينة إربد، ويشكل في الوقت الراهن جزءاً من كتلها السكنية ويبعد عن عمّان ٩٠ كم. أُنشئ عام ١٩٥١، على مساحة (٢٤٤) دونماً بنسبة (٤.٢%) من مساحة المخيمات في الأردن، وبلغ عدد السكان عند الإنشاء حوالي ٤ آلاف نسمة، ويبلغ عددهم حوالي (٢٣.٩٨٤) نسمة حسب إحصاء ٢٠٠٣.

٣- **الحسين:** أقيم عام ١٩٥٢، على مساحة (٣٦٧) دونماً، وهو يتبع منطقة العبدلي، في العاصمة الأردنية عمان. ونسبته حوالي (٦.٤%) من مساحة المخيمات، وبلغ عدد السكان حوالي ٨ آلاف عند الإنشاء، وحوالي (٢٨٠٠٠) نسمة حسب إحصاءات ٢٠٠٣.

٤- **الوحدات:** أُقيم المخيم، في عام ١٩٥٥، على مساحة (٤٨٨) دونماً، بنسبة (٨.٥%) من مساحة المخيمات، وكان عدد السكان عند الإنشاء حوالي (٥)

آلاف نسمة، ويقع جنوب عمان. وبلغ عدد السكان (٥٠.٦٠١) نسمة، حسب إحصاءات ٢٠٠٣.

٥- **سوف:** أُقيم مخيم سوف، عام ١٩٦٧، ويقع بالقرب من مدينة جرش، على بعد حوالي ٥٠ كم شمال غرب مدينة عمان، وعلى بعد ٥ كم من الآثار الرومانية، شمال غرب العاصمة. وبلغت مساحته حوالي (٥٠٠) دونم، بنسبة (٨.٧%) من مجموع مساحة المخيمات في الأردن، وبلغ عدد السكان، عند الإنشاء، (٨) آلاف نسمة وحوالي (١٩.٠٥١) مقيم، حسب إحصاءات ٢٠٠٣.

٦- **الطالبية:** أُقيم عام ١٩٦٨، وهو يقع على بعد (٣٥٠) كم جنوب عمان، وبلغت مساحته (١٣٠) دونماً، بنسبة (٢.٣%)، وكان عدد السكان، عند الإنشاء، حوالي (٥) آلاف نسمة، وصل إلى (٩.٠٠٠) مقيم، حسب إحصاءات ٢٠٠٣.

٧- **ماركا (حطين):** أُقيم مخيم حطين، عام ١٩٦٨، ويقع جنوب غرب الزرقاء، على بعد حوالي ١٠ كم شمال عمّان. بلغت مساحته حوالي (٩١٧) دونماً، بنسبة (١٦%) من المساحة الكلية لمخيمات الأردن. بلغ عدد السكان، عند الإنشاء، (١٥) ألف نسمة. وحوالي (٣٧.٩٠٣) لاجئ وأكثر من (١٥) ألف مهجر، حسب إحصاءات ٢٠٠٣.

٨- **الحصن:** قام، جنوب شرق إربد، وعلى بعد حوالي ٨٠ كم شمال غرب مدينة عمان. بلغت مساحته حوالي (٧٧٤) دونماً، بنسبة (١٣.٥%). وبلغ عدد السكان، عند الإنشاء، (١٢,٥٠٠) نسمة، وحوالي (٢٧.١٦٦) نسمة حسب إحصاءات ٢٠٠٣.

٩- **غزة:** أُنشئ مخيم غزة، عام ١٩٦٨، ويقع بالقرب من مدينة جرش، وعلى بعد حوالي ٥٠ كم شمال غرب مدينة عمّان. ويقع على بعد ٥ كم جنوب غرب الآثار الرومانية. وبلغ عدد السكان، عند الإنشاء، (١١,٥٠٠) نسمة، وحوالي

(٢٧.٩١٦)، حسب إحصاءات ٢٠٠٣. وتبلغ مساحته حوالي ٧٥٠ دونماً، بنسبة ١٣% من جملة المخيمات.

١٠- **البقعة:** يقع على بعد ٢٠ كم شمال غرب عمّان. أُقيم عام ١٩٦٨،على مساحة (١٤٠٠) دونم، بنسبة (٢٤.٣%). وتشكل مساحة مخيم البقعة المرتبة الأولى، حوالي ربع المساحة الإجمالية للمخيمات في الضفة الشرقية. أقيمت المخيمات الفلسطينية على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية على مرحلتين واكبتا موجتي اللجوء والنزوح الفلسطينيتين في ١٩٤٨ و١٩٦٧، حيث أقيمت خمسة مخيمات في الأعوام ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٥، وأقيمت ثمانية مخيمات أخرى لإيواء نازحي الهجرة الثانية، وذلك في الأعوام ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩.

وقد ازدادت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٤٨ نتيجة للعديد من الأسباب سواء المرتبطة بالسياسيات الإسرائيلية او ما يشعر به الفلسطينيين من أمان واستقرار وما تمنحهم الدولة من حقوق يفتقروا إليها في الدول الأخرى ، وفيما يلي جدول بأعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ٢٠٠٨.

الجدول رقم (١)

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٨)

السنة	عدد اللاجئين المسجلين في الأردن	نسبة التغير المئوي
١٩٥٠	٥٠٦.٢٠٠	–
١٩٥٥	٥٠٢.١٣٥	%١-
١٩٦٠	٦١٣.٧٤٣	%٢٢
١٩٦٥	٦٨٨.٠٨٩	%١٢
١٩٧٠	٥٠٦.٠٣٨	%٢٦-
١٩٧٥	٦٢٥.٨٥٧	%٢٤
١٩٨٠	٧١٦.٣٧٢	%١٤
١٩٨٥	٧٩٩.٧٢٤	%١٢
١٩٩٠	٩٢٩.٠٩٧	%١٦
١٩٩٥	١.٢٨٨.١٩٧	%٣٩
٢٠٠٠	١.٥٧٠.١٩٢	%٢٢
٢٠٠٥	١.٧٩٥.٣٢٦	%١٤
٢٠٠٨	١.٩٣٠.٧٠٣	%٨

المصدر :(Source: UNRWA) http://www.un.org/unrwa/)

وتشهد المخيمات الفلسطينية إزدحام السكاني ، وخاصة تلك القريبة من المدن الرئيسية (عمان، الزرقاء وإربد)، ويعود ذلك إلى ما يلي: (الصمادي، ٢٠١٠، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.prc.org)

١) ارتفاع نسبة الزيادة السكانية الطبيعية التي صاحبها انخفاض مُطَّرد في نسبة وفيات الأطفال في الأردن بشكل عام، وبين مجموع اللاجئين بشكل خاص.

٢) تراجع الأوضاع الاقتصادية للاجئين عمومًا، مما حَدَّ من إمكانية انتقال عائلة اللاجئ للسكن خارج المخيم، كما وسَّع من ظاهرة إقامة الأبناء المتزوجين وعائلاتهم مع عائلة الوالدين في نفس المسكن.

٣) عودة أعداد كبيرة من أبناء اللاجئين والنازحين أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها إلى الأردن وانتقالهم للسكن داخل المخيمات.

٤) عدم توفر الإمكانية للتوسع في البناء داخل حدود المخيم بسبب محدودية مساحة أرض المخيم من جهة، وتعليمات البناء الخاصة بالمخيمات التي لا تسمح بالبناء العمودي من جهة أخرى.

٥) تحول هذه المخيمات إلى أحياء سكنية شعبية مما دفع العديد من العائلات الفقيرة إلى البحث عن مسكن لها داخل المخيم.

تقدم وكالة الغوث الدولية خدمات أساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها تتركز في قطاعات التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية. ففي مجال التعليم توفر الأونروا لأطفال اللاجئين من ذكور وإناث التعليم الأساسي في (٢٠٢) مدرسة، كما تدير مركزين للتدريب المهني وكلية جامعية للعلوم التربوية.

وفي مجال الصحة تدير الأونروا (٢٢) مركزًا صحيًّا وعيادة لصحة الأم والطفل و(٢١) عيادة لطب الأسنان، و(٢٣) مختبرًا ومجموعة أخرى من العيادات التخصصية. وتشمل الخدمات الاجتماعية وتقديم المعونة لعدد قليل جدًا من العائلات المُعْسِرة (٢.٥%) من عدد اللاجئين المسجلين، وإدارة مجموعة من البرامج الاجتماعية مثل مراكز النشاطات النسائية وبرامج إعادة التأهيل الاجتماعي للمعوقين. (موطني للدراسات والأبحاث، ٢٠٠٧، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.mawteny.)

إن اللاجئين الفلسطينيون في الأردن هم مواطنون أردنيون يحملون الجنسية الأردنية لهم كامل الحقوق وعليهم كامل واجبات المواطَنَة.

وفيما يلي عرض لبعض أنواع الخدمات المباشرة التي قدمتها الحكومة الأردنية في المخيمات الفلسطينية لساكنيها:

١. تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة في المخيمات وصيانتها، مثل: تعبيد الشوارع وإنارتها ومَدّ شبكات المياه والكهرباء، ومشاريع الصرف الصِّحِّي، الصَّبَّات الخرسانية، إقامة الأبنية العامة، خدمات البريد.... إلخ.

٢. حفظ الأمن والنظام، ومراقبة الحفاظ على الالتزام بالأنظمة الخاصة بالسكن والمرافق العامة.

٣. في مجال التعليم: يستفيد عدد كبير من أبناء وبنات اللاجئين الفلسطينيين من خدمات التعليم الحكومية في المرحلتين الأساسية والثانوية، ومن المعلوم أن التعليم لدى مدارس الغوث يقتصر على المرحلة الأساسية فقط، كذلك تتحمل وزارة التربية والتعليم الأردنية تكاليف توفير أعداد كبيرة من الكتب المدرسية لأبناء اللاجئين من تلك التي ترفض الوكالة تزويديهم بها على نفقتها بسبب معارضة منظمة اليونسكو لذلك.

٤. في مجال الصحة: يستفيد عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين من الخدمات والتأمينات الصحية الحكومية، خاصة في المراكز الصحية والمستشفيات في مختلف مناطق المملكة.

٥. تقديم الدعم المالي والإشراف على مشاريع الأندية والجمعيات الأخيرة في المخيمات، ومساعدة العائلات الفقيرة داخل المخيمات للحصول على معونات وهبات ومساعدات من جهات رسمية أو شعبية.

٦. تقيم الحكومة الأردنية مساعدات عينية لحوالي (٢٠٠) ألف نازح تشمل مواد أساسية مثل الطحين والسكر، والأرز، تُوَزَّع بمعدل أربع مرات كل عام.

٧. إدارة (٣) مراكز لتدريب الفتيات اللاجئات والنازحات على الخياطة والتطريز في كل من الرصيفة الزرقاء واربد.

٨. خدمات الوعظ والإرشاد، وإقامة وإدارة المساجد والمراكز الدينية.

٩. خدمات إدارية متعددة تُقدَّم عَبْر عدد من المكاتب الحكومية في المخيمات منها (٥) مكاتب لدائرة الشؤون الفلسطينية في العاصمة عمّان، وتسهيل معاملات اللاجئين سواء مع وكالة الغوث الدولية أو مع الجهات الرسمية من أجل الحصول على خدمات معينة.

المطلب الثاني : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

يعتبر الأردنيون من أصل فلسطيني – سواء أكانوا يعيشون في المخيمات أم يعيشون خارجها – مواطنين أردنيين يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة. فهم يحملون الجنسية الأردنية، ويمارسون حق الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية، ويتقلدون المناصب السياسية العليا. أما في سوريا ولبنان فهم يحملون وثيقة سفر، أو تصريح، ولا يحملون جوازات سفر، كما لا يحق لهم الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية. (الصمادي، ٢٠١٠، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.prc.org)

ويعتبر الأردن حق العودة والتعويض مبدأً ثابتاً لحل مشكلة اللاجئين في الأردنويدافع عنه بصلابة، ويسعى بكل السبل لتحقيقه من منطلق الإيمان بأن أي حل تاريخي للقضية الفلسطينية يجب أن يكون عادلاً وشاملاً بما في ذلك حل قضية اللاجئين. "إن هذا الحق لا ينتقص بأي حال من الأحوال من حقوق المواطنة الكاملة لهذه الشريحة من المواطنين، وإن جوهر الموقف الأردني يقضي بإعطائهم الحرية الكاملة باختيار وتحديد مستقبلهم إما بالعودة إلى ديارهم أو بالبقاء مواطنين في الأردن مع ضمان حقوقهم في التعويض متمتعين بكامل حقوق المواطنة السياسية والاجتماعية والمدنية". أما من يختار منهم العودة فإن الأردن ملتزم بالمحافظة على ممتلكاتهم، وتسهيل حرية تنقلّهم.

تشير المؤشرات الإحصائية إلى درجة ملحوظة من الاندماج السياسي في الحياة اليومية تتمثل في ممارسة حق الترشيح للمجالس النيابية، وممارسة حق الاقتراع، كما تشمل تولي المناصب السياسية العليا. وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات فمن الصعب الحصول على دراسات ميدانية حولها، وبخاصة حول معدل مشاركة الأردنيين من أصول فلسطينية في الانتخابات النيابية. وقد مارس العديد من الأردنيين من أصول فلسطينية حق الترشيح للمجالس النيابية، ونجح العديد منهم، ووصلوا إلى عضوية المجالس النيابية.

أما فيما يتعلق بممارسة حق الاقتراع فهناك بعض الملاحظات والكتابات الصحفية التي تشير إلى ارتفاع معدل هذه الممارسة في مخيم البقعة، وفي الدائرة الثالثة في محافظة العاصمة، وتسكنها أغلبية أردنية من أصول فلسطينية تمثل جزءاً أساسياً من الطبقة الميسورة الأردنية.

أن فلسطينيي الشتات في الأردن ودولاً عربية أخرى حققوا درجة كبيرة من الاندماج الاجتماعي، وتشمل هذه المؤشرات في المجال الاجتماعي، السكن خارج المخيم، والزواج الخارجي، وتشمل في المجال الاقتصادي العمل في مؤسسات المجتمع المضيف، وإنشاء مشاريع إنتاجية خاصة، وتشمل في المجال السياسي ممارسة حق الترشيح للمجالس النيابية، وحق الانتخاب لهذه المجالس، إضافة إلى تقلّد المناصب السياسية العليا.

وبدأ هذا الاندماج منذ بدايات اللجوء والنزوح إلى الأردن والمناطق العربية الأخرى حين بدأت جماعات، وفئات اللاجئين، والنازحين في الحصول على مهن وأعمال خارج المخيمات، تلا ذلك قيام هذه الفئات بشراء أراضي، وعقارات، وبناء مساكن خاصة بهم. وساعدت القوانين الأردنية بشكل خاص على مثل هذا الاندماج، حيث سمحت بحرية العمل، والتملّك، والتنقل دون معوقات، أو قيود. ومع ولادة الجيل الثاني والثالث من أنسال اللاجئين والنازحين تعمّق هذا الاندماج وترسّخ وازداد انتشاراً.

بل إن هناك ما يكفي من الأدلة الميدانية التي تشير إلى وجود حالة من التمازج الاجتماعي قد تحققت بين فلسطينيي الشتات والمجتمع الأردني.

وحقق الفلسطينيون منذ قدومهم إلى الأردن وبعد قرار الوحدة بين الضفتين في عام ١٩٥٠ درجة ملحوظة من الاندماج في المجتمع الأردني اجتماعياً، واقتصادياً وسياسياً، وكان لهم دور كبير في تطور الأردن اقتصادياً، وعمرانياً، وساعد على تحقيق هذه الدرجة من الاندماج عدم وجود قوانين أو تشريعات تمنع من اندماج اللاجئين في المجتمع الأردني، وعدم وجود معيقات اجتماعية تعيق حريتهم في الحركة، والتنقل والعمل، والمشاركة السياسية. وساعد على ذلك أيضاً المهارات الفنية، والمالية والزراعية والعلمية التي يتمتعون بها، والتي مكّنتهم، وبسرعة، من إعادة تثبيت أنفسهم اقتصادياً، واجتماعياً في المدن والقرى الأردنية.

ومنذ قرار الوحدة في عام ١٩٥٠ عملت القيادة الأردنية على تبنّي المطالب الفلسطينية في العودة والتعويض العادل، والدفاع عن هذه المطالب في المحافل الدولية. وبعد ذلك عمل الملك الحسين بن طلال على الاستمرار في تبني الحقوق الفلسطينية المشروعة والدفاع عنها في المحافل الدولية. وكان يؤكد باستمرار على التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية بين المهاجرين والأنصار، فالأردنيون أسرة واحدة من شتى المنابت والأصول، يشاركون على قدم المساواة في مسؤولية البناء والتطوير دون أن ينتقص ذلك من الحقوق الفلسطينية التي أقرّتها هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ودعّمتها جهود المجتمع الدولي، ودون أن ينتقص ذلك من المشاعر القومية للفلسطينيين.

الفصل الرابع

حق العودة الدراسة الميدانية

المبحث الأول : الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

تماشياً مع عنوان وأهداف الدراسة تم انتقاء المنهج التاريخي والمنهج الوصفي باعتبارهما من مناهج البحث في العلوم السلوكية والاجتماعية ثم عزز ذلك في المنهج التحليلي في الجانب العملي لمحاولة الوصول إلى ما يريده اللاجئون الفلسطينيون من الحل النهائي، وسيتم تحليل محتويات الاستبانة باستخدام أساليب التحليل الكمية لدراسة التوجهات السياسية للاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة ضمن قضايا الحل النهائي بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل.

أداة الدراسة:

سيعتمد الباحث بشكل رئيسي على استبانه لجمع البيانات والمعلومات والتي قام الباحث بتصميمها لقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو حق العودة في مفاوضات الحل النهائي. وقد اشتملت على المحاور التالية والتي تم تغطيتها من خلال القسم الأول المعلومات الديموغرافية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، العمل) والقسم الثاني والذي يقيس إتجاهاتهم نحو حق العودة اعتماداً على مقياس ليكرت الخماسي.

صدق الأداة وثباتها:

للتأكد من صدق فقرات الاستبانة وتمثيل محتواها لموضوع الدراسة فسوف يتم عرضها على عشرة من أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للتأكد من تغطيتها لاتجاهات المستجبين نحو موضوع الدراسة. كذلك سوف يتم معامل الثبات (كروم باخ ألفا).

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من سكان المخيمات التالية:مخيم الحسين، مخيم الوحدات، مخيم إربد، مخيم الزرقاء.

مخيم الزرقاء

هو المخيم الأول والأقدم من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ويقع جنوب شرق مدينة الزرقاء، على بعد حوالي ٢٠ كم شمال شرق عمان. وقد أُنشئ عام ١٩٤٩، على مساحة ١٨٠ دونماً، بنسبة ٣.١% من مساحة المخيمات في الأردن،وبلغ عدد السكان، عن الإنشاء، ٨ آلاف نسمة، والمسجلون داخل المخيمات حسب إحصاءات ١٩٩٥ حوالي ١٥٠٢٥ نسمة.

مخيم إربد

يقع شمال مدينة إربد، ويشكل في الوقت الراهن جزءاً من كتلها السكنية، ويبعد عن عمّان ٩٠ كم. أُنشئ عام ١٩٥١، على مساحة ٢٤٤ دونماً، بنسبة ٤.٢% من جملة المخيمات، وبلغ عدد السكان، عند الإنشاء حوالي ٤ آلاف نسمة، وحوالي ١٩٧٩٢ نسمة، حسب إحصاء ١٩٩٥.

مخيم الحسين

أقيم عام ١٩٥٢، على مساحة ٣٦٧ دونماً، وهو يتبع منطقة العبدلي، في العاصمة الأردنية عمان. ونسبته حوالي %٦.٤ من مساحة المخيمات، وبلغ عدد السكان حوالي ٨ آلاف، عند الإنشاء، وحوالي ٢٨٠٧٥٤ نسمة، حسب إحصاءات ١٩٩٥. (مخيمات فلسطينية، ٢٠٠٨، نقلاً عن الرابط التالي: www.domenal.com)

مخيم الوحدات

أُقيم المخيم، في عام ١٩٥٥، على مساحة ٤٨٨ دونماً، بنسبة ٨.٥%، وكان عدد السكان، عند الإنشاء، حوالي ٥ آلاف نسمة، ويقع جنوب عمان. وبلغ عدد السكان ٣٩٨٦١ نسمة، حسب إحصاءات ١٩٩٥.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة مكونة من (١٠٠٠) شخص بشكل عشوائي من سكان المخيمات، وكان عدد الاستمارات التي تم جمعها والمقبولة إحصائياً (٨٥٠) ، وهي تشكل ٨٥% من مجموع الاستمارات الموزعة وهي نسبة مقبولة احصائياً.

أداة الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة تم مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، وبناء عليه صممت أداة للدراسة على شكل استبيان، موزع على القاطنين في مخيمات (الوحدات، والحسين، وإربد والزرقاء)، ويتكون من قسمين، الأول يحتوي على الخصائص العامة **(الجنس، العمر، المؤهل العلمي،الحالة الاجتماعية،الدخل الشهري ، طبيعة العمل)**، والثاني صمم على غرار مقياس ليكرت الخماسي ويتكون من (٢٥) فقرة تأخذ الإجابات عليها **(موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة)** وأعطيت الأوزان (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي.

الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس:

تم استخراج معاملات الفا كرونباخ للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، حيث بلغت قيمة معامل الفا كرونباخ بين جميع فقرات المقياس (٩٦.٣%)، وعلى مستوى متغيرات الدراسة بلغت قيمة ألفا كرونباخ بين فقرات (٩٣.٧%).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام عدة أساليب إحصائية، وهي:

- الأساليب البسيطة والمتمثلة بالتكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- تحليل الانحدار المتعدد (Multi Regression)، والانحدار البسيط (Simple Regression).
- اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Samples Test).
- تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA).
- اختبار كرونباخ الفا للاتساق الداخلي(Cronbach's alpha).

المبحث الثاني :نتائج التحليل الإحصائي

الخصائص العامة

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٧٢٠	٩٠%
	انثى	١٣٠	١٠%
العمر	اقل من ٢٥ سنة	٣٨٧	٤٥.٥٢%
	٢٦–٣٥ سنة	٣٢٧	٣٨.٤٧%
	٣٦–٤٥ سنة	١٠٠	١١.٧٦%
	٥٥ سنة فأكثر	٣٦	٤.٢٣%
مستوى التعليم	أمي		
	ابتدائي	٢٧٣	٣٢.١١%
	ثانوية عامة	٢٧٧	٣٢.٥٨%
	بكالوريوس	٢٧٠	٣١.٧٦%
	دراسات عليا	٣٠	٣.٥٢%
الحالة الاجتماعية	متزوج	٤٦٩	٥٥.١٧%
	أعزب	٣٢٩	٣٨.٧٠%
	مطلق	٢٥	٢.٩٤١%
	أرمل	٢٧	٣.١٧٦%
الدخل الشهري للأسرة	أقل من ٢٠٠ دينار	٢٧٥	٣٢.٣%
	٢٠١–٤٠٠ دينار	٤٢٠	٤٩.٤%
	٤٠١–٦٠٠ دينار	٦٥	٧.٣%
	٦٠١ دينار فأكثر	٩٠	١١%
طبيعة العمل	عام	٣٢٣	٣٨%
	خاص	٥٢٧	٦٢%

يلاحظ من بيانات الجدول (٢) أن نسبة الذكور قد بلغت (٩٠%) بالمقارنة مع الإناث التي بلغت نسبتهم (١٠%) ، أما الأعمار التي تتراوح بين (أقل من ٢٥ سنة، حيث بلغت أعلى نسبة بمقدار (٤٥.٥٢%)، وأدنى نسبة كانت للفئة العمرية ٥٥ سنة فأكثر، حيث كانت نسبتها(٤.٢٣%)، أما المستوى التعليمي فكانت أعلى نسبة لمرحلة الثانوية العامة بنسبة (٣٢.٥٨%)، وأدنى نسبة للدراسات العليا وكانت بنسبة (٣.٥٢%)، أما الحالة الاجتماعية فأعلى نسبة كانت للمتزوجين بنسبة (٥٥.١٧%) كانت أدنى نسبة للمطلق بنسبة بلغت (٢.٩٤١%) ، ونسبة الدخل الأقل من ٢٠٠ دينار كان بنسبة (٣٣.٣%) حيث هي أعلى نسبة ، وأقل نسبة كانت (٧.٣%) للدخل الشهري (٤٠١-٦٠٠ دينار) أما طبيعة العمل العام بلغت بنسبة (٣٨%) و (٦٢%) للقطاع الخاص.

المبحث الثالث: عرض النتائج واختبار الفرضيات

لتحديد مستويات الموافقة على الفقرات والمتغيرات، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات إفراد العينة على فقرات المقياس، إذ تم اعتماد أوزان للمقياس وهي:

الإجابة	**الوزن**
موافق بشدة	**٥**
موافق	**٤**
محايد	**٣**
معارض	**٢**
معارض بشدة	**١**

ولتحديد درجة الموافقة، فقد تم اعتماد الأوزان التالية:

متوسط الإجابات	درجة الموافقة
١-٢.٣٣	ضعيفة
٢.٣٤-٣.٦٧	متوسطة
٣.٦٨-٥.٠٠	مرتفعة

وفيما يلي بيان للنتائج الوصفية لفقرات الاستبيان موزعة كما ما يلي :

- حق العودة

جدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات متغير حق العودة

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١.	حق العودة يعد أهم محاور القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.	٣.٨٩	٠.٧٠	مرتفعة	٢
٢.	حق العودة للاجئين الفلسطينيين حق شرعي تكفله الشرائع السماوية	٣.٨٨	٠.٨٦	مرتفعة	٣
٣.	حق العودة للاجئين الفلسطينيين حق شرعي تكفله القوانين الدولية.	٣.٧٦	٠.٩٥	مرتفعة	٤
٤.	حق العودة حق ثابت لا يسقط بالتقادم ولا يجوز التنازل عنه أو المساس به بأي شكل من الأشكال.	٣.٥٨	٠.٩٣	متوسطة	٦
٥.	يعد حق العودة حق مطلق وأساسي لا ينبغي اختزاله في إطار الجوانب القانونية.	٣.٩٧	٠.٩٤	مرتفعة	١
٦.	حق العودة مرتكز للعمل الفلسطيني من اجل حماية الشعب الفلسطيني وضمان حقوقه المشروعة.	٣.٦٣	٠.٨١	متوسطة	٥
	الكلي	٣.٧٥			مرتفعة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على فقرات المتعلقة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المتغير (**٣.٧٥**)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة رقم (٥) التي تنص على" يعد حق العودة حق مطلق وأساسي لا ينبغي اختزاله في إطار الجوانب القانونية . " وبدرجة مرتفعة، فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (٤) التي تنص على "حق العودة حق ثابت لا يسقط بالتقادم ولا يجوز التنازل عنه أو المساس به بأي شكل من الأشكال . " وبدرجة متوسطة، وإن حق العودة يعد أهم محاور القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بنسبة (٣.٨٩) ، ويعتبر حق العودة للاجئين الفلسطينيين حق شرعي تكفله الشرائع السماوية بنسبة (٣.٨٨) لما تتضمن من أماكن مقدسة وهي حق عربي إسلامي ودولي مشترك من حق الشعوب المطالبة به ،وإن حق العودة للاجئين الفلسطينيين حق شرعي تكفله القوانين الدولية كانت بنسبة (٣.٧٦) لأن لكل دولة الحق في الحفاظ على سيادتها ويعتبر حق العودة مرتكز للعمل الفلسطيني من أجل حماية الشعب الفلسطيني وضمان حقوقه المشروعة من اندثارها بنسبة (**٣.٦٣**) .

وهذا يعكس مدى وعي وإدراك اللاجئين الفلسطينيين لأهمية حق العودة كأحد حقوقهم الثابتة التي تكفلها لهم كافة القوانين الدولية وهو حق مقدس لا يمكن التنازل عنه أو التفريط به مما يشير بشكل واضح إلى أن هناك اتجاهات إيجابية مرتفعة لدى اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية نحو حقهم في العودة من الأراضي التي رحلوا منها،لأن العودة بالنسبة للاجئ تعتبر عودته إلى المكان الذي اجبر على تركه والرحيل منه وبتالي فان العودة تعني إنهاء للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهذا لا يأتي إلا من خلال إقامة الدولة الفلسطينية ويعكس رفض اللاجئين لجميع الحلول المطروحة التي يمكن أن تؤثر على حقوقهم في العودة وأن هذا الحق راسخ ولا يتغير مهما طال الزمن .

ب- المسؤولية القانونية لليهود

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدارسة على

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١.	إسرائيل هي المسئولة قانونياً وسياسياً وأخلاقياً عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين	٣.٧٣	٠.٩١	مرتفعة	٣
٢.	تتبني إسرائيل وجهة نظر تقوم على أساس إن الفلسطينيين تركوا أراضيهم بملء إرادتهم	٣.٧٨	٠.٨٧	مرتفعة	٢
٣.	ساهمت السياسات الإسرائيلية التعسفية تهجير الفلسطينيين	٣.٩٦	٠.٨٢	مرتفعة	١
	الكلي	٣.٨٩	٠.٧٠	مرتفعة	

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٤) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على فقرات المسؤولية القانونية لليهود ، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المتغير (٣.٨٩)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة رقم (٣) التي تنص على" ساهمت السياسات الإسرائيلية التعسفية تهجير الفلسطينيين " وبدرجة مرتفعة، فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (٣) التي تنص على " إسرائيل هي المسئولة قانونياً وسياسياً وأخلاقياً عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" وبدرجة متوسطة، وذلك بنسبة (٣.٧٣)، كما تتبنى إسرائيل وجهة نظر تقوم على أساس إن الفلسطينيين تركوا أراضيهم بملء إرادتهم (٣.٧٨)، وهذا يشير إلى وجود إجماع من قبل أفراد العينة إلى أن إسرائيل هي المسؤولة قانونياً وسياسياً وأخلاقياً عن مشكلة اللاجئين وأنها هي السبب الرئيس والمباشر في وقوع هذه المشكلة من خلال السياسات التي تبنتها أو التي قامت بها اتجاه الشعب الفلسطيني والتي أجبرته على ترك دولته من

خلال القمع والقصف والترهيب وكافة الوسائل التي أجبرت سكان فلسطين منذ ما قبل إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ .

ج. طروحات الحل النهائي

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة على طروحات الحل النهائي

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١.	إن حق التعويض ليس بديلاً عن حق العودة ، بل لاحق على تطبيقه.	٤.٢٠	٠.٦٢	مرتفعة	٣
٢.	يرتبط حق العودة بحق الفلسطينيين بإقامة دولتهم على حدود ١٩٦٧.	٤.١٠	٠.٧٩	مرتفعة	٤
٣.	وصلت قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حالة شديدة التعقيد والتداخل بسبب السياسات الإسرائيلية.	٤.٠٣	٠.٩٠	مرتفعة	٧
٤.	تمثل مشاريع التوطين للاجئين والنازحين في العالم محاولة للتنازل عن حق العودة .	٣.٩٦	٠.٨٦	مرتفعة	١١
٥.	يمارس المجتمع الدولي ضغوطاً على المفاوض الفلسطيني للتنازل عن كثير من حقوقه .	٣.٨٩	٠.٧٠	مرتفعة	١٣
٦.	يجب أن يلتزم المفاوض الفلسطيني بالقرارات الدولية المتعلقة بحق العودة ومنها القرار (١٩٤) .	٤.٠٦	٠.٧٣	مرتفعة	٦
٧.	لا توجد إستراتيجية واضحة لدى المفاوض الفلسطيني للتعامل مع مشكلة اللاجئين .	٣.٨٦	٠.٩١	مرتفعة	١٤
٨.	إن المهمة المباشرة للمفاوض الفلسطيني	٣.٩٠	٠.٨٩	مرتفعة	١١

				هي العمل على انتزاع إقرار واضح من الجانب الإسرائيلي بحق عودة اللاجئين.	
٥	**مرتفعة**	**٠.٧٦**	**٤.٠٧**	الحلول المطروحة لمشكلة اللاجئين لا تعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني .	.٩
٩	**مرتفعة**	**٠.٨٢**	**٤.٠٠**	أن تأجيل طرح قضية اللاجئين سيؤدي إلى خسارة عنصر قوة أساسي مقابل مكاسب غير مكتملة .	.١٠
١٥	**مرتفعة**	**٠.٩٢**	**٣.٧٨**	سيؤثر ضعف الموقف التفاوضي للمفاوض على الوصول إلى حلول لمشكلة اللاجئين .	.١١
١٧	**متوسطة**	**٠.٧٨**	**٢.٧٥**	باعتقادك سيتم الوصول إلى حل لمشكلة اللاجئين ضمن الإطار التفاوضي الحالي .	.١٢
١٠	**مرتفعة**	**٠.٦٩**	**٣.٩٨**	إمكانية الاندماج في الدول المضيفة هو الحل المتوقع لقضية اللاجئين .	.١٣
٨	**مرتفعة**	**٠.٧٠**	**٤.٠١**	تسعى إسرائيل لتوطين اللاجئين في أماكن اقامتهم	.١٤
١	**مرتفعة**	**٠.٨٢**	**٤.٥٥**	سنعود لفلسطين مهما طالت المدة الزمنية	.١٥
١٦	**متوسطة**	**٠.٩٣**	**٣.٥٥**	سأبقى حيث أنا ولا أرغب بالعودة	.١٦
٢	**مرتفعة**	**٠.٩٦**	**٤.٢٣**	لايوجد حل للصراع في المدى المنظور	.١٧
	متوسط		**٣.٦٦**	الكلي	

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٥) وجود درجة متوسطة من الموافقة على أن طروحات الحل النهائي لا تلبي توقعات اللاجئين الفلسطينيين ، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المتغير (٣.٦٦)، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة رقم (١٥) التي تنص على" سنعود لفلسطين مهما طالت المدة الزمنية " وبدرجة مرتفعة، فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (١٢) التي تنص على " باعتقادك سيتم الوصول إلى حل لمشكلة اللاجئين ضمن الإطار التفاوضي الحالي " وبدرجة متوسطة .

وهذا يشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية بدرجة قوية باعتبار حق التعويض ليس بديلاً عن حق العودة بل هو لاحق على تطبيقه بمعنى أن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يعتبرون أن التعويض ليس بديلاً عن حق العودة بل هو يتبع حق العودة فاللاجئ الفلسطيني له الحق في العودة أولاً ثم في التعويض، حيث كانت المتوسط الحسابي للإجابات يساوي ٤.٢٠ .

وهذا يبين أن حق العودة يرتبط بحق الفلسطينيين بإقامة دولتهم على حدود ١٩٦٧. وهذا يعني مدى إدراك اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى أن إقامة الدولة الفلسطينية تمثل الإطار العام لحل كافة القضايا التي تواجه اللاجئين في الشتات وأن ذلك سوف يساهم في حل مشكلتهم . حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.١٠)، وهذا يعكس حالة إدراك اللاجئ الفلسطيني إلى أن ما وصلت قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حالة شديدة التعقيد والتداخل بسبب السياسات الإسرائيلية .بمتوسط بلغ (٤.٠٣)، ويعتبر معظم أفراد العينة أن مشاريع التوطين للاجئين والنازحين في العالم تمثل محاولة للتنازل عن حق العودة كأحد الحقوق الأساسية للاجئ الفلسطيني والتي يرفض التنازل عنها بغض النظر عن الظروف السياسية التي تمر بها المفاوضات ويعكس ذلك المتوسط العام للإجابات على هذا السؤال والذي بلغ (٣.٩٦) يمارس المجتمع الدولي ضغوطاً على المفاوض الفلسطيني للتنازل عن كثير من حقوقه بنسبة (٣.٨٩). **كما** يجب أن يلتزم المفاوض الفلسطيني بالقرارات الدولية المتعلقة بحق العودة ومنها القرار (١٩٤) وذلك بنسبة (٤.٠٦).

بينما كانت تشير اتجاهات اللاجئين إلى أنه لا توجد إستراتيجية واضحة لدى المفاوض الفلسطيني للتعامل مع مشكلة اللاجئين بنسبة (٣.٨٦) وهذا أثر بشكل سلبي على قدرة المفاوض الفلسطيني على مواجهة المتطلبات التفاوضية والتكتيكات الإسرائيلية التفاوضية التي تمنح أكثر من المفاوض الفلسطيني، وإن المهمة الرئيسية التي يجب على المفاوض الفلسطيني القيام بها هي العمل على انتزاع إقرار واضح من

الجانب الإسرائيلي بحق عودة اللاجئين بنسبة (٣.٩٠)، وإن الحلول المطروحة لمشكلة اللاجئين لا تعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني بمتوسط بلغ (٤.٠٧) ، وأشارت معظم إجابات أفراد العينة إلى أن تأجيل التفاوض على قضية اللاجئين سوف يؤثر بشكل سلبي على المكاسب التي يمكن تحقيقها من الجانب الإسرائيلي ويمكن أن تتحول إلى نقطة ضعف أكبر مما هي نقطة قوة وبمتوسط بلغ (٤.٠٠) ، وأن ضعف الموقف التفاوضي للمفاوض الفلسطيني نتيجة للانقسام الداخلي والظروف الداخلية الفلسطينية سيكون عامل مؤثر على القدرة التفاوضية للمفاوض الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين مما سيؤدي إلى تقديمه التنازلات على حساب اللاجئين حيث بلغ المتوسط ٣.٧٨. بينما اعتبر معظم أفراد العينة أن وصول إلى حل لمشكلة اللاجئين ضمن الإطار التفاوضي الحالي لن يتحقق بسبب السياسات الإسرائيلية وعدم وجود ضغط دولي على إسرائيل والتعنت الإسرائيلي للوصول إلى حل في إطار المفاوضات النهائية بمتوسط بلغ (٢.٧٥) ، وقد اعتبر معظم أفراد العينة أن الاندماج في الدول المضيفة هو الحل المتوقع لقضية اللاجئين في ضوء التطور في الموقف التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي والمواقف الأمريكية وبمتوسط بلغ (٣.٩٨) .

وقد أشار معظم أفراد العينة إلى أن هدف إسرائيل في هذه المرحلة يكمن في العمل على توطين اللاجئين في الدول التي لجئوا إليها وذلك لنفي دورها الرئيسي في وقوع وحدوث مشكلة اللاجئين وقد بلغ المتوسط الحسابي للإجابات على هذا السؤال (٤.٠١)، وقد أكد معظم أفراد العينة من اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الأردنية أنهم سيعودون إلى فلسطين مهما طال الزمن لأنها بالنسبة لهم تشكل الوطن (٤.٥٥)، بينما بينت الدراسة أن هناك رغبة لدى فئة متوسطة من اللاجئين الفلسطينيين في البقاء في الأردن حيث بلغ المتوسط (٣.٥٥) ، بينما اعتبر معظم أفراد العينة أنه لا يوجد حل لقضية اللاجئين في المدى المنظور بمتوسط بلغ (٤.٢٣) .

تحليل فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى:

H٠ :توجد اتجاهات سلبية لدى اللاجئين الفلسطينيين نحو قضية اللاجئين كأحد قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .

H١ :توجد اتجاهات إيجابية لدى اللاجئين الفلسطينيين نحو قضية اللاجئين كأحد قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الانحدار البسيط

R معامل الارتباط	R^2 القيمة التفسيرية	T المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	B معامل الانحدار	T المحسوبة	النتيجة
٠.٧٦١	٠.٥٨٠	٤١٠.٦٨٦	٠.٠٠٠	٠.٦٥٧	٢٠.٢٦٥	رفض

يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود اتجاهات سلبية نحو حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي اجبروا على الرحيل منها، وبلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٦١)، وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة كانت تساوي(٤١٠.٦٨٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (٢٠.٢٦٥) عند مستوى دلالة يساوي (٠.٠٠٠)، وهذا يدل على قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود اتجاهات سليبة لدى اللاجئين الفلسطينيين نحو قضية اللاجئين كأحد قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية . ورفض الفرضية البديلة توجد اتجاهات إيجابية لدى اللاجئين الفلسطينيين نحو قضية اللاجئين كأحد قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .

وهذا يشير إلى وجود اتجاهات سلبية لدى اللاجئين الفلسطينيين نحو قضية اللاجئين كأحد قضايا الحل النهائي ضمن المفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية حيث إن ظروف المفاوضات بين الجانبين والطروحات والمبادرات المقدمة لحل قضية اللاجئين لا

تشير إلى أنه من الممكن الوصول إلى حل عادل وأن ما وصلت إليه المفاوضات بين الطرفين لا يلبي توقعات الشعب الفلسطيني نحو حل القضية اللاجئين ومنحهم الحق في العودة ، لأن إسرائيل ترفض هذا الحق ولا توجد ضغوط دولية لإلزامها بهذا الحق .

الفرضية الفرعية الثانية:

H٠ :إن إسرائيل لا تتحمل المسؤولية القانونية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين .

H١ :إن إسرائيل تتحمل المسؤولية القانونية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين .

وفيما يلي نتائج تحليل الانحدار البسيط:

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الانحدار البسيط

R معامل الارتباط	R^2 القيمة التفسيرية	T المحسوبة	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية
٠.٧٨٢	٠.٦١١	٤٦٨.١٠٦	٠.٦٥٦	٢١.٦٣٦	٠.٠٠٠

يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود اتجاهات إيجابية نحو تحمل إسرائيل للمسؤولية القانونية عن قضية اللاجئين ، وبلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٨٢)، وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة كانت تساوي(٤٦٨.١٠٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (٢١.٦٣٦) عند مستوى دلالة يساوي (٠.٠٠٠)، وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة التي تنص على إن إسرائيل تتحمل المسؤولية القانونية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين ورفض الفرضية العدمية التي تنص على إن إسرائيل لا تتحمل المسؤولية القانونية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H٠ : أن طروحات الحل النهائي لا تلبي توقعات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن .

H١: أن طروحات الحل النهائي تلبي توقعات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن .

وفيما يلي نتائج تحليل الانحدار البسيط:

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الانحدار البسيط

النتيجة	T المحسوبة	B معامل الانحدار	Sig. الدلالة الإحصائية	T المحسوبة	R^2 القيمة التفسيرية	R معامل الارتباط
رفض	٢٤.٧١٩	٠.٧١٤	٠.٠٠٠	٦١١.٠٢٠	٠.٦٧٢	٠.٨٢٠

يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود اتجاهات سلبية نحو طروحات الحل النهائي للقضية الفلسطينية كأحد قضايا الحل النهائي ، وبلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٨٢٠)، وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة كانت تساوي(٦١١،٠٢٠) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (٢٤.٧١٩) عند مستوى دلالة يساوي (٠.٠٠٠)، وهذا يدل على رفض الفرضية البديلة التي تنص على أن طروحات الحل النهائي تلبي توقعات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن . وقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن طروحات الحل النهائي لا تلبي توقعات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن .

وهذا يشير إلى أن مشاريع الحل المطروحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين في المرحلة الحالية لا تلبي حاجات وتوقعات اللاجئين الفلسطينيين لأنها ترتكز على وجهات النظر الإسرائيلية والأمريكية التي تنظر على القضية من وجهة نظر إنسانية وليس قانونية أو على اعتبارها حق من حقوق الشعب الفلسطيني.

الفصل الخامس

الخاتمة

إن حق العودة من وجهة نظر المفكرين وفقهاء القانون الدولي ، يمثل حقاً طبيعياً متأصلاً في الطبيعة البشرية، كما يحظى بمرتبة المبدأ القانوني العام في النظم القانونية للأمم المتمدنة، فإن معنى ذلك أن الحق المشار إليه يتمتع بالقوة الملزمة في نطاق القانون الدولي العام تأسيساً على حقيقة أن المبادئ القانونية العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة تشكل في عرف المادة (٣٨/أ) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية مصدراً رئيسياً من مصادر القانون الدولي العام، إلى جانب ذلك، فإن مبدأ حق العودة يجد له مصدراً قانونياً مستقلاً ومتميزاً في العديد من حالات تلاقي الإرادات الصريحة للدول وكذلك التصرفات القانونية الصادرة بالإرادة المنفردة للمنظمات الدولية فيما يتعلق بترتيب الحقوق والالتزامات القانونية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

إن حتمية العودة تنطلق من مفردات السياسة ونصوص القانون، بيد أنها تتجاوزها لتفرض معطياتها، وهي طبيعة أن حق العودة حق شرعي مقدس، وممكن وقانوني ومكان حق العودة هو فلسطين كلها من النهر إلى البحر، وصاحب هذا الحق هو الشعب العربي الفلسطيني عبر الزمان وعبر الأجيال. إن حق العودة حق قانوني مكفول بمواد الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وهو حق مرتبط بحق الملكية والانتفاع بها، والعيش على الأرض المملوكة، وحق العودة لا يزول بزوال الاحتلال، وحق العودة مكفول بحق تقرير المصير، وهو ما اعترفت به الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ "كمبدأ" و"حق" وهو ليس قراراً سياسياً، أو اتفاق بالتراضي والتسوية.

وينطبق حق العودة على كل مواطن فلسطيني سواء ملك أرضاً أم لم يملك، لأن طرد اللاجئ أو مغادرته موطنه حرمته من جنسيته الفلسطينية وحقه في المواطنة، ولذلك فإن حقه في العودة مرتبط أيضاً بحقه في الهوية التي فقدها وانتمائه إلى الوطن الذي حرم منه. ولا تعني عودته أن يرجع إلي أي مكان داخل فلسطين وكفى، فعودة اللاجئ

تتم فقط بعودته إلى نفس المكان الذي طرد منه أو غادره لأي سبب هو أو أبواه أو أجداده، وقد نصت المذكرة التفسيرية لقرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤) المنظم لحق العودة على ذلك بوضوح. وبدون ذلك يبقى اللاجئ لاجئاً حسب القانون الدولي إلى أن يعود إلى بيته. ولذلك فإن اللاجئ من الفالوجة لا يعتبر عائداً إذا سمح له بالاستقرار في الخليل، ولا اللاجئ من حيفا إذا عاد إلى نابلس، ولا اللاجئ من الناصرة إذا عاد إلى جنين.

وخلافاً لما تروّج له إسرائيل وما تذهب إليه بعض الادعاءات الغربية من أن تعويض الفلسطينيين في الشتات يُعدّ بديلاً لهم عن حق العودة، نجد أن مبادئ القانون الدولي العام تكفل للاجئ – سواء اختار العودة إلى دياره أم عدم العودة– حق الحصول على التعويض المناسب، إذ إن التعويض يعتبر عنصراً مكملاً لحق العودة وليس بديلاً عنه بتاتاً، إن التعويض هو حق ملازم لحق العودة إلى الديار، يستفيد منه كل لاجئ أو مهجر أو مبعد سواء عاد أم لم يعد إلى دياره.

إن قضية اللاجئين هي تجسيد سياسي وإنساني وأخلاقي وجوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبهذا المعنى أضحى الموقف من حق العودة خطاً معيارياً على أساسه يمكن قياس عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحلّ السياسي، وأيضاً قياس مصداقية مواقف القوى السياسية كما الأفراد والمؤسسات والدول .

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر القضايا إشكالية وتعقيداً، لأنها الأكثر حساسية والأكثر انفعالية في السياق الفلسطيني فهي مرتبطة بتهجير ما يقارب مليون فلسطيني عام ١٩٤٨ في أعقاب النكبة، قامت إسرائيل منذ وجودها على أساس فلسفة تهجير السكان الأصليين واحتلال أراضيهم، لأنها شردت مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم وقراهم، حارمةً إياهم من ممتلكاتهم وأراضيهم التي هي حاضنتهم الطبيعية والمعنوية والنفسية، استفادت إسرائيل من علاقات اليهود خلال فترة الحرب العالمية الثانية مع القوى الكبرى في تلك الفترة خاصة بريطانيا وفرنسا، فبريطانيا هي المسئولة

عن تقسيم المشرق العربي، وجعله مناطق نفوذ لها ولفرنسا من خلال اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦، كما أنها أصدرت وعد بلفور عام ١٩١٧ الخاص بضرورة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

تعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين تم إبعادهم قسراً عن أرضهم ووطنهم منذ عام ١٩٤٨ أساس القضية الفلسطينية التي تشكل بدورها محور الصراع العربي الإسرائيلي ويرتبط حل الصراع العربي الإسرائيلي بالبحث عن حلول عملية ترضي جميع الأطراف وبالأساس اللاجئين الفلسطينيين الذين يمثلوا مرتكز الحل في هذه القضية التي تشكل أحد قضايا الحل النهائي، وبالرغم من المحاولات التي بذلت على جميع الأصعدة الدولية في سبيل إيجاد حل لهذه المشكلة، فإنه لم يتم التوصل إلى أية نتيجة حتى ولو بشكل جزئي وبانطلاق العملية السلمية التي شهدتها منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ تجددت الآمال في إيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، ولكن ما تم التوصل إليه من اتفاقيات خصوصاً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أعتبر مخيباً للآمال حيث بقيت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من القضايا العالقة التي تنتظر الحل من خلال مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين .

إن إسرائيل والحركة الصهيونية تقوم على أيديولوجيا عنصرية وسياسة وممارسات عنصرية، وإسرائيل قائمة على تقسيم الناس على أساس الدين والعرق ووضعهم في درجات إن هذه التوجهات والسياسات العنصرية لا محالة لن تصمد أمام وعي البشرية ومقاومتها للفكر العنصري الاستيطاني.

إن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والعودة ليست حقاً فردياً وجماعياً أو حلماً وطنياً فقط، بل وضرورة سياسية لتسوية الصراع وهي بالمعنى الأخلاقي أداة مهمة وفعالة في تحرير المجتمع اليهودي نفسه من العنصرية الإستعمارية التي وضعته في عداء مع الفلسطينيين والمنطقة العربية، ومع قوى التحرر العالمي حيث أنه من المعروف أنه مع وجود بعض الاستثناءات الطفيفة، فإن المجتمع في إسرائيل يساند

السياسات الحكومية الرامية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، وذلك بسبب الخوف من أن عودتهم ستعني فقدان الأمن الفردي والجماعي، وفقدان اليهود الإسرائيليين للحقوق والامتيازات، ولأن عودة اللاجئين من شأنها التأثير على الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية. كما أن العودة تعني فيما تعنيه تغيير البنية التمييزية الكولونيالية للمجمتع اليهودي في الكيان الصهيوني.

إن من شأن العودة تصحيح الخطأ التاريخي الذي ارتكب بحق الفلسطينيين شعباً وأفراداً وفي ذات الوقت خلق بيئة ثقافية وسياسية جديدة تساعد على تحرير وتحرر المجتمع اليهودي من الأفكار والتوجهات والهياكل العنصرية واستعداده للتفاهم مع محيطه والتفاعل معه بشكل إيجابي.

إن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تعيد كتابة التاريخ بطريقة تظهر الظلم والألم والمعاناة التي تسببت بها الحركة الصهيونية وعصاباتها المجرمة بحق الفلسطينيين البسطاء في محاولتها لإلغاء الهوية والوجود وتطهير فلسطين عرقياً من سكانها الأصليين وطمس التاريخ وتغيير حقائق الجغرافيا.

يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في الأردن بحياة مريحة مقارنة بباقي الدول المضيفة للاجئين، وذلك بفعل المواطنة الكاملة التي منحهم إياها الأردن وذلك بموجب قانون الجنسية الأردني لسنة ١٩٥٤ الذي مُنح بمقتضاه الفلسطينيون الجنسية الأردنية الكاملة دون النظر إلى مكان إقامتهم شرقاً أو غرباً ولكن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية أدى إلى تعقيد الأمور ذلك أن الكثير من العائلات لها فروع وأملاك بالضفتين الشرقية والغربية، الأمر الذي اقتضى تنظيم الحركة حيث أنشأت الحكومة الأردنية نظاماً جديداً سنة ١٩٨٣، ويتمثل ذلك بإصدار بطاقتين صفراء وخضراء، تعني البطاقة الصفراء إقامة كاملة وحقوق مواطنة كاملة للمواطنين الذين غادروا الضفة الغربية إلى الشرقية قبل الأول من حزيران من ذلك العام، والبطاقة الخضراء التي تخول حامليها الحصول على جواز سفر أردني لمدة سنتين قابل للتجديد دون حق للإقامة لأولئك الذين غادروا الضفة الغربية بعد الأول من حزيران من عام ١٩٨٣، ويمكن لحاملي البطاقة الخضراء زيارة الأردن لمدة شهر واحد بين الحين والآخر، وبذا يصبح هذا الجواز وثيقة سفر كتلك الوثائق التي تصدرها لبنان وسوريا ومصر وإسرائيل.

إن توطين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم، ستثبت المقولة الإسرائيلية التي تأسس على أساسها الكيان وهي: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وستنسف أي مطالبة مستقبلية بحق الفلسطينيين في أي شبر من أرض فلسطين، كما أن التخلي عن المطالبة بحق العودة سوف يؤكد مقولة "الدولة اليهودية" وسيجعل من المواطنين العرب الموجودين في أراضي إسرائيل، مواطنين درجة ثانية. وقد ذكر شمعون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" أن "المطالبة بحق العودة إذا قُبلت ستمسح الوجه القومي لإسرائيل، محوّلة الأغلبية إلى أقلية. لذلك ليس هناك فرصة لقبولها لا الآن ولا في المستقبل، لأنها إستراتيجية تدمر كياننا الوطني" (بيريز، ١٩٩٨).

يكمن الخطر في هذه المشاريع، إن "حق العودة" الذي هو حق تاريخي إنساني سياسي وقانوني لشعب برمته، يراد تحويله إلى حق اقتصادي فقط، يقوم على التعويض كبديل للعودة، وإلى مادة تفاوض تحت عنوان "تعويض المتضررين"، أي تحويله إلى مجرد حق اقتصادي، إن التركيز على حق العودة ومحاولات إسقاطه الدائمة يؤكد بأن موضوع اللاجئين وحقهم في العودة يشكل لبّ الصراع في المنطقة، وهو العقبة الأساس في وجه مشاريع تصفية القضية الفلسطينية والقبول بالتعويض المادي مقابل حق العودة، والتفريط بهذا الحق سوف يقضي على القضية الفلسطينية برمتها.

أولاً: الاستنتاجات، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. إن الخطوة الأولى التي تشكل بداية لحل القضية الفلسطينية هي الاعتراف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

٢. بينت الدراسة أنه رغم انطلاقة المفاوضات المباشرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والتفاؤل بالوصول إلى حلول مرضية للقضايا المطروحة على طاولة المفاوضات ، إلا أن التصورات الإسرائيلية للحلول يشير إلى فشل تلك المفاوضات، حيث لا يمكن الحديث عن سلام دون عودة الأرض إلى أصحابها الفلسطينيين، فضلا عن عودة اللاجئين إلى ديارهم وأرضهم المحتلة في عام ١٩٤٨.

٣. إن نجاح أي تسوية سياسية للصراع العربي . الإسرائيلي وبخاصة في المسار الفلسطيني لابد أن يأخذ بعين الاعتبار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وأن هذا حق ثابت لا يملك أحد المساومة عليه أو التصرف فيه، وهو الكفيل الوحيد لإقرار السلام العادل والشامل في المنطقة، وإن حق العودة لا يسقط بالتقادم ومهما طال الزمن ، وإن نبوءة بن غوريون "إن الكبار يموتون والصغار ينسون" قد سقطت منذ بداية المشوار، وراية العودة وأمانة المسؤولية يتسلمها الصغير من الكبير وتبقى مغروسة في أعماق النفس والوجدان الفلسطيني، وإن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل أساس إنهاء الصراع والخروج من المربع العسكري إلى المربع السياسي، وإن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة ١٩٦٧م لا يسقط ولا يشكل مساساً بحق العودة بموجب القرار الدولي (١٩٤)، ولن يكون ثمنه التخلي عن هذا الحق، بل إقامة الدولة الفلسطينية يشكل رافعة وطينة لدعم حق العودة باعتباره أحد مرتكزات تجسيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

٤. إن اشتراط الحكومة الإسرائيلية بالتخلي عن حق العودة، لإبرام اتفاق حل نهائي مع منظمة التحرير الفلسطينية، يمثل عقبة أساسية أمام التقدم نحو الحل ويكشف للعالم بأن الحكومة الإسرائيلية ليست معنية بالتوصل لاتفاق حل نهائي وإحلال الأمن والاستقرار والسلام الشامل في المنطقة، إنها حكومة حرب لا تريد الخروج من نطاق الأزمة ووقف دوامة العنف وسفك الدماء. هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت، يتطلب من القيادة الفلسطينية المسؤولة عن إدارة المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية، الحفاظ على السقف الوطني والقومي والدولي لحق العودة للاجئين الفلسطينيين بموجب القرار الدولي(١٩٤)، وإن لا حل ولا سلام ولا أمن ولا استقرار بدون تطبيق القرار (١٩٤) وعودة اللاجئين إلى وطنهم وديارهم وتعويضهم ، ولسنا مع أي حل سياسي بأي ثمن، ولسنا مع أي اتفاق يكون ثمنه التخلي عن حق العودة الثابت والمقدس.

٥. إن تحليل ودراسة معاناة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ وحتى هذه المرحلة ، تؤكد أن هذا الشعب لا يزال ينظر إلى وطنه على أنه الوطن الفعلي والوحيد للشعب الفلسطيني على الرغم من إدراكه وفهمه لصعوبة الوصول الى حلول عملية لكافة القضايا المطروحة في المفاوضات وخصوصاً حق العودة كحق أساسي للاجئين الفلسطينيين في ضوء المواقف الإقليمية والدولية من قضية اللاجئين مما خلق لديه قناعة بأن هذا الحق لن يتحقق في المدى المنظور.

٦. –بينت الدراسة وجود اتجاهات سلبية لدى اللاجئين الفلسطينيين نحو قضية اللاجئين كأحد قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ، وبلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٦١)، وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة كانت تساوي(٤١٠.٦٨٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (٢٠.٢٦٥) عند مستوى دلالة يساوي (٠.٠٠٠)

٧. بينت الدراسة وجود اتجاهات إيجابية لدى اللاجئين نحو تحمل إسرائيل للمسؤولية القانونية عن قضية اللاجئين، وبلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٨٢)، وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة كانت تساوي(٤٦٨.١٠٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (٢١.٦٣٦) عند مستوى دلالة يساوي (٠.٠٠٠)، وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة التي تنص على إن إسرائيل تتحمل المسؤولية القانونية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين .

٨. بينت الدراسة وجود اتجاهات سلبية لدى اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو طروحات الحل النهائي للقضية الفلسطينية كأحد قضايا الحل النهائي ، وبلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٨٢٠)، وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة كانت تساوي(٦١١،٠٢٠) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (٢٤.٧١٩) عند مستوى دلالة يساوي (٠.٠٠٠).

٩. بينت الدراسة تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحقهم في العودة الى فلسطين حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود درجة مرتفعة من الموافقة بمتوسط بلغ(٣.٧٥).

١٠. بينت الدراسة أن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يعتبرون أن حق التعويض ليس بديلاً عن حق العودة وإنما هو حق في التعويض عما لحق بالشعب الفلسطيني من ضرر معنوي ومادي وهو لاحق على حق العودة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٠).

ثانياً: التوصيات، على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بمايلي:

١. إن حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو حق فردي بالأساس، ولكنه يكتسب بُعداً جماعياً لأنه يختص بقضية شعب بأكمله، لذا يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية عدم اتخاذ قرارات من شأنها التفريط بهذا الحق لان ذلك يعني ضياع حق اللاجئ نهائياً في العودة إلى وطنه ويمنح إسرائيل الفرصة للاستمرار في سياساتها التعسفية .

٢. على القيادة الفلسطينية أن تتمسك بالقرار ١٩٤ ، والذي يمثل الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني بالعودة إلى وطنه والذي لا يمكن التنازل عنه تحت أي ظرف من الظروف .

٣. أن تمسك اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بحق العودة هو حق مشروع لهم وهذا لا تنافى مع كونهم مواطنين يتمتعوا بالجنسية الأردنية ، وعليهم أن يزيدوا من مطالباتهم للسلطة الوطنية بالتمسك بهذا الحق .

٤. على القيادة الفلسطينية التنسيق مع الدول العربية ولا سيما الأردن وسوريا ولبنان التي تأوي العدد الكبير من اللاجئين وتكاثف الجهود العربية في تبني سياسة واضحة تجاه اللاجئين وحقهم في العودة كجزء أساسي من أي تسوية عربية مستقبلية مع إسرائيل .

٥. التركيز على أعداد الدراسات التي تتعلق بمختلف مناحي قضية اللاجئين لتكون عوناً للمفاوض الفلسطيني في مفاوضاته الشاقة مع إسرائيل .

والله من وراء القصد

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

١. بابادجي، رمضان ، وآخرون (١٩٩٦)، **حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني – الإسرائيلي**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٢. بيريز، شمعون، (١٩٩٨)، **الشرق الأوسط الجديد**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣. تماري، سليم (١٩٩٦)، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ٨-٩ ، ١٨، ٢٢، ٥٨.

٤. جرار، ناجح، (١٩٩٧)، **اللاجئ الفلسطيني إلى أين**، مشروع التنمية البشرية المستدامة، رام الله، ص٤٤.

٥. حزبون، سمير (١٩٨٨) **الوضع الاقتصادي للاجئ في مخيم عايدة**، جامعة بير زيت، فلسطين، **٥١.**

٦. رباح، رمزي (١٩٩٦) **اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم** ، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ، بيروت، ١٨،١١-٢٠.

٧. زرو، نواف (٢٠٠٠)، **اللاجئون الفلسطينيون: قضية وطن وشعب**، عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر.

٨. أبو ستة، سلمان (١٩٩٨)، **النكبة الفلسطينية ١٩٤٨**، لندن: مركز العودة الفلسطيني.

٩. السعدي، غازي (١٩٨٥)، **مجازر وممارسات ١٩٣٦-١٩٨٣**، دار الجيل للنشر عمّان.

١٠. السيد، محمد إسماعيل علي (١٩٧٥)، **مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين**، القاهرة، عالم الكتب.

١١. صالح، محسن محمد (٢٠٠٨)، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

١٢. عبد الهادي، مهدي (١٩٧٥)، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤**، (د. ت)، (د. م).

١٣. عطوي، محمد (١٩٩٤) **الحكم الذاتي الفلسطيني: كيان غزة وأريحا أولاً**، دار العلوم العربية، بيروت.

١٤. عيتاني ومناع، مريم، معين، (٢٠١٠)، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

١٥. مقلد، إسماعيل وربيع، محمد،(١٩٩٤)، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت.

١٦. موريس، بني ، (١٩٨٢)، **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين**، دار الجليل للنشر، عمّان، ص٣٧-٨٣،٤٤-٨٤.

١٧. الناطور، شحادة ، (١٩٩٦)، **القضية الفلسطينية الأرض والإنسان**، ط ٣، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد.

١٨. نوفل، أحمد ، (١٩٩٧)، **المؤامرة الاستعمارية، الصهيونية على فلسطين**، دار البشر للنشر والتوزيع، عمّان.

١٩. هنية، أكرم ، (٢٠٠٠)، **أوراق كامب ديفيد**، شركة مؤسسة الأيام للصحافة، رام الله، ص٣٩-٤٠.

٢٠. يوسف، أيمن طلال، (٢٠٠٧)، **اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية**، من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون. الجامعة العربية الأمريكية.

ثانياً: الكتب الأجنبية

١. Adleman Howard (١٩٩٣) **Palestinian refugees ،Economic Immigration and Durable Solution In Refugees The Age Of Total War** .ed by Bramwell ،London ،Unwin Hynman .

٢. Arneberg. Marie،(١٩٩٧) **Living Conditions Among Palestinian Refugees and Displaced in Jordan**" Institute for Applied Social Science، Norway.

٣. D. Peretz، (١٩٩٤), **The Question of Compensation، in Palestinian Refugees: Their Problem and Future**، a Special Report، (Washington D.C.: CPAP).

٤. E. Said (١٩٩٥). **Peace and its Discontents**، (N.Y.: Vintage Books).

٥. Kossaifi، George(١٩٩٦) **The Palestinian Refugees and the Right of return**. Unpublished Material .

٦. Peters، Joel(١٩٩٧) " **The Multilateral Arab – Israel Peace Talks and the Refugee Working Group**. Journal of Refugee studies. Vol. ١٠. pp ٣٢٠-٣٣٤.

٧. R.، Khalidi (١٩٩٤), **Toward a Solution، in Palestinian Refugees: Their Problem and Future**، a Special Report، (Washington D.C.: CPAP).

٨. T. G. Fraser (١٩٩٥), **The Arab – Israel Conflict**، Machliam Oressltd. London.

٩. Bassiouni (١٩٧٠),**The Palestinian Regufees or a People**, the Catholic World.

١٠. Mark Tessler (١٩٩٤), **A History of the Israeli – Palestinian Conflict**, ١٩٩٤.

١١. Lee, Luke T.(١٩٩٢). **The Prevertive Approach to the Refugee Problem**, ٢٨, Williamette L., Rev. ٨٢١.

١٢. Ruth Lapidoth, **The Right of Return in International Law With Special Reference to the Palestinian Refugees**, Israeli Yearbook of Human Rights, ١٩٨٦.

ثالثاً: الدوريات

١. إدريس، عدنان، (١٩٩٨)، **اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية نحو التوجهات السياسية بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١**، واتفاقية أوسلو ١٩٩٣، مجلة الهجرة القسرية، ع٣، ص١٢.

٢. الأزعر، محمد خالد(٢٠٠٢) ، **السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد ١١ سبتمبر محددات الاستمرارية و التغير** ، شؤون عربية ، عدد:١٠٩، ص١٩.

٣. الأسري، عبده،(١٩٩٦)، **قضية اللاجئين الفلسطينيين من المنظور الإسرائيلي** صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥، ص٦٣.

٤. بلفر و جاسنر، جيرهارد وانغريد،(١٩٩٧)، **وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسندان خدمة اللاجئين مذكرة تطالب المجتمع الدولي بتحمل مسئوليته تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين** .منشورات المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة واللاجئين. بيت لحم،ص٢٠.

٥. جرار، ناجح (١٩٩٤)، "**الظروف المعيشية والسياسية في مخيمات الضفة الغربية**"، نابلس السياسة الفلسطينية مركز البحوث، ص٣٢.

٦. جرار، ناجح (١٩٩٧)، **اللاجئ الفلسطيني.. إلى أين؟** منشورات مشروع التنمية البشرية المستدامة في فلسطين. سلسلة دفاتر تنموية رقم(٦) جامعة بيرزيت، ص٧١.

٧. جرباوي، علي (٢٠٠٣)، **خريطة الطريق لن توصلنا إلى التسوية المنشودة وانما ستستنزفنا في عملية تفاوضية عميقة** ، دراسات فلسطينية، عدد:٥٥، ص٩٦.

٨. الحروب، خالد، (٢٠٠٥)، **الدور الامريكي والدور الاوروبي في المنطقة بين التنافر والتعاون** ، ص:(٩٩-١٠٠) شؤون عربية ، عدد:١٢١، ص٦٢.

٩. حساوي، نجوى مصطفى (٢٠٠٨)، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعة الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرايلية،** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص١٥٨.

١٠. الحسن، بلال (١٩٩٦)، **اللاجئون الفلسطينيون: المتاهة الخطرة،** مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٢٦، ربيع، ص٩٦.

١١. زريق، إيليا (٢٠٠٠)، **نقاط أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار في مفاوضات الوضع النهائي الخاصة بقضية اللاجئين،** مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ٤١ شتاء، ص٨٩.

١٢. زكريا، جاسم محمد ،(٢٠٠٤) **التحالف الأمريكي – الصهيوني ثلاثية العقدة والعقيدة والمنفعة؛** دراسة مطولة منشورة في مجلة الفكر السياسي، الصادرة عن الاتحاد العام للكتّاب العرب، العدد العشرون، ص١٣١ وما بعدها.

١٣. سلامه، ساجي، (٢٠٠٣)، **أسس الإستراتيجية العربية وقواعدها لحل مشكلة فلسطينيي الشتات،** مركز دراسات الشرق الأوسط، ص١٠٠.

١٤. سمحا، موسى ، (١٩٩٦)، **منهجية حول الهجرة القسرية تعريف ، أنماط دوافع،** ورقة عمل، عمان ، مركز المعلومات الوطني، ص٥٤.

١٥. سيف، أحمد، (١٩٩٨)، **اتجاه أوروبي قوي لاعتماد قرار (١٩٤) أساساً لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين،** المنار، العدد ٣٧٣، ١٩٩٨/٥/٤، ص٥١.

١٦. شاتي،جمال، رئيس لجنة اللاجئين بالمجلس التشريعي الفلسطيني ، **جريدة صوت الخليل** ، ٢٠٠٠/٧/١٢، ص٧٨.

١٧. شبلاق، باس (١٩٩٧)، **قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بإقامة الفلسطينيين في الدول العربية.** سلسلة دراسات ينشرها مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني. رام الله، ص٦٣.

١٨. عبد الكريم، إبراهيم ، (٢٠٠٨)، **اتجاهات حل مشكلة اللاجئين في التفاهمات الإسرائيلية – الفلسطينية غير الرسمية**، مجلة الفكر السياسي، ص٩١ وثيقة عباس – بيلين، صحيفة المجد الأردنية، ١٩٩٧/١/١٣م، ع١٤٤.

١٩. عطايا، أيمن محمود، (١٩٩٦)، **قضية اللاجئين ،جذور المشكلة وآفاق الحل** صامد الاقتصادي،عدد ١٠٥ ، أيلول، ص٣٦.

٢٠. غازيت، شلومو، (١٩٩٥) قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي بيروت ، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٢، ربيع،ص٢١.

٢١. كيالي، ماجد (١٩٩٦)، **قضية اللاجئين الفلسطينيين أسبابها، أبعادها، مقاربات سياسية لحلها**، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥، ص٢٨.

٢٢. المشاقبة، أمين مهنا، (١٩٩٣)، **الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين، دراسة ميدانية**، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد التاسع، العدد الأول، ص ١٣٢.

٢٣. نجم، رائف،(٢٠٠٣)، **التوجهات والمواقف العربية الراهنة لحل مشكلة فلسطيني الشتات** ، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص٩.

٢٤. **نص وثيقة بيلين – أبو مازن، مشروع معاهدة لقضايا الحل النهائي**، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٠/٩/٢٠، ع١٣٧٠٦، تقرير، مولها مصرفي سويسري وأعدها عبد ربه وبيلين، موقع غزه برس،٢٠٠٣/١٢/٢م (عن: أف ب).

٢٥. نوفل، أحمد (١٩٩٨)، **قضية اللاجئين وحق العودة بين القرارات الدولية ومشاريع التسوية**، في ندوة اللجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الأوسط جامعة اليرموك، إربد، ٢٦-٢٧ تموز، ص٤١.

٢٦. هويدي، فهمي (٢٠٠٠)، **موسم بيع القضية** ، مقال بجريدة الاستقلال ، غزة،٢٠٠٠/٧/٢٠، ص٢٢.

٢٧. **وكالة الغوث الدولية : دليل الأونوروا** . منشورات مكتب الإعلام. حزيران ١٩٩٥، ص٦٥.

رابعاً: الرسائل الجامعية

١. علاونة، علاء محمود علي، (٢٠٠٠)، **أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على توجهات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو الحل النهائي**، دراسة ميدانية لمخيم إربد، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت.

٢. الليثي، سارة خالد محمد أحمد(٢٠٠٩) ، **جامعة الدول العربية ودورها في قضية فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط.

خامساً: الشبكة العنكبوتية

١. أحمد، حسام رمضان، (٢٠٠٨)، **تطورات الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين**، دار شؤون اللاجئين ، نقلا من الرابط الإلكتروني:http://www.snawd.org

٢. حركة التحرير الفلسطيني فتح، نقلاً عن الرابط التالي: http://yosi.jeen.com

٣. **دليل حق العودة**، ٢٥/نيسان/٢٠٠٧، نقلاً عن موقع فلسطين في الذاكرة على الرابط:http://www.palestineremembered.com

٤. الزهار، محمود خالد ، (٢٠٠٠)، **اللاجئون وحق العودة**، المركز الفلسطيني للإعلام، نقلاً عن الرابط التالي: .http://www.palestine-info

٥. السهلي، نبيل محمود، **سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**، مجلة شؤون سياسية، الخميس، ٢٢-١٠-٢٠٠٩. نقلا من الرابط الإلكتروني: .http://thawra.alwehda.gov

٦. شامل محمد، (٢٠٠٨)، سلسلة الوثائق الفلسطينية وثيقة رقم ٦ لعام ١٩٩٦، مركز القدس لإعلان والاتصال،:٢، نقلاً عن: http://www.muslm.net

٧. شولي، زياد: **مشاريع التوطين وحق العودة**:http://www.alzaytouna.net

٨. الصمادي، تامر ، (٢٠١٠)، **رغم حصولهم على حقوق المواطنة الكاملة أمل العودة يراود فلسطينيو الأردن**، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.prc.org.uk

٩. ظاهر، فارس، (٢٠٠٨)، **موقف الرباعية الدولية من القضية الفلسطينية**، شبكة أمين الإعلامية، نقلا من الرابط الإلكتروني:http://blog.amin.orgr

١٠. غريش، آلان، (٢٠٠٨)، **مقال بعنوان الاتحاد الأوروبي ومسألة اللاجئين** ، نقلا من الرابط الإلكتروني: http://www.j١r١.com

١١. **اللاجئين الفلسطينيين**، ٢٠٠٨/٦/٣، نقلاً عن منتدى فلسطيني للأبد، الرابط الالكتروني ، http://palestineonly.net/vb.

١٢. مخيمات فلسطينية،٢٠٠٨/١٢/١١، نقلاً عن الموقع الالكتروني، ww.domena.comw

١٣. **معاهدة السلام بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل**، ١٩٩٤، نقلاً عن موقع السفارة الأردنية في السودان، على الرابط التالي: .http://www.jordan.gov.jo

١٤. موطني للدراسات والأبحاث، ٢٠٠٧/٥/١٩، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن**، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.mawteny.org

١٥. موقع منظمة التحرير الفلسطينية، (١٩٩٨)،نقلاً عن:http://www.palestine.org)

١٦. نقلاً عن الرابط التالي:(http://www.un.org/unrwa/Source: UNRWA)

سادساً: المؤتمرات والندوات

١. حداد، مهنا، (١٩٩٣)، **اللاجئون والأردن – بقاؤهم وعودتهم ورؤية مستقبلية** مؤتمر اقتصاديات السلام، جامعة اليرموك، إربد.

٢. الخزاعلة، عبد العزيز، (١٩٩٨)، **اللاجئون الفلسطينيون والاندماج الاجتماعي في المجتمع الأردني**، في ندوة اللجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الأوسط، جامعة اليرموك، إربد.

٣. أبو ظهير، فريد، (٢٠٠٢)، ورقة عمل بعنوان"**التوجهات والمواقف الإسرئيلية الراهنة لحل مشكلة فلسطينيي الشتات**" مركز دراسات الشرق الأوسط.

٤. مخادمة، ذياب، (١٩٩٨)، **قضية اللاجئين الفلسطينيين في الرؤى الإسرائيلية**، في ندوة اللجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الأوسط، جامعة اليرموك، إربد.

سابعاً: القرارات الدولية

١. **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي.** مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد الأول ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤. بيروت ١٩٩٣ .

٢. قرارات الأمم المتحدة، **حق الشعب الفلسطيني في العودة**، نيويورك، ١٩٧٨.

٣. قرارت الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، ١٩٤٧ – ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، نقلاً عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، الملحق رقم ١١، المجلد الأول إلى الرابع.، ١٩٧٥.

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانه

الأخ

الأخت

تهدف هذه الاستمارة إلى قياس الاتجاهات السياسية للاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو حق العودة في إطار مفاوضات الحل النهائي الفلسطينية الإسرائيلية وقد تم اختياركم عشوائياً ضمن عينة دراسة، وهذه الدراسة هي جزء مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، لذا نرجو التكرم بتعبئة الاستمارة، علماً أنها مخصصة لغايات البحث العلمي فقط والمعلومات الواردة فيها سوف تعامل بسرية تامة.

الباحث

عبد الكريم سعيد السويلميين

٠٧٩٥٤٤٣٨٦٦

الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية والوظيفية:

- **الجنس :**

☐ ذكر ☐ أنثى

- **العمر:**

☐ أقل من ٢٥ سنة ☐ ٢٦ سنة – ٤٠ سنة

☐٤١–٦٠ سنة ☐ ٦١ سنة فأكثر

- **مستوى التعليم:**

☐ أمي (لايقرأ ولايكتب)☐ ثانوية عامة فأقل

☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

- **الحالة الاجتماعية:**

☐ متزوج ☐ أعزب ☐ مطلق ☐ أرمل

- **الدخل الشهري للأسرة:**

☐ أقل من ٢٠٠ دينار ☐ ٢٠١– ٤٠٠دينار

☐ ٤٠١– ٦٠٠ دينار ☐ ٦٠١ دينار فأكثر

- **طبيعة العمل:**

☐ عام ☐ خاص

الجزء الثاني : الرجاء وضع إشارة (×) أمام العبارة التي تعبر عن وجهة نظرك:

الرقم	العبــارة	موا فق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١.	إسرائيل هي المسئولة قانونياً وسياسياً وأخلاقياً عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .					
٢.	حق العودة يعد أساساً ومرتكزاً لانهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .					
٣.	حق العودة للاجئين الفلسطينيين حق فردي وليس جماعي .					
٤.	حق العودة للاجئين الفلسطينيين حق شرعي تكفله القوانين الدولية.					
٥.	حق العودة حق ثابت لا يسقط بالتقادم ولا يجوز التنازل عنه أو المساس به بأي شكل من الأشكال .					
٦.	يعد حق العودة حق مطلق وأساسي لا ينبغي اختزاله في إطار الجوانب القانونية وألانسانية .					
٧.	حق العودة مرتكز للعمل الفلسطيني من أجل حماية الشعب الفلسطيني وضمان حقوقه المشروعة.					
٨.	إن حق التعويض ليس بديلاً عن حق العودة ، بل لاحق على تطبيقه.					
٩.	يرتبط حق العودة بحق الفلسطينيين بإقامة دولتهم على حدود ١٩٦٧.					
١٠.	وصلت قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حالة شديدة التعقيد والتداخل بسبب السياسات الإسرائيلية.					
١١.	تتبنى إسرائيل وجهة نظر تقوم على أساس إن الفلسطينيين تركوا أراضيهم بملء إرادتهم .					
١٢.	تمثل مشاريع التوطين للاجئين الفلسطينين في العالم محاولة للتنازل عن حق العودة .					
١٣.	يمارس المجتمع الدولي ضغوطاً على المفاوض الفلسطيني للتنازل عن كثير من حقوق اللاجىء .					
١٤.	يجب أن يلتزم المفاوض الفلسطيني بالقرارات الدولية المتعلقة بحق العودة ومنها القرار (١٩٤).					
١٥.	لا توجد إستراتيجية واضحة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وطروحات تتلاءم مع حجم مشكلة اللاجئين .					

١٦.	إن اللاجئين أنفسهم هم اصحاب القرار في قبول طروحات الحل النهائي لمشكلة اللاجئين .					
١٧.	الحلول المطروحة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لمشكلة اللاجئين لا تعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني .					
١٨.	أن تأجيل طرح قضية اللاجئين ضمن المرحلة النهائية من المفاوضات سيؤدي إلى تقديم تنازلات تمس بحقوقهم .					
١٩.	أثر الانقسام الفلسطيني على ضعف الموقف التفاوضي للمفاوض الفلسطيني.					
٢٠.	سيتم الوصول إلى حل لمشكلة اللاجئين ضمن الإطار التفاوضي الحالي .					
٢١.	إمكانية الاندماج في الدول المضيفة هو الحل المتوقع لقضية اللاجئين .					
٢٢.	تسعى إسرائيل لتوطين اللاجئين في أماكن اقامتهم					
٢٣.	سنعود لفلسطين مهما طالت المدة الزمنية.					
٢٤.	سأبقى حيث أنا ولا أرغب بالعودة .					
٢٥.	لايوجد حل للصراع في المدى المنظور					
٢٦.	ساهمت السياسات الإسرائيلية التعسفية تهجير الفلسطينيين .					

ملحق رقم (٢)

قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤):

ينص قرار رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل. وفيما يلي نص القرار:

"إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:

١- تعرب عن عميق تقديرها الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢- تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون لها المهمات التالية:

أ- القيام -بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم- بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (د أ-٢) الصادر في ١٤ مايو/ أيار سنة ١٩٤٨.

ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج- القيام -بناء على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣- تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة -مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية- اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤- تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة -بما فيها الناصرة- والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة

التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨- تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم -بما فيها المنطقة المبنية في موتسا- وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

- تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

- إن لجنة التوفيق مخولة بصلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

- وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين تحت إمرتها بما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤- تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعاً إلى التعاون مع لجنة التوفيق وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥- ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ١٨٦ بـ ٣٥ صوتاً مع القرار مقابل ١٥ ضده وامتناع ٨ كالآتي:

مع القرار: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، السلفادور، الحبشة، فرنسا، اليونان، هاييتي، هندوراس، إيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سيام، السويد، تركيا، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، بلوروسيا (روسيا البيضاء)، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سوريا، أوكرانيا، الاتحاد السوفييتي، اليمن، يوغسلافيا.

امتناع: بوليفيا، بورما، الشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، إيران، المكسيك."

المصدر:

- قرارت الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، ١٩٤٧ - ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلاً عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة الدورة الثانية، الملحق رقم ١١، المجلد الأول إلى الرابع.

ملحق رقم (٣)

قرار ٢٤٢ :

تضمن هذا القرار ٢٤٢ الانسحاب الصهيوني الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ كما أتاح هذا القرار حرية الملاحة في المياه الاقليمية وتم ذلك بموافقة كل من الكيان الصهيوني ومصر وسوريا اما قرار ٣٣٨ فهو يدعوا الى التزام جميع الاطراف بوقف اطلاق النار تنفيذا للقرار ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧.

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط

***إن مجلس الامن.**

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الاوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالحرب، والحاجة الى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد ايضا أن جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقا للمادة ٢ من الميثاق.

١- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ويستوجب نطبيق كلا المبدأين التاليين :

أ - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراضي احتلتها في النزاع الاخير.

ب - انهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة اراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها .

٢- يؤكد ايضا الحاجة الى :

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب – تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج – ضمان حرمة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح .

٣- يطلب من الامين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه الى الشرق الاوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية ايجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لأحكام هذا القرار ومبادئه .

٤- يطلب من الامين العام أن يرفع تقريرا الى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن .

طلب وقف اطلاق النار والدعوة الى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع اجزائه إن مجلس الامن

١- يدعو جميع الاطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا الى وقف اطلاق النار بصورة كاملة، وانهاء جميع الاعمال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن .

٢- يدعو جميع الاطراف المعنية الى البدء فورا بعد وقف اطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم (١٩٦٧) ٢٤٢ بجميع اجزائه .

٣- يقرر ان تبدأ فور وقف اطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت الاشراف الملائم بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

الموقعون

الكيان الصهيوني ومصر وسوريا

الدول الأعضاء

الكيان الصهيوني ومصر وسوريا